

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2025/2026

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

دور الابتكار المالي في دعم التحول نحو الاقتصاد
الأخضر : دراسة بعض التجارب الدولية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

الدكتورة دحماني نور الهدى

من إعداد الطالبتين:

- غسول رجاء

- عمروسي دنيا إيناس

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور المحوري الذي يلعبه الابتكار المالي في دعم مسار التحول نحو الاقتصاد الأخضر، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، حيث أصبح يمثل أحد الأدوات الأساسية لإعادة توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي المتوازن بيئياً.

وقد أظهرت الدراسة أن الابتكار المالي يمثل ركيزة أساسية في دعم وتسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال توفير أدوات تمويل حديثة تساهم في تعبئة وتوجيه الموارد نحو المشاريع البيئية مثل الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة. كما بينت الدراسة عن وجود تجارب دولية ناجحة في توظيف الابتكار المالي لتحقيق التمويل المستدام، في حين لا يزال تطبيقه في الدول النامية، ومنها الجزائر، في مراحل أولية نتيجة محدودية الأدوات المالية وضعف البنية التحتية وغياب الوعي الكافي بالتمويل الأخضر.

وخلصت الدراسة إلى جملة من الاقتراحات أهمها ضرورة تطوير البيئة المالية والتشريعية الداعمة للتمويل الأخضر، وتشجيع تنويع أدوات الابتكار المالي، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتكييفها مع الخصائص الوطنية، بما يساهم في تسريع الانتقال نحو اقتصاد أخضر مستدام.

الكلمات المفتاحية: ابتكار مالي، اقتصاد أخضر، تجارب دولية، الجزائر.

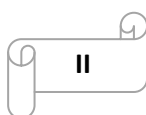
Abstract

This study aims to highlight the pivotal role played by financial innovation in supporting the transition toward a green economy, in both developed and developing countries, as it has become one of the fundamental tools for redirecting investments toward sustainable activities and promoting environmentally balanced economic growth.

The study revealed that financial innovation constitutes a key pillar in supporting and accelerating the transition toward a green economy by providing modern financing instruments that contribute to mobilizing and directing resources toward environmental projects such as renewable energy and energy efficiency. The study also demonstrated the existence of successful international experiences in employing financial innovation to achieve sustainable finance, while its application in developing countries, including Algeria, is still in its early stages due to the limited availability of financial instruments, weak infrastructure, and insufficient awareness of green finance.

The study concluded with several recommendations, the most important of which are the need to develop a financial and legislative environment supportive of green finance, encourage the diversification of financial innovation instruments, strengthen partnerships between the public and private sectors, and benefit from successful international experiences while adapting them to national specificities, in a way that contributes to accelerating the transition toward a sustainable green economy.

Keywords: Financial Innovation, Green Economy, International Experiences, Algeria.



الإهداء

"يرفع الله الذين آمنوا منكم وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ"

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

الحمد لله الذي يسر البدايات وبلغني النهايات بفضلته وكرمه ووفقني لاتمام هذا العمل المتواضع.

أهدي ثمرة جهدي هذا

الى من كان وجودهما نعمة ودعائهما بركة وصبرهما قوة والذي الحبيين أُمي الغالية التي منحني حبها ودعائها ومعلمي الأول أبي الغالي الذي أحمل إسمه بكل فخر واعتزاز ، كانا النور الذي أضاء طريقي، وعلماني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، برا واحسانا ألهمكما الله ثوب الصحة والعافية جزاكما الله كل خير. إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين إخواني وأخواتي الأعزاء كل بإسمه، كنتم دائما الى جانبي بدعمكم وتشجيعكم.

إلى كل أفراد عائلتي ومن ربطتني بهم علاقة نسب، وعطر الصداقة والود والمحبة

إلى أساتذتي الكرام أصحاب الفضل في توجيهي وتعليمي لكم مني كل التقدير والاحترام وأخص بالذكر الدكتورة المشرفة _ **دحمانى نور الهدى** _ لدورها البارز في تأطيري خلال هذه المرحلة وعلى ما قدمته من

نصائح وتوجيهات بناءة لإعداد هذه الدراسة وبلوغي هذه الدرجة العلمية

أدعوا الله عز وجل أن ينفع بهذا الإنجاز الإسلام والمسلمين راجية من الله أن يجعله نافعا ومثمرا

رجاء

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين

الحمد لله الذي وفقنا لتأمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى

مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمني لحظاته رعاهم الله ووفقهم

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي

وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة الدكتورة دحمانى نور الهدى

دنية ايناس

شكر و عرفان

يسعدنا بعد حمد الله وشكره أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص آيات الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذة الفاضلة الدكتورة "دحمانى نور الهدى" التي أنارت لنا الطريق بعلمها الغزير وتوجيهاتها السديدة، والتي كانت لإرشاداتها القيمة وروحها الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث .
كما نتوجه بوافر التقدير والامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد الطارف على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد.
وأخيرا نتوجه بخالص شكرنا وعظيم تقديرنا لوالدينا وعائلتنا لكل ما قدموه في صبر وصمت حتى يكتمل هذا البحث ويرى النور.

لكل هؤلاء نقول: شكرا

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	مفهوم الابتكار- الأول إلى الفكرة، المنتج، والسوق.....	(13)
02-01	أنواع الابتكارات المالية.....	(19)
03-01	العوامل المحددة للابتكار المالي.....	(23)
04-01	أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر.....	(32)
05-01	مجالات الاقتصاد الأخضر.....	(35)
06-01	مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر.....	(36)
07-01	العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.....	(43)
01-02	أفضل البنوك الخضراء في ألمانيا.....	(62)

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
(28)	المقارنة بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي.....	01-01
(32)	مبادئ الاقتصاد الأخضر.....	02-01
(87)	منتجات التمويل الاسلامي للفترة من 2020 إلى 2023.....	01-02

قائمة المختصرات

الترجمة العربية للمختصر	الكتابة الأصلية للمختصر	المختصر	الرقم
بنك التسويات الدولية	Bank for International Settlements.	BIS	01
مرفق خفض انبعاثات الكربون	Carbon Reduction Facility.	Cerf	02
لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها	La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse.	COSOB	03
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	Organisation de Coopération et de Développement économiques.	OCDE	04
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	United Nations Environment Programme.	UNEP	05
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	United Nations Framework Convention on Climate Change.	UNFCCC	06

جدول المحتويات

الصفحة	المحتوى
(I)	- الملخص.....
(II)	Abstract.....
(III- IV)	- إهداء.....
(V)	- شكر و عرفان
(VI)	- قائمة الأشكال.....
(VII)	- قائمة الجداول.....
(VIII)	- قائمة المختصرات.....
(IX- XII)	- جدول المحتويات.....
(1)	- المقدمة.....
(10)	الفصل الأول: الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر: مقارنة نظرية.....
(11)	- تمهيد
(12)	المبحث الأول: الابتكار المالي.....
(12)	المطلب الأول: ماهية الابتكار المالي.....
(12)	1. ماهية الابتكار.....
(15)	2. مفهوم الابتكار المالي.....
(18)	المطلب الثاني: أنواع الابتكارات المالية ووظائفها.....
(18)	1. أنواع الابتكارات المالية.....
(20)	2. وظائف الابتكارات المالية.....
(22)	3. مراحل عملية الابتكار المالي.....
(22)	المطلب الثالث: العوامل المحددة للابتكار المالي واستراتيجياته.....
(22)	1. العوامل المحددة للابتكار المالي.....
(24)	2. استراتيجيات الابتكار المالي.....
(25)	- المبحث الثاني: أساسيات حول الاقتصاد الأخضر.....
(25)	المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر.....
(25)	1. الجذور التاريخية للاقتصاد الأخضر.....
(26)	2. مفهوم الاقتصاد الأخضر
(28)	3. المقارنة بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي.....

(30)	4. خصائص الاقتصاد الأخضر.....
(31)	المطلب الثاني: أهمية وقطاعات الاقتصاد الأخضر ومؤشراته.....
(31)	1. أهمية الاقتصاد الأخضر.....
(32)	2. مبادئ الاقتصاد الأخضر.....
(33)	3. أهداف الاقتصاد الأخضر.....
(34)	4. القطاعات الحيوية في الاقتصاد الأخضر.....
(36)	5. مؤشرات الاقتصاد الأخضر.....
(37)	المطلب الثالث : آلية انتقال وتمويل الاقتصاد الأخضر وتحدياته.....
(37)	1. آلية الانتقال الى الاقتصاد الأخضر.....
(38)	2. آليات تمويل الاقتصاد الأخضر.....
(40)	3. السياسات الواجب انتهاجها لتعزيز الانتقال للاقتصاد الأخضر.....
(41)	4. تحديات الاقتصاد الأخضر.....
(42)	المبحث الثالث: دور وعلاقة الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.....
(42)	المطلب الأول: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.....
(43)	المطلب الثاني: العلاقة بين الابتكار المالي والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.....
(45)	المطلب الثالث: دور ومساهمة الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.....
(46)	- خلاصة الفصل.....
(47)	- الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر.....
(48)	- تمهيد.....
(49)	المبحث الأول: نماذج للاقتصاد الأخضر في بعض الدول المتقدمة وتفعيل الابتكار المالي.....
(49)	المطلب الأول: تعزيز الابتكار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية ودوره في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.....
(49)	1. استراتيجية تعزيز الابتكار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية.....
(50)	2. تجربة الاقتصاد الأخضر في الولايات المتحدة الأمريكية.....
(51)	3. عرض بعض النماذج للبنوك الخضراء ومؤسسات ذات الاقتصاد الأخضر الأمريكية.....
(54)	المطلب الثاني: تعزيز الابتكار المالي في الصين ودوره في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.....
(54)	1. استراتيجية تعزيز الابتكار المالي في الصين.....
(55)	2. تجربة الصين في التحول نحو الاقتصاد الأخضر.....
(56)	3. عرض بعض البنوك والمؤسسات الخضراء في الصين.....

(57)	المطلب الثالث: تعزيز الابتكار المالي في ألمانيا ودوره في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.....
(57)	1. دعم الابتكار المالي في ألمانيا
(58)	2. تجربة ألمانيا نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر.....
(61)	3. حقائق تحول ألمانيا إلى الاقتصاد الأخضر.....
(62)	4. عرض بعض البنوك الخضراء في ألمانيا.....
(64)	المبحث الثاني: نماذج للاقتصاد الأخضر في بعض الدول العربية وتفعيل الابتكار المالي.....
(64)	المطلب الأول: تعزيز الابتكار المالي في الإمارات العربية المتحدة ودوره في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.....
(64)	1. جهود تفعيل الابتكار المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.....
(65)	2. أركان الاقتصاد الأخضر بالإمارات العربية المتحدة.....
(66)	3. المشاريع التحويلية نحو الاقتصاد الأخضر في الإمارات العربية المتحدة.....
(69)	4. عرض بعض النماذج لبنوك ومؤسسات ناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر في الإمارات العربية المتحدة..
(71)	المطلب الثاني: تعزيز الابتكار المالي في مصر ودوره في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.....
(71)	1. تعزيز الابتكار المالي في مصر.....
(72)	2. التجربة المصرية في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.....
(74)	3. دور البنوك المصرية في دعم مشروعات الاقتصاد الأخضر
(75)	4. المشروعات الخضراء في مصر.....
(80)	المطلب الثالث: تعزيز الابتكار المالي في المملكة العربية السعودية ودوره في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.....
(80)	1. تعزيز الابتكار المالي في المملكة العربية السعودية.....
(80)	2. جهود المملكة العربية السعودية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر
(84)	3. عرض نماذج لبنوك خضراء في المملكة العربية السعودية.....
(86)	المبحث الثالث: واقع الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر وسبل تفعيله..
(86)	المطلب الأول: الابتكار المالي في الجزائر.....
(89)	المطلب الثاني: تجربة الجزائر في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.....
(89)	1. تطور البنية القانونية والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر.....
(90)	2. المشاريع المنجزة في إطار الاقتصاد الأخضر في الجزائر.....
(91)	3. البرامج الصديقة للبيئة في الجزائر للانتقال للاقتصاد الأخضر.....
(93)	4. دور البنوك في دعم مشروعات الاقتصاد الأخضر في الجزائر.....
(94)	المطلب الثالث: صعوبات وتحديات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر والدروس المستفادة من التجارب السابقة.....

(94)	1. صعوبات وتحديات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر
(96)	2. سبل تعزيز الابتكار المالي ودعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بالاستفادة من التجارب السابقة
(98)	- خلاصة الفصل.....
(99)	- الخاتمة.....
(104)	- قائمة المصادر والمراجع.....

المقدمة

1. مدخل الدراسة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات عميقة في طبيعة التحديات التنموية، حيث لم تعد قضايا النمو الاقتصادي منفصلة عن الإشكالات البيئية، بل أصبحت مترابطة بشكل وثيق في ظل تصاعد آثار التغيرات المناخية، وتدهور النظم البيئية، وتزايد الضغوط على الموارد الطبيعية. وفي هذا الإطار، برز مفهوم الاقتصاد الأخضر كنموذج تنموي حديث يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، من خلال تبني أنماط إنتاج واستهلاك أكثر كفاءة وأقل استنزافاً للموارد. ويعكس هذا التحول توجهاً عالمياً نحو إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد، غير أن هذا الانتقال يظل مشروطاً بمدى توفر الإمكانيات والآليات الكفيلة بدعمه، خاصة في الجانب التمويلي.

وفي هذا السياق، تبرز إشكالية التمويل كأحد أبرز التحديات التي تواجه مسار التحول نحو الاقتصاد الأخضر، نظراً لحجم الاستثمارات المطلوبة وطبيعتها طويلة الأجل، فضلاً عن ارتفاع درجة المخاطر وعدم اليقين المرتبطة ببعض المشاريع البيئية، خاصة في مراحلها الأولى. ومن هنا، يظهر الابتكار المالي كاستجابة ضرورية لهذه التحديات، حيث يساهم في تطوير أدوات وآليات تمويل جديدة تتلاءم مع خصوصيات الاقتصاد الأخضر، مثل السندات الخضراء، القروض المستدامة، وصناديق الاستثمار البيئي. كما يساهم الابتكار المالي في تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية، وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية البيئية، بما يعزز من فعالية السياسات التنموية ويحد من الاختلالات المرتبطة بتمويل المشاريع التقليدية.

ولا يقتصر دور الابتكار المالي على الجانب التمويلي فحسب، بل يمتد ليشمل أبعاداً أخرى ذات صلة بدعم التحول الأخضر، من بينها تعزيز الشفافية في الأسواق المالية، وتحفيز المستثمرين على تبني استراتيجيات استثمار مسؤولة تأخذ بعين الاعتبار المعايير البيئية والاجتماعية، إضافة إلى تطوير أدوات لإدارة المخاطر المرتبطة بالمشاريع الخضراء. كما يساهم في خلق بيئة مالية أكثر مرونة واستجابة للتغيرات العالمية، من خلال دمج الاعتبارات البيئية ضمن القرارات الاستثمارية والائتمانية، وهو ما يعزز من قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحولات نحو الاستدامة.

ومن جهة أخرى، تكتسي دراسة التجارب الدولية أهمية بالغة في فهم كيفية تفعيل دور الابتكار المالي في دعم الاقتصاد الأخضر، حيث تعكس هذه التجارب تبايناً في النماذج والسياسات المتبعة باختلاف السياقات الاقتصادية والمؤسسية. فبعض الدول استطاعت تطوير منظومات مالية متقدمة تدعم الابتكار الأخضر من خلال سياسات متكاملة وأطر تنظيمية واضحة، في حين لا تزال دول أخرى في مراحل أولية تسعى إلى تهيئة بيئتها المالية والمؤسسية لمواكبة هذا التوجه. ومن خلال تحليل هذه التجارب، يمكن الوقوف على مختلف الآليات المعتمدة، وفهم العوامل المؤثرة في نجاحها أو

المقدمة

تعثرها، مما يوفر قاعدة معرفية مهمة للاستفادة منها في تصميم سياسات مالية فعالة تدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مختلف الدول.

2. إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم الابتكار المالي في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر؟ وما هي أهم التجارب الدولية التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز هذا التوجه مع الإشارة إلى الجزائر؟
الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن الإشكالية تصاغ الأسئلة التالية:

- هل يساهم الابتكار المالي في تعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر؟
- هل هناك نماذج عالمية ناجحة للاقتصاد الأخضر من خلال تفعيل الابتكار المالي؟
- هل توجد نماذج ناجحة للاقتصاد الأخضر معتمدة على الابتكار المالي في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة تم تحديد مجموعة من الفرضيات التي تمكن من الوصول إلى أهداف الدراسة:

- ❖ يساهم الابتكار المالي في تعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر؛
- ❖ هناك نماذج عالمية ناجحة للاقتصاد الأخضر من خلال تفعيل الابتكار المالي؛
- ❖ توجد نماذج ناجحة للاقتصاد الأخضر معتمدة على الابتكار المالي في الجزائر.

4. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع يعد من أبرز القضايا الحديثة في الفكر الاقتصادي، والمتمثل في دور الابتكار المالي في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، الذي أصبح يحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين وصناع القرار في ظل التحديات البيئية العالمية. كما تستمد الدراسة أهميتها من التركيز على الآليات المالية المبتكرة باعتبارها أداة أساسية لتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة المستدامة وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.

وتتجلى أهمية الدراسة أيضاً في سعيها إلى تحليل دور الابتكار المالي في دعم الاقتصاد الأخضر من خلال استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة، والتي تمثل نماذج رائدة يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات المالية والبيئية. إضافة إلى ذلك، تكتسب الدراسة أهميتها من محاولتها إبراز واقع هذا التوجه في الجزائر، وتحديد أهم التحديات

المقدمة

والفرص المرتبطة بتفعيل الابتكار المالي، بما يساهم في تقديم رؤى يمكن أن تدعم مسار الانتقال نحو اقتصاد أخضر مستدام.

5. دوافع اختيار الموضوع:

- من أسباب اختيار هذا الموضوع ما يلي:
- الموضوع يندرج ضمن مجال التخصص؛
- حداثة موضوع التوجه نحو الاقتصاد الأخضر القائم على الابتكار المالي وتزايد أهميته، بالإضافة إلى ذلك قلة الأبحاث العلمية والأكاديمية حول هذا الموضوع؛
- الدور المهم الذي يؤديه الابتكار المالي في تفعيل النشاط الاقتصادي؛
- محاولة التعرف على أهم النماذج العالمية الناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر؛
- الرغبة الشخصية في التعمق في هذا الموضوع من أجل الاستفادة منه في الحياة العلمية والعملية؛
- نقص وعي وإدراك مختلف المؤسسات بأهمية الابتكار المالي ودوره على دعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة.

6. أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:
- التطرق إلى أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والابتكار المالي؛
- التعرف على دور الابتكار المالي في تعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر؛
- عرض أهم النماذج العالمية الناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر؛
- عرض واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر وإبراز الجهود والتحفيزات المبذولة من طرف الحكومة.

7. المنهج المتبع وأدوات الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة وحتى تتم الإجابة عن الإشكالية المطروحة والإمام بكل جوانبها، واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة سابقاً في ضوء ما يتوفر من بيانات، يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائماً لطبيعة الموضوع محل الدراسة وذلك لتغطية الجانب النظري. ولربط الجانب النظري بالواقع العملي تم تدعيمه بجانب تطبيقي بالاعتماد على منهج دراسة الحالة لدراسة تجارب بعض الدول الأجنبية والعربية في مجال الاقتصاد الأخضر القائم على الابتكار المالي.

8. حدود الدراسة

لكل دراسة حدود مكانية وزمنية، وعليه يتم تبيان حدود هذه الدراسة كآآتي:

-الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على بعض تجارب بعض الدول في مجال الأعمال الرائدة للاقتصاد الأخضر، إذ تم عرض تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، الصين، الإمارات العربية المتحدة، مصر، المملكة العربية السعودية، بالإضافة لعرض واقعه في الجزائر.

- الحدود الزمنية: اختلفت الحدود الزمنية من تجربة إلى أخرى وذلك راجع إلى المعلومات المتوفرة بخصوص موضوع الدراسة، وبالتالي اقتضت الدراسة حسب توفر البيانات في كل حالة.

9. الدراسات السابقة

هناك بعض البحوث والدراسات التي عرضت جوانب متعددة من موضوع الاقتصاد الأخضر والابتكار المالي بوصفهم مواضيع ذو أهمية خاصة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

الدراسة الأولى: قويدري خديجة، بوبكر مصطفى، (2025) بعنوان: أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي: إشارة إلى حالة البحرين منذ 2022، مقال منشور بمجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي، من خلال التطرق الى جملة من المفاهيم المتعلقة بموضوع الابتكار المالي الذي يحظى باهتمام كبير من طرف مختلف فئات الباحثين الأكاديميين والمهنيين من جهة، وموضوع النمو الاقتصادي لما له من أهمية في تطور اقتصادات الدول من جهة أخرى، مع نقص الدراسات التي تجمع بين المتغيرين بصفة مباشرة، حيث طبقت الدراسة على الاقتصاد البحريني منذ سنة 2022 باعتباره أحد الاقتصادات المتطورة في الدول العربية.

وقد توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج أهمها أن الابتكار المالي عنصر أساسي لا غنى عنه لتحقيق نمو اقتصادي مستدام بتوفير خدمات مالية متطورة ومنتجات وأدوات مالية جديدة مبتكرة تساهم في تعزيز أداء الوظائف المالية المختلفة وتنشيط الحركة الاقتصادية، وهو ما يعكسه التطور المستمر للنمو الاقتصادي البحريني بعد انتهاج التكنولوجيا المالية والخدمات المالية المبتكرة في القطاع المالي والمصرفي.

المقدمة

الدراسة الثانية: بوزياني نور الهدى، (2025/2024) بعنوان: الابتكار المالي في البنوك ودوره في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري-، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة غليزان، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى فهم وتقييم دور الابتكار المالي للبنوك في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، وتقديم إطار نظري يربط بين الابتكار المالي والشمول المالي، ثم تحليل العلاقة بينهما، إضافة إلى تقييم أثر الابتكارات المالية المختلفة على الشمول المالي، وتقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية تعزيز الابتكار المالي لدعم الشمول المالي.

كما خلصت الدراسة إلى أن الابتكارات المالية تساهم في تحسين وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، مما يزيد من معدلات الشمول المالي ويعزز الاستقرار المالي والاقتصادي، تساعد هذه النتائج صناع القرار في وضع سياسات تدعم الابتكار المالي وتعزز الشمول المالي، كما توفر بصيرة هامة للبنوك والمؤسسات المالية حول كيفية تبني الابتكارات المالية لتحقيق أهداف الشمول المالي.

الدراسة الثالثة: فاتح سردوك وآخرون، (2023) بعنوان: التوجه نحو الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة -تجربة الامارات العربية المتحدة-، مقال منشور بمجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان ماهية الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة، نظرا لأهميته في التنمية الاقتصادية للدولة، أين تم دراسة تجربة الإمارات العربية المتحدة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الإمارات العربية المتحدة يسير بشكل إيجابي، لما استطاعت الدولة من تحقيقه من مشاريع تنموية هادفة لتحقيق التوازن البيئي والاجتماعي والاقتصادي ومنه تحقيق التنمية المستدامة، حيث تم وضع خطط واستراتيجيات طويلة المدى من أجل تحقيق ذلك، بحيث يكون النمو الاقتصادي نموا مستداما لارتباطه ببرامج وسياسات محافظة على البيئة على المدى الطويل.

المقدمة

الدراسة الرابعة: محمود بركان، رشيد حفصي، (2023) بعنوان: الابتكار المالي كآلية لتطوير الصناعة المالية في الجزائر، مقال منشور بمجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن واقع الصناعة المالية المعاصرة في الجزائر ومدى تطورهما من خلال استخدامها للنظم والأساليب والمنتجات المالية المبتكرة، وبالتالي مواكبة التطورات المالية الدولية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الصناعة المالية المبتكرة في الجزائر شهدت نمواً متزايداً من خلال تطور خدمات الصناعة المالية واستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية كالبلوكتشين والعملات الرقمية، وجملة الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي الجزائري، إضافة إلى تعديل البنية التشريعية لتنمية الابتكارات المالية بالشكل الذي يضمن سلامة الصناعة المالية، وكذا التوجه نحو الابتكار المؤسسي من خلال الشركات الناشئة المالية. وعلى الجزائر ان لا تهمل أهمية الابتكارات المالية الأخرى كالعملات المشفرة والذكاء الاصطناعي في المجال المالي وأن تعمل على استغلالها بالشكل الذي يضمن سلامة وتطور النظام المالي الجزائري من خلال استحداث قوانين وآليات تنظمها.

الدراسة الخامسة: أسية حبيب، (2023/2022): بعنوان: استراتيجيات تبني الاقتصاد الأخضر لتحقيق تنمية مستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الاستراتيجيات والآليات التي يمكن تبنيها في إطار نموذج الاقتصاد الأخضر لأجل تحقيق التنمية المستدامة، والتي تشمل زيادة مستويات النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل، وتحسين الوضع الاجتماعي وإرساء العدالة الاجتماعية، الحد من الفقر وتقليل البطالة والسعي لتقليل استنزاف الموارد الطبيعية وخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر يعد أفضل النماذج الاقتصادية الحالية لتحقيق التنمية المستدامة، كونه يعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آنٍ واحدٍ في ظل تنوع آليات وأساليب تمويل الاقتصاد الأخضر، أين يمكن لكل دولة تبني الآليات التي تتماشى وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعلى ضوء دراسة التجارب الناجحة للعديد من الدول التي أظهرت فعالية الاستراتيجيات النظيفة في تحقيق النتائج المرجوة سواءً على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، لذلك نوصي بضرورة تبني وتحفيز استراتيجيات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات اقتصادية وبيئية واجتماعية تحفز لتبني نماذج الاقتصاد الأخضر.

المقدمة

الدراسة السادسة: بالعجين خالدية، (2020): بعنوان: دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة - ألمانيا والإمارات نموذجا-، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، جامعة المسيلة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، والتي استطاعت العديد من التجارب الدولية تحقيقه، في ظل الأهداف المرسومة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمتمثلة في زيادة النمو الاقتصادي، خلق المزيد من فرص العمل، الحد من مشكلة الفقر والبطالة واستنزاف الموارد الطبيعية والحفاظ على النظام البيئي.

وقد توصلت هذه الدراسة الى نتيجة عامة مفادها أن النمو الاقتصادي يكون نموا حقيقيا إذا تحقق من خلال سياسات اقتصادية محافظة على النظام البيئي وتضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، عدا ذلك فهو نمو اقتصادي نسبي مهما كانت معدلاته، نظرا لما له من تبعات كالتلوث والجفاف والتصحر وتمير التنوع الايكولوجي الحيوي، وهي عوامل تؤثر سلبا على تحقيق رفاهية المجتمع حاليا ومستقبلا.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

- في هذه الدراسة تم إلقاء الضوء على الاقتصاد الأخضر من جوانبه المختلفة والتركيز على دور الابتكار المالي في دعمه وتعزيزه، حيث يعتبر التوجه نحو الاقتصاد الأخضر هدف تسعى لتحقيقه كل دولة.
- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها ركزت على متغيرين هما الاقتصاد الأخضر والابتكار المالي على عكس الدراسات الأخرى أغلبها ركزت على الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة أو الابتكار المالي والشمول المالي.
- كما تم تدعيم الدراسة بعرض نماذج عالمية منها الأجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، ألمانيا، وعربية مثل الإمارات العربية المتحدة، مصر، المملكة العربية السعودية، ومن ثم دراسة واقع الجزائر في مجال الاقتصاد الأخضر.

12. هيكل الدراسة

لقد حددت إشكالية الدراسة إطار متعدد الأبعاد (الابتكار المالي، الاقتصاد الأخضر، أهم التجارب الناجحة في العالم) الأمر الذي يستدعي ضرورة الإحاطة بكل هذه الأبعاد وجميع جوانبها، وعلى هذا الأساس فقد شملت الدراسة مقدمة يتبعها فصلين وخاتمة كما يلي:

المقدمة

الفصل الأول: تضمن هذا الفصل تضمن هذا الفصل الإطار النظري للابتكار المالي والاقتصاد الأخضر، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية، حيث تم في المبحث الأول عرض ماهية الابتكار المالي، كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى أساسيات حول الاقتصاد الأخضر، أما المبحث الثالث فقد تم فيه عرض دور وعلاقة الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

الفصل الثاني: تم تخصيصه لعرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول لعرض نماذج للاقتصاد الأخضر في بعض الدول المتقدمة وتفعيل الابتكار المالي منها الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، ألمانيا، فيما تم في المبحث الثاني عرض نماذج للاقتصاد الأخضر في بعض الدول العربية وتفعيل الابتكار المالي منها الإمارات العربية المتحدة، مصر، المملكة العربية السعودية، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لواقع الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر وسبل تفعيله.

الفصل الأول:

الابتكار المالي والاقتصاد

الأخضر: مقارنة نظرية

تمهيد:

يُعدّ الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر من أبرز المفاهيم الحديثة التي برزت في ظل التحولات الاقتصادية والبيئية العالمية، حيث أصبح تحقيق التنمية المستدامة رهيناً بمدى قدرة الأنظمة المالية على تبني أدوات مبتكرة تدعم التوجهات البيئية. وفي هذا السياق، يكتسي الابتكار المالي أهمية بالغة من خلال تطوير آليات تمويل جديدة تساهم في توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الصديقة للبيئة وتعزيز الكفاءة الاقتصادية.

كما يبرز الاقتصاد الأخضر كإطار استراتيجي يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، من خلال ترشيد استخدام الموارد وتقليل الانبعاثات الضارة. ومن هنا، تتجلى العلاقة التكاملية بين الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر في دعم التحول نحو نماذج تنموية مستدامة.

ونظراً لأهمية الاقتصاد الأخضر وما مدى تأثير الابتكار المالي على تحقيق ذلك، سوف يتم التطرق في هذا

الفصل إلى دراسة ثلاثة مباحث تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: الابتكار المالي

المبحث الثاني: أساسيات حول الاقتصاد الأخضر

المبحث الثالث: دور وعلاقة الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر

المبحث الأول: الابتكار المالي

يُعدّ الابتكار المالي من المفاهيم الحديثة التي برزت مع تطور الأنظمة المالية وتزايد تعقيد الأسواق، ويشير إلى تطوير أدوات وخدمات مالية جديدة أو تحسين القائم منها بما يتماشى مع متطلبات البيئة الاقتصادية. وعليه يهدف هذا المبحث إلى عرض الإطار المفاهيمي للابتكار المالي وأهم أبعاده.

المطلب الأول: ماهية الابتكار المالي

يُعدّ الابتكار المالي من المواضيع التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، نظراً لدوره في تطوير الأنشطة المالية ومواكبة التغيرات الاقتصادية. ويعكس هذا المفهوم سعي المؤسسات المالية إلى تقديم حلول أكثر كفاءة ومرونة. كما يرتبط ظهوره بتزايد المنافسة والتقدم التكنولوجي في القطاع المالي.

1. ماهية الابتكار

اهتم الكثير بمفهوم الابتكار خلال السنوات الأخيرة، ولا شك أن هذا الاهتمام يعود إلى أهمية موضوعه، لكونه ظاهرة معقدة المضامين ومتعددة الأبعاد وتمس جميع الميادين، وفيما يلي عرض أهم المفاهيم والخصائص المتعلقة بالابتكار.

1.1 تعريف الابتكار

للابتكار تعريفات متعددة تختلف حسب مناحي الباحثين واهتماماتهم العلمية ومدارسهم الفكرية، فيمكن تعريف الابتكار بناءً على سمات الشخصية، أو إنتاج الشخص، أو العملية الابتكارية كأسلوب حياة في البيئة، لهذا سوف يتم عرض أهم المفاهيم والتعاريف لكبار المتخصصين في مجال الابتكار:

حسب Joseph Schumpeter فإن الابتكار هو: " تقديم منتج جديد يعمل على خلق طلب جديد الذي يقدم ثروة جديدة، كما يعمل المقاتل على جلب الابتكارات إلى السوق وهذا ما يعمل على إزالة (تدمير) الأسواق الحالية ويخلق أسواقاً جديدة والتي سيتم إزالتها لاحقاً بظهور منتجات جديدة وهذا ما يسميه: بالتدمير الإبداعي creative destructions"¹.

كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)² الابتكار بأنه: "مجموع الخطوات العلمية والفنية والتجارية والمالية اللازمة لنجاح تطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة، والاستخدام التجاري لأساليب وعمليات ومعدات جديدة أو محسنة أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية، وليس البحث والتطوير إلا خطوة واحدة من هذه الخطوات"³.

¹ إسحاق خرشى، (2021): المقاولاتية: البحث عن الفكرة - إنشاء المؤسسة - المرافقة المقاولاتية، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 36.

² OCDE : Organisation de Coopération et de Développement économiques.

³ شريف غياط، محمد بوقوم، (2009): حاضرات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 03، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 56.

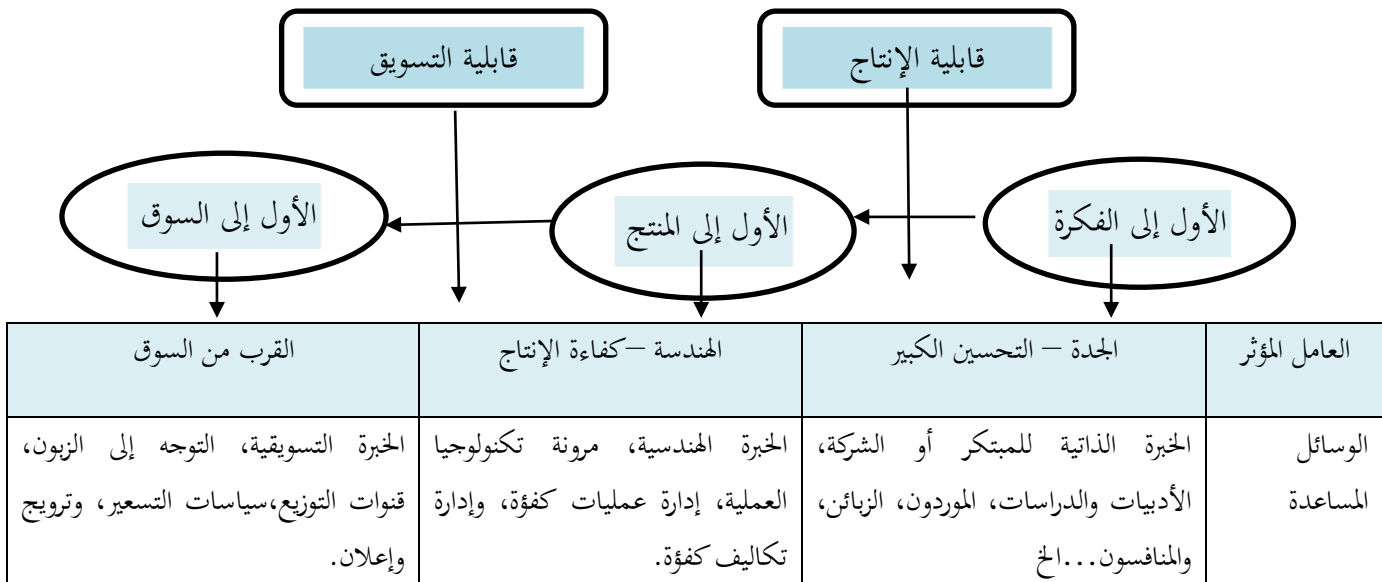
الفصل الأول: الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر: مقارنة نظرية

إن الابتكار يعني وفق تعريف شائع ومتداول بأنه التوصل إلى ما هو جديد، إلا أن هذا التعريف عام وشامل مما يفقده القدرة على تحديد ما هو مطلوب للفهم والتطبيق، فالجديد قد يكون فكرة جديدة، أو مفهوم جديد، ورغم أهمية الفكرة والمفهوم إلا أنهما لأغراض بيئة الأعمال واستخداماتهما لا يكونان كافيين إذ لا بد من التطبيق الجديد في منتج جديد أو عملية جديدة، لهذا فالابتكار هو التوصل إلى ما هو جديد بصيغة التطور المنظم والتطبيق العملي لفكرة جديدة، مما يعني أن الابتكار لا يقف عند عتبة الفكرة الجديدة وإنما يعبرها إلى التطبيق العملي في تحقيق الشركة لأهدافها في السوق¹.

كما يعرفه بيتر دراكر (P.F. Drucker) بأنه: "التخلي المنظم عن القديم، مؤكداً في ذلك على ما قاله شومبيتر من أن الابتكار هو هدم خلاق، والواقع أن دراكر عندما يتحدث عن التخلي المنظم عن القديم الماضي فإنه يعني بالمقابل الإدخال المنظم الجديد للمستقبل، ومع أن دراكر يؤكد على الابتكار حسب مفهوم شومبيتر، فإنه في المقابل يؤكد على أهمية الاستمرار في الابتكار، فهو يرى أن مفتاح الابتكار هو أن تجلس كل ثلاث سنوات وتضع بطريقة منهجية كل جوانب الشركة على طول حياتها تحت الاختبار: كل منتج، خدمة، تكنولوجيا وقناة توزيع، وفي عصر المعلومات والإدارة القائمة على المعرفة، فقد بدأ الحديث عن المعرفة بوضعها معلومات مكثفة والابتكار بوصفه معرفة مكثفة في سياق سلسلة مترابطة تبدأ من البيانات إلى المعلومات ثم إلى المعرفة ومن ثم إلى الابتكار"².

يستنتج مما سبق بأن الابتكار هو التوصل إلى ما هو جديد سواء كان منتج أو فكرة أو تنظيم، وذلك بإدخال تغييرات على الإدارة والتنظيم وتحديد وتوسيع مجال المنتجات باعتماد طرق جديدة للإنتاج وتطوير مهارات القوة العاملة.

الشكل رقم (01-01): مفهوم الابتكار - الأول إلى الفكرة، المنتج، والسوق



المصدر: نجم عبود نجم، (2003): إدارة الابتكار - المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة -، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، ص 23.

¹ نجم عبود نجم، (2015): القيادة وإدارة الابتكار، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ص 139.

² المرجع نفسه، ص ص 141-142.

2.1 خصائص الابتكار

يستنتج من التعريفات السابقة للابتكار أن هذا المفهوم يركز على العديد من الخصائص فيما يلي¹:

- **الابتكار يعني التمايز:** أي الإتيان بما هو مختلف عن المنافسين، حيث ينشئ شريحة سوقية من خلال الاستجابة المنفردة لحاجاتها عن طريق الابتكار.

- **الابتكار يمثل الجديد:** أي الإتيان بالجديد كلياً أو جزئياً، وهو بذلك يمثل مصدراً من أجل المحافظة على حصة المؤسسة السوقية وتطويرها؛

- **الابتكار هو القدرة على اكتشاف الفرص:** وهو نمط من أنماط الابتكار الذي يستند على قراءة جديدة للحاجات والتوقعات ورؤية خلاقة لاكتشافات قدرة المنتج الجديد في خلق طلب فعال ولاكتشاف السوق الجديدة الذي هو غير معروف لحد الآن؛

- **الابتكار هو أن تكون المتحرك الأول في السوق:** وفي هذا تمييز لصاحب الابتكار أن يكون الأول في التوصل إلى الفكرة والمنتج والسوق عن الآخرين وحتى في حالة صاحب التحسين يكون الأول بما ادخل على المنتج من تعديلات، وهذه ميزة المؤسسات المبتكرة، أي أن صاحب الابتكار أسرع من منافسيه في التوصل إلى الفكرة وإدخال ما هو جديد.

3.1 أهمية الابتكار

تتجلى أهمية الابتكار في²:

- يساهم الابتكار في التنمية والاقتصاد، ويلعب دوراً كبيراً في تطويرهما وخلق فرص عمل جديدة؛
- استحداث أسواق بواسطة ما تم ابتكاره من منتجات؛
- القدرة على تقليل التكاليف وخفض النفقات من خلال التوصل إلى خدمة أسرع ذات جودة أفضل؛
- ينمي ويراكم المهارات الشخصية في التفكير والتفاعل الجماعي من خلال فرق العصف الذهني؛
- يزيد من جودة القرارات التي تصنع لمعالجة المشكلات على مستوى المؤسسة أو على مستوى قطاعها وإدارتها في المجالات المختلفة الفنية والمالية والتسويقية وتلك الخاصة ببيئة العمل الاجتماعية³؛
- يساعد على تقليل الفترة بين تقديم منتج جديد مما يساهم في تميز المؤسسة من حيث التنافس بالوقت؛
- يمكن المؤسسة من تقديم ابتكار لم يسبقها إليه أحد من قبل وهذا ما يسمح لها باحتكار جزئي ومؤقت للسوق وذلك حسب درجة كثافة الابتكار والحفاظ على البقاء والاستمرار.

¹ صفاء بياضي، (2020): مساهمة الابتكار التكنولوجي في تعزيز تنافسية المجمعات الصناعية -دراسة حالة مجمع بن حمادي- برج بوعرييج، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 34.

² إسحاق خرشي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

³ صفاء بياضي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

2. مفهوم الابتكار المالي

تعددت المفاهيم واختلفت حول مصطلح الابتكارات المالية نظرا لما يتخلله من معاني نابغة بالأساس من المجال الذي تدور حوله.

1.2. نشأة الابتكارات المالية

عمليات الابتكار المالي ترجع إلى العصور القديمة، فأول أشكال الابتكار المالي في العصور البدائية هو عملية القروض الأحادية من شخص لآخر، وهناك أدلة على أن القروض استخدمت في الحضارات القديمة وأنها تطور طبيعي لاقتسام المخاطر، وفي روما القديمة تطورت الأعمال المصرفية إلى مدى بعيد، فقد عرفت قبول الودائع واقراض النقود وظهور الصيرافة لم تكن من المسائل التي تحتاج إلى إقامة الدليل على صحتها، فمن الثابت من الوثائق التاريخية للعصور الوسطى أن الكنائس كانت تدخر مكتنزات من النقود المعدنية والحلي والذهب والفضة، وكان يجري إقراضها للأمرء والحكام الذين كانوا في حاجة إلى النقود إما للقيام بالحروب أو التخفيف من آثار المجاعات .

ومن وجهة نظر ميرتون نيلر أن الفترة من منتصف الستينات إلى غاية منتصف الثمانينات كانت فترة فريدة من نوعها، فقد شهدت العديد من الابتكارات المالية أكثر من أي فترة فقد طورت الأسواق المالية العديد من المنتجات المالية الجديدة لنقل المخاطر وتجارة تبادل الأموال، ويرى بأن الابتكار المالي هي القوة الدافعة للنظام المالي العالمي لرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية من خلال اقتسام المخاطر وتخفيض تكاليف الخدمات .

أما الأدوات المالية المهمتان وهما الأسهم والسندات فكلاهما اقترن ظهورهما بظهور شركات المساهمة وتقدم الفن الإنتاجي وتم تطويرهما في القرن السادس عشر، وبذلك توسع سوق الطرح الأولي بعد الحرب العالمية الثانية إلى القدرة على تمويل التصنيع على نطاق واسع فظهرت أسواق جديدة في العديد من المجالات كالطيران والسيارات والترفيه... مما جعل الولايات المتحدة تدفع بنموها الاقتصادي نحو الاستثمارات الرأسمالية الضخمة.¹

2.2. تعريف الابتكار المالي

يقصد بالابتكار المالي: "التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل"، كما يعرف أيضا على أنه: "أي تغيير في المجال المالي والذي يحفز المؤسسات المالية على الإبداع الذي يكون ذا ربحية عالية".²

¹ فايزة مخالفة، مريامة رويح، (2018/2019): الابتكارات المالية وأثرها على الاستقرار المالي العالمي -دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، بجيجل، الجزائر، ص ص 03-04.

² جيار فيروز، (2019): دور الابتكارات المالية في مجال التأمين في دعم قدرة شركاتها على تغطية المخاطر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، ص 101.

الفصل الأول: الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر: مقارنة نظرية

ويمكن تعريفه على أنه: "تطوير الأدوات المالية والأسواق المالية والتقنيات المالية والتخصيص الفعال لرأس المال الذي يسرع النمو الاقتصادي".¹

كما عرف على أنه: "إدخال منتج جديد إلى السوق، أو إنتاج منتج موجود ولكن بطريقة جديدة، حيث أن الابتكار المالي للخدمات المصرفية هو سبب ونتيجة لتغيرات هيكلية رئيسية مثل التطور الكمي للسوق وإدارة الميزانيات وبروز تكنولوجيا جديدة".²

مما سبق يستنتج أن الابتكار المالي هو القيام بدراسة مستمرة لاحتياجات العملاء الفعلية ومن ثم العمل على تصميم وتنفيذ المنتجات المالية المناسبة لهذه الاحتياجات.

3.2. أهمية الابتكار المالي

رغم تعدد وجهات النظر نحو الابتكارات المالية من الناحية الإيجابية أو السلبية إلا أن جميع تلك الرؤى تجمع على أهمية الابتكارات المالية، وقد زاد الإدراك بأهمية الابتكارات المالية عقب الأزمة المالية العالمية في 2008، فأصبح هذا الموضوع هو محل تركيز واهتمام لاستجلاء ودراسة الجوانب المشرقة والمظلمة في الابتكارات المالية وقد ظهرت في ذلك الوقت دعوات متكررة للحد من الابتكارات المالية التي رأوا أنها كانت السبب الرئيس وراء تلك الأزمة، وقد تتبع 2011 Lerner ردود الفعل السلبية حول الابتكارات المالية حينها، ففي مقال بعنوان "الابتكار المالي تحت النار" لوحظ أن بعض الاقتصاديين أصبح يقول بأن أي ابتكار مالي مذنب حتى تثبت براءته، وكتب سايمون جونسون كبير الاقتصاديين السابقين في صندوق النقد الدولي أن الابتكار غالبا ما يولد معاملات غير منتجة أو حتى مدمرة. وفي ذات السياق يشير رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حينها Bernance 2009 إلى تلك التوجهات وهو يدافع عن الابتكارات المالية فيقول بأن الابتكار المالي مر بأوقات عصيبة حتى أصبح الابتكار الذي تم اعتباره حلا هو المشكلة في معظم الأحيان ومما يثير في هذا الموضوع تصنيف الابتكار المالي ضمن قسم المخاطر في بعض المؤسسات.

الذين يتحدثون عن التأثير السلبي للابتكار المالي والمتمثل في المخاطر النظامية وهشاشة النظام المالي العام بالإضافة إلى بعض الآثار الاجتماعية، إنهم يدركون تماما أهمية الابتكار المالي كنقطة تحول مؤثرة على البيئة المالية وعلى سائر البيئات المحيطة؛ كما لا يمكن بحال إغفال الدور الكبير للابتكار المالي بالنسبة للنمو الاقتصادي، ففي المجال المصرفي قام Beck 2012 بدراسة في عام 2016 لتقييم العلاقة بين الابتكار المالي والنمو المصرفي والاقتصادي وهشاشته من

¹ مبرك إبراهيم، (2023): أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1985-2022)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 269.

² مهابات نوري عبد الله، عبد الله نورالدين كريم، (2021): دور الهندسة المالية في تحقيق الابتكار المالي دراسة تحليلية لآراء المديرين في المصارف الأهلية في مدينة أربيل، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 55، جامعة تكريت، العراق، ص 190.

خلال دراسته لبيانات 32 دولة خلال الفترة (1996-2010) وتوصل في دراسته إلى أن الابتكار المالي يؤدي إلى نمو أسرع للبنوك بالإضافة إلى التأثير الإيجابي للابتكار المالي على النمو الاقتصادي، كما أشارت الدراسة إلى الآثار السلبية المتمثلة بالمخاطر العالية وما يمكن أن تؤديه الابتكارات المالية في هشاشة النظام المصرفي.

وما يلخص أهمية الابتكار المالي، رغم سلبياته، ما حصل من أمثلة واقعية لسقوط كبريات الشركات العملاقة عندما عارضت أو توقفت عن الابتكار، كما حصل لشركة نوكيا العملاقة والتي كانت في عام 2007 تمثل أكثر من 40% من مبيعات الهواتف المحمولة في العالم والتي انتهت حكايتها في 2013 بالبيع لمايكروسوفت، وما حصل لتوزيع آر أص التي أعلنت إفلاسها وإغلاق أكثر من 700 متجر تابع لها في أمريكا وحدها بعد سبعين عاما من التربع في صدارة العلامات التجارية للامبراطوريات التجارية، ومن هنا كانت المقولة الشهيرة التي أصبحت شعارا: الابتكار أو الموت (Innovate Or Die).¹

4.2. أسباب الابتكار المالي

نشأت الابتكارات المالية كرد فعل للقيود التي تعيق تحقيق الأهداف الاقتصادية مثل الربحية، السيولة، وتقليل المخاطر. وتتمثل أبرز العوامل التي أدت إلى ظهور الابتكارات المالية فيما يلي:²

- تزايد التقلبات في أسعار الفائدة، أسعار الأسهم، أسعار الصرف، وارتفاع معدلات التضخم؛
- التقدم في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- التحول من الاقتصادات المعتمدة على كثافة الحجم إلى الاقتصادات القائمة على المعرفة والمعلومات؛
- تطور مستوى التعليم والتدريب المهني للمشاركين في السوق وتعزيز كفاءتهم؛
- احتدام المنافسة في قطاع الوساطة المالية؛
- ازدياد الدوافع للتحايل على الأنظمة والقوانين الضريبية القائمة.

¹ ابراهيم حسن جمال، (2020): الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الاسلامية في دولة قطر (2014-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 26، العدد 121، جامعة بغداد، العراق، ص 203.

² قويدري خديجة، بوبكر مصطفى، (2025): أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي: إشارة إلى حالة البحرين منذ 2022، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 297.

المطلب الثاني: أنواع الابتكارات المالية ووظائفها

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أهم أنواع الابتكارات المالية وكذلك وظائفها الأساسية والتطرق لمراحلها الرئيسية.

1. أنواع الابتكارات المالية

هناك العديد من الأنواع والتصنيفات التي ذكرها الباحثون في المجال المالي للابتكارات المالية، فأي حديد في المجال المالي عند ظهوره كان عبارة عن ابتكار مالي لكن مع مرور الزمن وظهور غيره من الابتكارات يصبح أداة أو عنصر مالي عادي أو تقليدي، وفيما يلي ستذكر أهم التصنيفات التي قدمت للابتكارات المالية¹:

التصنيف الأول: قام كل من Heidhues و Schrieder سنة 1995 بتصنيف الابتكارات المالية إلى ابتكارات مؤسسية ابتكارات مالية عملياتية وابتكارات في المنتجات المالية، وذلك كما يلي:

❖ **الابتكارات المؤسسية ابتكارات النظام المالي:** وهي الابتكارات التي تؤثر على النظام المالي القائم ككل، وبذلك تؤثر في المؤسسات النشطة تحت هذا النظام، وهذا النوع من الابتكارات المالية يسعى دائما لإيجاد أنواع جديدة من المؤسسات المالية والوسطاء الماليين ويعمل على تغيير وتطوير الأنظمة القائمة والإطار الإشرافي والقانوني.

❖ **الابتكارات العملياتية:** وفي هذا النوع يتم العمل على إيجاد عمليات تجارية جديدة تؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق وتوسعها، ومن أمثلتها استخدام التكنولوجيا في المعاملات المالية وقواعد البيانات للعملاء وغيرها.

❖ **ابتكارات في المنتجات المالية:** وذلك من خلال انشاء أدوات ومنتجات مالية جديدة تهدف إلى استقطاب المزيد من الأموال للمؤسسة المالية، وتساعد على تحسين عملية توزيع الموارد المالية، وتدخل كذلك ضمن هذا النوع من الابتكارات منتجات التأمين أو المنتجات المالية في مجال الإيجار وغير ذلك.

التصنيف الثاني: قدم (Perez) سنة 2002 تصنيفاً بديلاً للابتكارات المالية كما يلي:

➤ **ابتكارات مالية مساعدة للأنشطة الحقيقية** وتجدها في القروض البنكية، رأس المال الاستثماري، شركات المساهمة وغيرها؛

➤ **ابتكارات مساعدة على نمو الشركات أو توسعها:** وتعتبر السندات هنا أهم نوع من الابتكارات المتعلقة بنمو الشركات وتوسعها؛

➤ **ابتكار تحديثات الخدمات المالية:** وتقصد بالتحديثات التحويلات المالية وفحص الحسابات الشخصية، وكذلك استخدامات أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية الإلكترونية؛

¹ محمود بركان، رشيد حفصي، (2023): الابتكار المالي كآلية لتطوير الصناعة المالية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ص 423-424.

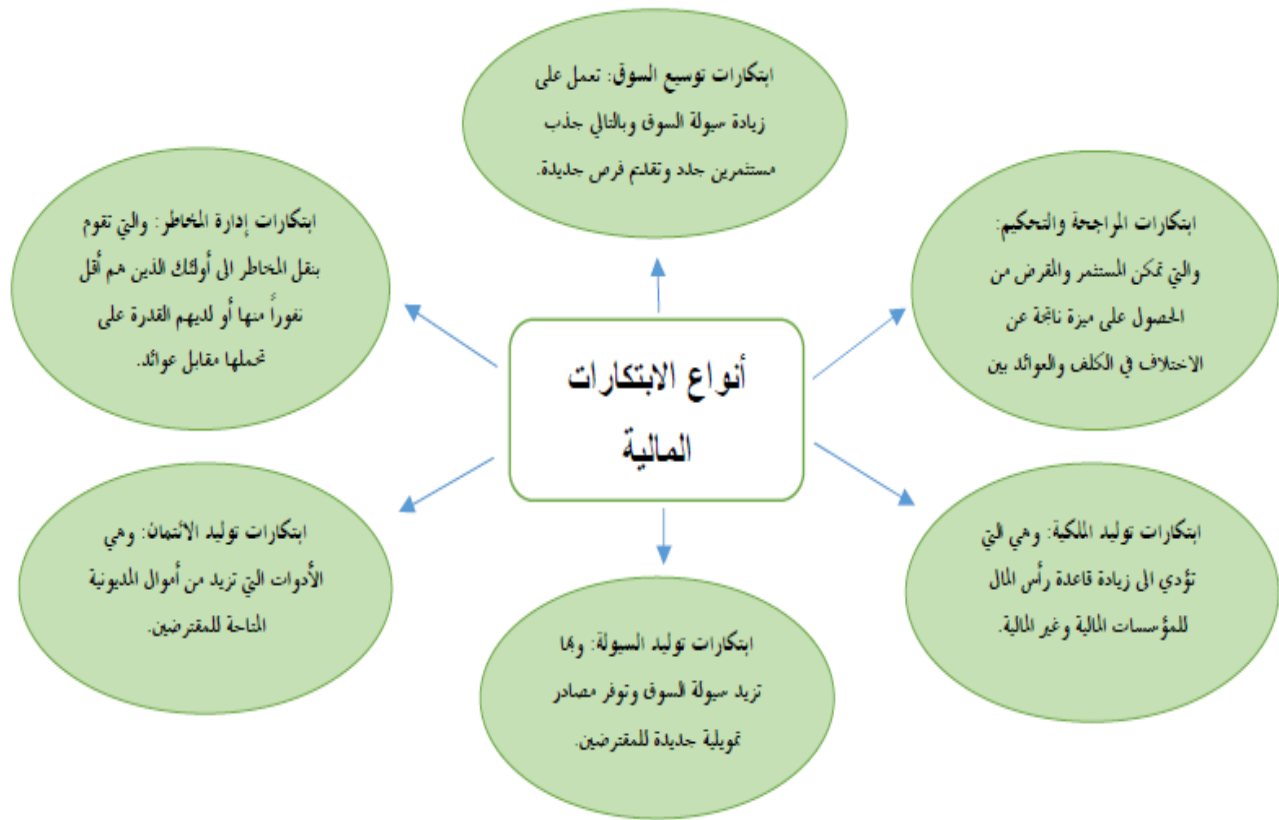
الفصل الأول: الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر: مقارنة نظرية

➤ ابتكارات مالية هادفة للربح ونشر الاستثمار والمخاطر كصناديق الاستثمار والسندات والاكتتاب، والمشتقات المالية وصناديق التحوط؛

➤ ابتكارات مالية تهدف لإعادة تمويل الالتزامات أو تعبئة الأصول وتدخل فيها هنا المبادلات والعقود الآجلة، عمليات الدمج وعمليات الاستحواذ.¹

التصنيف الثالث: إضافة إلى التصنيفين السابقين هناك العديد من الأنواع الأخرى للابتكارات المالية تلخص أهمها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-02): أنواع الابتكارات المالية



المصدر: محمود بركان، رشيد حفصي، (2023): الابتكار المالي كآلية لتطوير الصناعة المالية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 424.

¹ محمود بركان، رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، ص 424.

2. وظائف الابتكارات المالية

واحد من أهم القضايا المطروحة عند دراسة الابتكار المالي هي تلك التي تتعلق بتصنيف وظائف الابتكارات المالية، ونجد في هذا الصدد أنه تم الاعتماد على مقاربات مختلفة لحل هذه المشكلة.

وفقا للمجلس الاقتصادي الكندي، يمكن تصنيف الابتكارات المالية إلى ثلاث فئات واسعة فيما يتعلق بوظائفها: (1) أدوات توسيع السوق، (2) أدوات إدارة المخاطر، (3) أدوات وعمليات التحكيم. تعزز الفئة الأولى من الابتكارات المالية سيولة الأسواق المالية، وتحسن توافر الأموال للوحدات التي تعاني من عجز كما تضمن الوصول إلى فرص استثمارية جديدة لوحدات التي تتمتع بفائض. أما الفئة الثانية من الابتكارات المالية فإنها تمكن من إعادة توزيع المخاطر المالية على المشاركين في السوق الأقل تأثرا بها أو الأكثر استعدادا للتعامل معها. وتتيح الفئة الأخيرة من الابتكارات المالية للمشاركين في السوق الاستفادة من فروق التكاليف والعوائد بين الأسواق.

قام Llewellyn2009 بتطوير منهجية مقدمة من قبل بنك التسويات الدولية (BIS)¹ وتوسيع نطاقها، ووفقا لهذه المقاربة المعدلة يمكن للابتكارات المالية أن تلعب الأدوار التالية:²

❖ **تحويل المخاطر:** من خلال تخفيض المخاطر أو الحماية ضد جميع أنواع مخاطر السوق التي تواجه المشاركين في النظام المالي مخاطر الأسعار، مخاطر الصرف مخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر الائتمان، ويتم ذلك على سبيل المثال عن طريق استخدام المشتقات عمليات التوريق أو الضمانات؛

❖ **تسعير المخاطر:** يمكن فصل المخاطر الكامنة في أداة مالية معينة، وتسعيرها، والاحتفاظ بها، وتداولها بشكل منفصل عن المخاطر الأخرى لهذه الأداة، على سبيل المثال، من خلال المعاملات في الأسواق الثانوية لأدوات الدين المضمونة (CDOs) أو الأوراق المالية المدعومة بالأصول (ABSS)؛

❖ **تعزيز السيولة:** زيادة سيولة الأصول أو الأدوات على سبيل المثال، من خلال عملية التوريق يمكن تداول القروض في الأسواق الثانوية مما يساهم في تحسين هيكل أصول مؤسسة الإقراض؛

❖ **تعزيز توليد الائتمان:** توسيع نطاق الوصول إلى أسواق الائتمان أو زيادة القدرة الائتمانية لكل من المقترضين والمقرضين. فإذا قام بنك ما بتوريق بعض فروضه، أو أصبح مشترى لحماية ائتمانية، فإن قدرته الإقراضية الخاصة تزداد إما لأنه يحرر رأس مال أو لأن الصفقة تخفض من حجم الخسائر المحتملة التي قد يتكبدها في حال تعثر مقترض معين أو

¹ BIS: Bank for International Settlements.

² نذير ياسين، (2025): دور الابتكار المالي في النظام المالي الحديث: مراجعة مفاهيمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 10، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، ص ص 277-279.

تدهور أداء فئة معينة من الأصول ويتم ذلك مثلاً من خلال مقايضات العجز الائتماني CDSS، أدوات الدين المضمونة CDOS ؛

❖ **توليد حقوق الملكية (رأس المال):** زيادة الوصول إلى التمويل عن طريق حقوق الملكية بالإضافة إلى المرونة العالية في هيكل رأس المال. ويتم ذلك على سبيل المثال باستخدام مقايضات الدين بالأسهم أو السندات القابلة للتحويل؛

❖ **التأمين:** تمكن بعض الأدوات من التأمين على المخاطر مقابل دفع قسط (على سبيل المثال، يمكن تأمين مخاطر الائتمان من خلال إصدار مقابضة العجز الائتماني CDS)؛

❖ **إدارة الأصول والخصوم بطريقة أو بأخرى:** تعمل جميع الأدوات تقريباً على توسيع نطاق إدارة البنوك لأصولها وخصومها من خلال توفير نطاق لإدارة المخاطر على سبيل المثال التوريق شهادات الإبداع "CDS"، سندات الدين المضمونة CDO؛

❖ **تمويل المؤسسات المالية:** توسيع مصادر تمويل المؤسسات المالية، على سبيل المثال، يتيح التوريق تنويع مصادر الأموال التي تستخدمها المؤسسات المالية لتمويل أنشطتها.

إن هذا التصنيف معقد للغاية، مما قد يؤدي إلى مشاكل في تطبيقه العملي لذا، ولتجنب هذا النوع من المشاكل، وفي الوقت نفسه أخذ الاعتبارات القائلة بأن الابتكارات المالية يجب أن تعزز كفاءة النظام المالي في أداء وظائفه الأساسية، يمكن تصنيف وظائف الابتكارات المالية بنفس طريقة تصنيف وظائف النظام المالي وفقاً لهذا الاقتراح، يمكن وصف وظائف الابتكارات المالية على النحو التالي: وظيفة الدفع زيادة سيولة النظام المالي، وظيفة الاستثمار زيادة تنوع فرص الاستثمار التي تتكيف بشكل أفضل مع ملف المخاطرة والعائد للمستثمر، وظيفة التمويل زيادة توافر مصادر الأموال سواء كانت حقوق ملكية أو رأس مال مدين، لكل من الفترات الطويلة والقصيرة، وظيفة التسعير تحسين عملية تقييم الأصول وتسعير المخاطر من خلال الأساليب الإحصائية المتطورة) ووظيفة إدارة المخاطر (زيادة إمكانيات نقل المخاطر بين المشاركين في النظام.

بغض النظر عن الاختلافات في تصنيف وظائف الابتكارات المالية، يجب أخذ مشكلتين رئيسيتين في الاعتبار عند تحليل تأثير الابتكارات المالية على النظام المالي التغيرات المحتملة في كفاءته واستقراره، بحيث يجب أن تحقق الابتكارات المالية فوائد في تقليل العناصر السلبية للنظام المالي من خلال خفض مستوى المخاطر، وسد فجوة المعلومات، وتقليل تكلفة المعاملات، وتقليل المدفوعات الضريبية وفي الوقت نفسه، يجب أن تعزز العناصر الإيجابية للنظام المالي من خلال الحفاظ على استقراره، وزيادة كفاءته في أداء وظائفه الأساسية، وتوفير خدمات وأدوات تتناسب بشكل أفضل مع احتياجات وأهداف المشاركين في النظام.¹

¹ نذير ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 279.

3. مراحل عملية الابتكار المالي

تتم عملية الابتكار المالي على المراحل التالية¹:

- وصف المشكلات التي تواجهها المنظمة (المؤسسة المالية) وأنواعها، وذلك من خلال تقييم النظام المعمول به ومدى تحقيقه لأهدافه بغية تحديد الفجوة بين ما تقوم به المؤسسة وما يفترض أن تقوم به؛
- إدراك المشكلة عن طريق ما تحتاجه من فعل لمواجهتها أو بلورتها؛
- متابعة نتائجه ومدى التجديد الذي ينبغي إضافته في كل مرة.

المطلب الثالث: العوامل المحددة للابتكار المالي واستراتيجياته

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أهم العوامل المحددة للابتكار المالي، وكذلك التطرق لأهم استراتيجياته.

1. العوامل المحددة للابتكار المالي

تتأثر زيادة وتيرة الابتكارات المالية في الاقتصاديات الناشئة بعدة عوامل منها:²

- ✚ **قدرة السوق:** وهي الفكرة التي دعا إليها Schumpeter، حيث أكد على أهمية وجود سوق فعال يسمح للمنظمات بتحقيق عوائد كافية؛
- ✚ **حجم المؤسسة:** يؤثر حجم المؤسسة المالية على قدرتها على الابتكار، البنوك الكبيرة غالباً ما تكون لديها الموارد المالية والبشرية اللازمة لتطوير منتجات جديدة وتحمل المخاطر المتعلقة بالابتكار مقارنة بالبنوك الصغيرة
- ✚ **التشريعات التنظيمية والقانونية:** التنظيم الجيد والتشريعات الواضحة تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الابتكار المالي من خلال توفير بيئة مستقرة وآمنة للمؤسسات المالية تساعد هذه التنظيمات في حماية المستهلك من خلال ضمان حقوقه وتعزيز الثقة في النظام المالي، مما يشجع الأفراد على استخدام الخدمات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى ذلك، تشجع هذه القوانين على الاستثمار من خلال تقديم حوافر وضوابط يجعل السوق أكثر جاذبية للمستثمرين، مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال والاستثمار في الابتكارات المالية، كما تساهم في تقليل المخاطر بوضع ضوابط تمنع السلوكيات المالية الضارة، مما يعزز الاستقرار المالي ويشجع على الابتكار. على العكس من ذلك التنظيم الضعيف يمكن أن يكون له تأثيرات سلبية على الابتكار المالي، غياب التشريعات الواضحة والضوابط اللازمة يمكن أن يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية

¹ موسى بن منصور، (2014): الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، المنعقد يومي 5 و6 ماي، جامعة سطيف، الجزائر، ص 05.

² بوزياني نور الهدى، (2025/2024): الابتكار المالي في البنوك ودوره في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري-، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والحاسبية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة غليزان، الجزائر، ص 50-51.

الفصل الأول: الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر: مقارنة نظرية

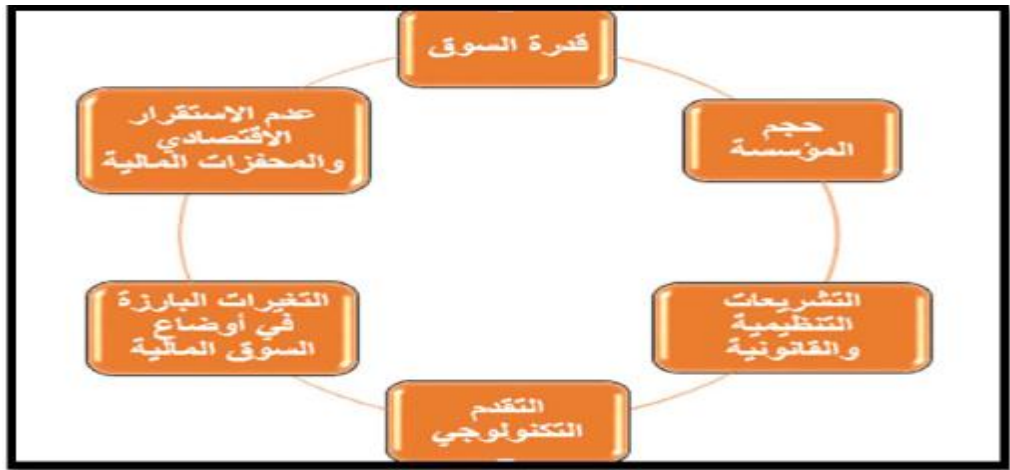
وانتشار السلوكيات غير المسؤولة، مما يضعف الثقة في النظام المالي ويقلل من رغبة المستثمرين في الاستثمار في الابتكارات الجديدة. هذا يخلق بيئة غير مستقرة وغير آمنة، مما يعرقل جهود الابتكار والتطوير في القطاع المالي؛

➤ **التقدم التكنولوجي:** تكنولوجيا المعلومات تلعب دورا مهما في إثراء تدفق المعلومات، وهو شرط أساسي لتسهيل الأسواق المالية وزيادة فعاليتها، كما أن تحسين سرعة الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات يفتح فرصا جديدة للاستثمار ويساهم في زيادة نشاطات السوق المالية من خلال تقديم خدمات ومنتجات جديدة؛

➤ **التغيرات البارزة في أوضاع السوق المالية:** إن الابتكارات المالية تتأثر بعدة عوامل تشمل هيكل الصناعة المصرفية، درجة التركيز والمنافسة في القطاع البنكي، الربحية، وتطور الأدوات المالية المتاحة، كما تلعب قوى السوق والقوانين دورا هاما في تشكيل البيئة المالية الدولية، ومن بين العوامل المؤثرة الأخرى ضعف التنبؤ بالتضخم، أسعار الفائدة، أسعار الصرف والعجز المالي، والتي تؤثر بشكل خاص على أسعار الفائدة والأسواق المالية، تساهم الابتكارات المالية في حماية الشركات ضد التغيرات في المحيط المالي؛

➤ **عدم الاستقرار الاقتصادي والمحفزات المالية:** عدم الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يكون دافعا رئيسيا للابتكار المالي، حيث تحير التحديات الاقتصادية البنوك والشركات المالية على البحث عن حلول جديدة لمواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار، في هذا السياق، تلعب المحفزات المالية دورا هاما، حيث تعتبر الابتكارات التي تنشأ نتيجة لهذه التحديات حافزا لتطوير منتجات مالية جديدة وتحسين العمليات الحالية، على سبيل المثال، إدخال تقنيات جديدة أو تبني سياسات مالية مبتكرة يمكن أن يحسن كفاءة البنوك ويوسع نطاقها للوصول إلى الخدمات المالية.

الشكل رقم (01-03): العوامل المحددة للابتكار المالي



المصدر: بوزياني نور الهدى، (2025/2024): الابتكار المالي في البنوك ودوره في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري- ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة غليزان، الجزائر، ص 51.

2. استراتيجيات الابتكار المالي

إن الابتكار المالي أصبح اليوم ذو أهمية كبيرة في تسيير وضبط الحركة المالية الاقتصادية للدول سواء كان هذا داخليا أو خارجيا بهدف تحقيق النجاح والمردودية اللازمة لتسريع المصالح الاقتصادية والمالية ولا يتم هذا إلا بوجود استراتيجية محددة والتي تعني كل الطرق التي تتولد عن الابتكار المالي والمساعدة على تفعيل دوره في التطوير والتدوير المالي للدول والتي أصبحت ضرورة ملحة في الاقتصاد الحر نظرا لحركة الأموال العالمية من خلال البورصات والتعامل الالكتروني لبطاقات الدفع الآلي والتحويلات المالية عن طريق الوسائط البنكية. وعليه فعلى العموم يقصد باستراتيجيات التعامل بالابتكارات المالية الأهداف التي يسعى المتعاملون إلى تحقيقها باستخدام منتجات الابتكارات المالية ويذكر منها:¹

التحوط: ويقصد به التقليل من المخاطر التي يمكن أن تحدث، أو الاحتماء من خطر تقلبات الأسعار، سواء كانت أسعاراً للمواد الأولية أو للبضائع، أسعاراً لصرف العملات، أو أسعاراً للأوراق المالية، وذلك من خلال مجموعة من المنتجات المالية التي جاءت بها الهندسة المالية.

ونشير بهذا الصدد، إلى أن الهدف الأساسي من عملية التحوط هو إدارة المخاطر والتحكم فيها، من خلال استخدام مجموعة من الأساليب التي تتركز في مجملها على التنوع في الأصول المالية، أو نقل المخاطر إلى أطراف أخرى، من خلال الاستثمار في منتجات مبتكرة، أو عن طريق اجتناب هذه المخاطر كلياً كما هو معمول به في التأمين.

المضاربة: وتعتبر عملية تداول للأوراق المالية بهدف تحقيق الربح من توقع الأسعار في المستقبل، اعتمادا على المعلومات التي يجمعها المضارب ويحللها، أو في بعض الأحيان التي يصنعها، كما تعرف على أنها: عملية بيع أو شراء صوريين لا بغرض الاستثمار، ولكن للاستفادة من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للأوراق المالية في الأجل القصير جدا، إذ ينخفض بشدة معدل الارتباط بين القيمة السوقية للأوراق المالية من ناحية وبين القيمة الحقيقية من الناحية الأخرى.

ويختلف المضاربون باختلاف توقعاتهم بشأن أسعار الأصول المالية المتداولة، فنجد المضارب على الصعود وهو المضارب الذي يعتقد أن الأسعار تأخذ اتجاهها تصاعديا، فيقوم بشراء أوراق مالية في الوقت الحاضر على أن يبيعها بسعر مرتفع مستقبلاً محققاً بذلك ربحاً من الفرق بين السعرين؛ أما المضارب على الهبوط، فهو الذي يعتقد أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض، فيقوم ببيع الأوراق المالية في الحاضر على أمل شرائها بسعر أقل في المستقبل.

المراجحة: تعتبر المراجحة من بين العمليات التي تمكن بعض المستثمرين من الحصول على أرباح لا يمكن لأي كان أن يحصل عليها وذلك بسبب عدم التوازن في السوق، حيث يقوم المستثمر بشراء السلعة ذات السعر المنخفض في السوق

¹ عبد القادر بوعزة، محمد مسعودي، (2014): قراءة في ماهية الابتكار المالي والهندسة المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 03، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص ص 06-07.

وبيعها في سوق آخر تكون فيه هذه السلعة مرتفعة الثمن وهو بذلك يستفيد من الفرق بين السعرين، وهذه كفيلة بإرجاع السوق إلى حالة التوازن بسبب حدوث ارتفاع في الأسعار المنخفضة وانخفاض في الأسعار المرتفعة.

المبحث الثاني: أساسيات حول الاقتصاد الأخضر

يبرز مفهوم الاقتصاد الأخضر في ظل التحديات البيئية المتزايدة والتغيرات المناخية العالمية، وقد أصبح هذا المفهوم محل اهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية المعاصرة كما يعكس توجهاً نحو نماذج تنمية أكثر استدامة وتوازناً.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر

يُعدّ الاقتصاد الأخضر من المفاهيم الحديثة التي ظهرت لمواجهة التحديات البيئية وتعزيز الاستدامة، ويقوم على تحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، كما يرتبط هذا المفهوم بتطوير أنماط إنتاج واستهلاك أكثر كفاءة وأقل ضرراً بالبيئة.

1. الجذور التاريخية للاقتصاد الأخضر

يعتبر الاقتصاد الأخضر حديث نسبياً في الأدبيات البيئية والاقتصادية، إذ برز مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2008، وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر جانفي 2009 عندما أصدرت قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي يعرف بمؤتمر ريو والاقتصاديين ورجال الإعلام سنة 2012 وجعلت منه عنواناً رئيسياً، فحظي هذا المصطلح باهتمام البيئيين والسياسيين، ولقد مر ظهور الاقتصاد الأخضر بالمراحل التالية:¹

✓ لجنة بورتلاند سنة 1982 تم إنشاء الجمعية العامة المعنية بالبيئة والتنمية اللجنة بورتلاند" التي تتولى دراسة العلاقة بين التنمية والبيئة، وبعد 05 سنوات نشرت تقريرها المعروف "مستقبلنا المشترك" الذي عرف التنمية المستدامة مع توضيح العلاقة المتلازمة بين التنمية والبيئة كما أكد استحالة الفصل بينهما،

✓ قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992: زادت شهرة وانتشار مصطلح التنمية المستدامة في مؤتمر البيئة الذي عقدته الأمم المتحدة، وأصدر فيه إعلان ريو" والذي أقر بضرورة تعاون الدول على الترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي منفتح حتى يساهم في تحقيق نمو اقتصادي لكل الدول وتم اعتماد جدول أعمال القرن الـ 21، حيث تمت برمجة الأنشطة المتعلقة بالبيئة والتنمية بالإضافة إلى وضع آلية لتمويل الأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خاصة في الدول النامية.

✓ مؤتمر كيوتو Kyoto سنة 1997 حدد الهدف الأساسي لمؤتمر كيوتو بضرورة العمل على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال استحداث اليات ثلاثة من أجل تسهيل عملية تخفيض مستوى الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري.

¹ الجوزي فتيحة، بوزيدة حميد، (2018): الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر -، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 06، جامعة محمد بوغرة، بومرداس، الجزائر، ص ص 313-315.

الفصل الأول: الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر: مقارنة نظرية

✓ المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بجوها نربورغ سنة 2002: انعقد بهدف تقييم التقدم الخاص بالأجندة 21 مع تحديد أهداف جديدة تتواءم مع التغيرات الجديدة للسنوات العشر القادمة.

✓ سنة 2008 شهد العالم خلال هذه السنة الأزمة المالية، فتعثرت بذلك الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة، فليجأت العديد من الدول والحكومات إلى إعادة النظر في المفاهيم والنظريات الاقتصادية التقليدية لاسيما تلك المتعلقة بالثروة والازدهار، الأمر الذي شجع على البحث عن مخاطر يمكن مصادفتها في المستقبل القريب، وقد تم التوصل إلى إيجاد أدلة حول المخاطر الطبيعية وتأثيراتها ومن ثم الاعتراف بمخاطر التغير المناخي وتدهور النظام الإيكولوجي، فتم في هذا الصدد إطلاق مبادرة شاملة حول الاقتصاد الأخضر من قبل برنامج البيئة سنة 2008، والتي تهدف إلى وضع السياسات العامة ومسارات العمل لتحقيق نمو إقتصادي أكثر استدامة.

✓ مؤتمر كوبنها عن للتغيرات المناخية سنة 2009: انعقد هذا المؤتمر بغية توجيه السياسات على مستوى عال مع التأكيد على ضرورة إيجاد الحلول لعدد من القضايا الرئيسية لاسيما الالتزامات التي تعهدت بها الدول الصناعية كما قررت الجمعية العامة بمقتضى القرار 64/263 تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سنة 2012، الذي سيركز على القضاء على البطالة كعنصر محوري للاقتصاد الأخضر.

✓ المنتدى البيئي الوزاري العالمي باندونيسيا سنة 2010 أتاح لوزراء البيئة الفرصة لمناقشة قضايا البيئة ضمن النظام متعدد الأطراف، فكان الإقتصاد الأخضر أحد أهم المواضيع المطروحة، وتم التوصل إلى أنه الطريق الصحيح نحو اقتصاد عالمي أكثر قوة ونظافة وإنصاف كما يعد شرطاً أساسياً لإرساء أسس اقتصادية أكثر استقراراً.

✓ مؤتمر دوربان سنة 2011 لم يكن في نفس إطار المؤتمرات السابقة، وقد تم فيه الإتفاق على تمديد العمل ببروتوكول كيوتو إلى جانب إنشاء صندوق أخضر المساعدة الدول النامية على مواجهة ظاهرة التغير المناخي.

✓ قمة ريو 20+ سنة 2012 كان هدفها تأمين الالتزام السياسي المتجدد تجاه التنمية المستدامة إلى جانب تقييم التقدم المحقق في تحقيق الأهداف المتفق عليها والتصدي للتحديات الجديدة، كما تم التركيز وبشكل أساسي على موضع الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.¹

2. مفهوم الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد الأخضر عشرة قطاعات حيوية (الطاقة، الصناعة، النقل، السياحة المستدامة، الصيد البحري، الغابة، تدوير النفايات، المياه، الفلاحة المستدامة، البناء) يؤدي إلى تحسين الرفاهية والعدالة الاجتماعية من خلال مكافحة الفقر وتقوية النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل، مع الحد من المخاطر البيئية ونقص الموارد وذلك بالتدبير المستدام للموارد الطبيعية.

¹ الجوزي فتحة، بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص 315.

الفصل الأول: الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر: مقارنة نظرية

والتعريف البسيط للاقتصاد الأخضر هو اعتباره الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، كما أن النمو في الدخل والتوظيف يأتي عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة، التي تقلل انبعاثات الكربون والتلوث وتدعم كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال اصلاح السياسات والتشريعات المنظمة لذلك والاقتصاد الأخضر يهدف إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تحدد الصحة والحياة بصورة عامة، والسعي للحد من آثار الفقر بتوفير العمل اللائق وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة واستخدام مصادر الطاقة البديلة.¹

أما البنك الدولي فيعرف الاقتصاد الأخضر على أنه: " ذلك الاقتصاد الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من الأثر لتلوث الهواء والآثار البيئية، كما يراعي المخاطر الطبيعية، ودور الإدارة البيئية في ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية، ولا بد أن يكون النمو شاملاً".²

كما يعرف الاقتصاد الأخضر كذلك حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه: " اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاهية البشرية والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية، أو هو نظام أنشطة إقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وبفضي في الأمد البعيد إلى تحسن رفاه البشرية، ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات الدرة إيكولوجية كبيرة، ومن ناحية أخرى فهو إقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الإحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي".³

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن الاقتصاد الأخضر عبارة عن أنشطة اقتصادية ملازمة للبيئة، والتي تؤدي للتنمية المستدامة، وهو الذي يعمل على التقليل من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية للموارد.

¹ ملاحى رقية، العايدي مريم، (2023): الاقتصاد الأخضر كمدخل لتعزيز الاستثمار السياحي في ظل الانتقال إلى الاستدامة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، جامعة بشار، الجزائر، ص 795.

² رقية حدادو، (2021): التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الميزاني للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، ص 54.

³ فضيلة بوطورة، علاء الدين الوافي، (2020): نماذج عالمية ناجحة في تفعيل الاقتصاد الأخضر من خلال الجامعات الخضراء لتحقيق التنمية الشاملة دراسة حالة جامعتي (واجينجين، أكسفورد) المصنفين الأولى عالمياً-، مجلة الباحث، المجلد 20، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 844.

3. المقارنة بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي

في ظل الاعتماد على الاقتصاد التقليدي لفترات طويلة أدى ذلك إلى زيادة مستويات التلوث البيئي، وذلك بسبب الممارسات التعسفية التي ألحقت ضرراً بموارد الطبيعة، والمقومات الأساسية للحياة كل ذلك شكل عبئاً على البيئة الأمر الذي دفع إلى تبني أفكاراً، ونظريات شكلت في مجموعها ما يسمى بالاقتصاد الأخضر، كما دفع إلى أحداث تغييرات جوهرية في نوعية الأعمال، والممارسات كي تكون صديقة للبيئة وصولاً إلى مستويات الاقتصاد الأخضر مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إهمال الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، وبالتالي يمكن توضيح العلاقة القائمة بين الاقتصاد الأخضر، وبين الاقتصاد التقليدي من خلال عدد من القضايا، والتي تشكل البعد البيئي والاقتصادي على حد سواء، وهي (مصادر الطاقة المتجددة، استغلال الموارد البعد البيئي النمو الاقتصادي، التطور التكنولوجي، العدالة الاقتصادية)، هذه القضايا تشكل الأبعاد الحقيقية التي يطمح الاقتصاديون لتحقيقها بشكل أكثر عقلانية دون الإضرار بموارد الطبيعة من جهة، وبما يحقق الأبعاد الاقتصادية من جهة أخرى، وبذلك يضمن العالم حياة أكثر عدالة، وأكثر استقراراً حاضراً ومستقبلاً. قبل البدء بتوضيح مفهوم، وأهمية الاقتصاد الأخضر، وكل ما يتعلق به لا بد من الإشارة إلى خصائص الاقتصاد التقليدي ليتسنى معرفة أسباب ونشأة الاقتصاد الأخضر.

يتميز الاقتصاد التقليدي بالتوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزه للعاملين لأداء أعمالهم. ولزيد من التوضيح حول ماهية الاقتصاد الأخضر، ومقارنته بالاقتصاد التقليدي يمكن استخدام الجدول الآتي، الذي يوضح الفرق الشاسع بين ما يحققه الاقتصاد الأخضر، وبين ما حققه الاقتصاد التقليدي، والآثار المترتبة على كلا الاقتصاديين من خلال القضايا الستة التي تمت الإشارة إليها آنفاً، وهو ما جعل العالم يسعى، وبكل قوة نحو اقتصاد تتحقق من خلاله العدالة الاجتماعية بكل جوانبها، وتفصيلها.¹

جدول رقم (01-01): المقارنة بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي

وجه المقارنة	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الأخضر
مصادر الطاقة	يعتمد بشكل أساسي على الوقود الأحفوري المستخرج من المواد الأحفورية من باطن الأرض (الفحم الحجري - البترول - الغاز)	يعتمد بشكل أساسي على الطاقة المتجددة بشتى أنواعها كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح.
استغلال الموارد الطبيعية	لا يولي رأس المال الطبيعي الأهمية المستحقة، فهو لا يدخل ضمن الحسابات القومية،	السبب الرئيسي لوجوده هو الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بحيث لا يتجاوز هذا

¹ مي علي ونان، (2022): دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية تجارب دولية مع الإشارة إلى العراق للمدة (2001-2022)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ص ص 16-17.

الفصل الأول: الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر: مقارنة نظرية

وتعاني الموارد الطبيعية فيه من سوء الاستغلال.	الاستخدام قدرتها على التحدد.
البعد البيئي	لا يولي البعد البيئي أهمية حيث ان الهدف الأساسي البعد الاقتصادي بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى لذلك تنتج عنه مستويات عالية من التلوث تؤثر على النظم البيئية.
النمو الاقتصادي	يحرص على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو دون أن يكون هناك توزيعاً عادلاً فضلاً أنه كان على حساب البيئة لذلك اطلق عليه البعض النمو المشوه.
التكنولوجيا	يعتمد على التكنولوجيا كثيفة للإنتاج والتي تحقق عوائد اقتصادية مرتفعة بغض النظر على الموارد الطبيعية المستخدمة ومستويات التلوث الناتجة عنها.
العدالة الاجتماعية	رغم تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادية فان مشكلة البطالة والفقر تزداد يوماً بعد يوم لتبين عدم العدالة في التوزيع.
	يهدف بشكل اساسي لمعالجة الفقر عبر خلق فرص عمل خضراء حيث تمثل سلم الخدمات النظام البيئي أكبر مصدر دخل للفقراء.

المصدر: مي علي ونان، (2022): دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية تجارب دولية مع الإشارة إلى العراق للمدة (2001-2022)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ص 18.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة الفرق بين الاقتصاد التقليدي، وبين الاقتصاد الاخضر من ناحية مصادر الطاقة، واستغلال الموارد الطبيعية، والبعد البيئي مما يؤكد ضرورة التوجه نحو الاقتصاد الاخضر، والاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في التحول من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الاخضر، ويكون ذلك بشكل أساسي من خلال التحول من استخدام الوقود الأحفوري أي الفحم الحجري والنفط، الغاز، والتوجه الى مصادر الطاقة المتجددة وأهمها الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح. ويعمل الاقتصاد الاخضر على تشجيع الاستثمارات البيئية كوسيلة لتحقيق النمو الاخضر، والحد من الفقر اي انه الاقتصاد الذي يسعى الى تقليل الفوارق الاجتماعية على المدى البعيد، وكذلك يخفف من احتمال تعرض أجيال المستقبل المخاطر تدهور النظام البيئي، وبالتالي فإن الاقتصاد الاخضر يهتم بإمكانية جعل الاقتصاد أكثر كفاءة على المدى الطويل أي من خلال زيادة إنتاجية الموارد المستعملة ويخفض من التلوث، ويوجه الاستثمارات الصديقة للبيئة بغية ادارة مستدامة للموارد الطبيعية بهدف زيادة انتاجيتها الاقتصادية والبيئية ودعم الفقراء.

4. خصائص الاقتصاد الأخضر

عندما تستمع إلى كلمة «الأخضر» لابد وأنك تفكر في شيء يخص الطبيعة من حولك، وكأنك قد اقتربت من إجابة السؤال عما هو الاقتصاد الأخضر الذي تخطو الكثير من الدول خطوات منظمة للنهوض به، أملين في التخلص من تلك التأثيرات السلبية التي خلفتها التكنولوجيا واستخدام المواد الكيميائية على النظام البيئي ككل، وهو ما يبرز وجود خصائص محددة للاقتصاد الأخضر التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹

- ❖ وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ولا يعد بديلا لها؛
 - ❖ تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية؛
 - ❖ ضرورة مواكبة الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنية؛
 - ❖ ضرورة تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صرب الاقتصاد الأخضر؛
 - ❖ ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين، وينبغي أن يعالج التشوهات التجارية، ومنها مثلا الإعانات الضارة؛
 - ❖ يجب أن يركز على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.
- يتميز الاقتصاد الأخضر بقلّة الانبعاثات الكربونية وازدياد كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، واستيعابه لجميع الفئات الاجتماعية أي أنه ضد الاستخدام الجائر للموارد البيئية الطبيعية، وهو اقتصاد يتفق مع استدامة التوازن البيئي، ولا يخلف آثارا ضارة بها أو يترتب عليها أية أعباء بيئية من تلوث أو تدهور والاقتصاد الأخضر ليس غاية في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة للحفاظ على سلامة البيئة والبشر. وفي الاقتصاد الأخضر يجب أن يكون النمو في الداخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة، وتمنع خسارة خدمات التنوع الإحيائي والنظام البيئي².

¹ بختاوي زهراء، (2024/2023): دور الاقتصاد الأخضر في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة وحدة البانتونيت حمام بوغراة BENTONITE EN ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي، مغنية ، الجزائر، ص ص 06-07.

² كاكي عبد الكريم، بورقية قويدر، (2020): الثلاثية الجديدة: الابتكار الأخضر والاقتصاد الأخضر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإشكالية التنمية المستدامة (إسقاط المقاربة على حالة الجزائر)، مجلة الاقتصاد والمناخ، المجلد 18، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص

المطلب الثاني: أهمية وقطاعات الاقتصاد الأخضر ومؤشراته

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق لأهمية ومبادئ الاقتصاد الأخضر، وأهم الأهداف المميزة له، وكذلك التعرف على مختلف قطاعاته ومؤشراته الأساسية.

1. أهمية الاقتصاد الأخضر

يتمتع الاقتصاد الأخضر بمناافع ومزايا عديدة سواء على المستوى البيئي أو الاجتماعي، حيث يهدف إلى¹:

✚ **تحفيز النمو الاقتصادي:** حمل مفهوم الاقتصاد الأخضر وعدا بنموذج جديد للتنمية الاقتصادية قوامه استثمارات

خضراء كبيرة في قطاعات مثل كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة والبنى التحتية الخضراء وإدارة النفايات وغيرها؛

✚ **خلق مناصب شغل والتخفيف من حدة الفقر:** من الممكن أن يتيح التحول العالمي إلى الاقتصاد الأخضر فرص

هائلة لخلق اعداد كبيرة من الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل والوظائف ذات الصلة بتوليد الطاقة

المتجددة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة وحماية النظام البيئي والسياحة البيئية الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

باعتبارها مصدرا أساسيا لفرص العمل على التخفيف من حدة الفقر خلاله في المناطق الريفية على الموارد الطبيعية؛

✚ **مواجهة التقلبات البيئية:** من اهم الفوائد البيئية المتوقعة من تعميم مبادرة الاقتصاد الأخضر خفض انبعاث غازات

الاحتباس الحراري وانبعاث الكربون الناتج عن انتاج واستهلاك الطاقة وتحسين كفاءه استخدام الموارد من خلال تحضير

القطاعات الاقتصادية المختلفة اضافة الى تقليد حجم النفايات وادارتها بشكل افضل تحسين ادارته المياه وحماية التنوع

البيولوجي اضافة الى ما سبب فائدة الاقتصاد الأخضر في ما يلي:

❖ **يستبدل الاقتصاد الأخضر الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة:** يعد نظام الطاقة الحالي المبني على الوقود

الأحفوري المسؤول عن ثلثي الانبعاث الغازات الاحتباس الحراري كما تواجه العديد من الدول خلاله الدول النامية

المستوردة للبترول تحديات جراء عدم الوقود الأحفوري من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل مخاطر عدم استقرار

أسعار الوقود الأحفوري بالإضافة إلى تقديم فوائد أخرى كآمن الطاقة ومنه تحقيق الأمن الاقتصادي والمالي.

❖ **الاقتصاد الأخضر يدرك قيمة راس المال الطبيعي واستثمر في أن الاقتصاد الأخضر لا يقوم بقيمه راس المال الطبيعي**

كأحد عوامل رفاهية البشر وكمصدر للوظائف الجيدة ولكنه يستثمر في راس المال الطبيعي لإحراز التقدم الاقتصادي.

¹ قادم فاطمة، (2023): التوجه نحو الاقتصاد الأخضر من خلال استغلال الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المشكلة

الاقتصادية والتنمية، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص ص 97-98.

شكل رقم (01-04): أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر



المصدر: وادة سعاد، (2025): المؤسسات الناشئة الخضراء ورهانات دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر - التجربة الألمانية نموذجا-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 16، العدد 01، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 81.

2. مبادئ الاقتصاد الأخضر

يمكن تحديد مبادئ الاقتصاد الأخضر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01-02): مبادئ الاقتصاد الأخضر

النوع	المبادئ
الاقتصادي	التعرف على رأس المال الطبيعي والقيم؛ تحقيق التكامل في نماذج التنمية والنمو الاقتصادي؛ استيعاب العوامل الخارجية؛ تعزيز كفاءة الموارد والطاقة؛ خلق فرص عمل لائق ووظائف خضراء.
البيئي	حماية التنوع البيولوجي والنظم البيئية؛ الاستثمار في رأس المال الطبيعي والمحافظة عليه؛ احترام حدود الكواكب والحدود البيئية؛ تعزيز أهداف الاستدامة البيئية الدولية (مثل الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية).

الفصل الأول: الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر: مقارنة نظرية

الاجتماعي	الحد من الفقر؛ الرفاهية وسبل العيش؛ الحماية الاجتماعية؛ الحصول على الخدمات الأساسية؛ الشمولية؛ الديمقراطية والتشاركية؛ خاضعة للمساءلة؛ شفافية، الإنصاف والعدالة.
-----------	---

المصدر: تبوب رحاب، (2025): تعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تشجيع التمكين الاقتصادي للمرأة عرض تجارب دولية وفردية رائدة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 225.

3. أهداف الاقتصاد الأخضر

الانتقال الى الاقتصاد الاخضر يحقق مجموعة من الأهداف في كافة المجالات، سواء أكانت أهدافا اقتصادية أو اجتماعية، ويحقق الاقتصاد الأخضر أهداف التنمية المستدامة ضمن نظام اقتصادي بأطر الاستدامة ويدعمها بكل قوة، ويحقق الأهداف الألفية للأمم المتحدة 2050 ويقضي على المخاطر التي تهدد كوكب الأرض وسكانه، وتتمثل هذه الأهداف:¹

- توفير فرص العمل من منظور الاقتصاد الاخضر كونه ينظر للعمل على أنه النشاط الذي يحقق الذات، ويبنى المجتمع، وليس مجرد وسيلة لكسب المال من اجل البقاء في إيجاد فرص عمل خضراء هدف مركزي للاقتصاد الاخضر، وبذلك ينتج فرصة قيمة لجميع البلدان، ومن جهة اخرى يمكن أن يؤدي تنويع الاقتصاد الاخضر، والتركيز على اشد الناس ضعفا مثل النساء، والشباب، والعمال غير النظاميين، والعاطلين إلى إيجاد مزيد من فرص العمل وصولاً لتحقيق نمو اقتصادي.

- القضاء على الفقر من خلال الاستدامة البيئية التي تؤدي دورا مهما في القضاء على الفقر حيث ركزت العديد من الدراسات العالمية على العلاقة بين التدهور البيئي، والفقر، والأمن البشري، ولذلك نجد ان هناك ارتباطا بين تخفيض حدة الفقر والادارة الناجحة للموارد الطبيعية كما يمكن الاستثمار في راس المال الطبيعي كمصدر للنمو الاقتصادي، والرفاهية كونه يعالج مشكلة الفقر بأشكالها المختلفة، وليس الفقر في الدخل فقط من خلال توفير الغذاء، والرعاية الصحية.

¹ عبد القادر حسيني، (2018): السندات الخضراء كأداة لتحويل ودعم عممية الانتقال الى الاقتصاد الاخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08 العدد 04، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 101.

الفصل الأول: الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر: مقارنة نظرية

- المحافظة على الموارد الطبيعية إذ يهدف الاقتصاد الأخضر الى اعتماد انماط جديدة في العيش، وأساليب جديدة في كل من التنظيم، والانتاج، والاستهلاك حيث ان هذه الانماط من شأنها ان تحافظ على الموارد الطبيعية كما، ونوعا عبر حماية اماكن توفرها، والحد من تلوثها.

- المحافظة على مستوى منخفض للكربون بمعنى تقليل التلوث الناتج عن النفايات الناجمة عن النشاطات البشرية التي تؤدي الى نتائج مؤذية، وضارة، ونستبعد الملوثات الطبيعية كالبراكين، وان مهمة الاقتصاد الأخضر هو التحقق من هذه الملوثات الى أدنى حد باستخدام التكنولوجيا النظيفة، والابتكارات التي تساعد على التخلص من النفايات كتدوير النفايات مثلا، وزيادة المساحات المزروعة التي تعمل على تحقيق التوازن بين مكونات الهواء الجوي.

- السيطرة على معدلات النمو السكاني إذ أن الزيادة الكبيرة في اعداد السكان ذات أثر سلبي على البيئة التي تحيط بهم اذ تقلل من صلاحيتها للعيش فزيادة أعداد السكان تؤدي الى تكديسهم في المدن مما ينتج اضرار كثيرة بسبب حاجتها إلى وسائل نقل أكثر، ومساكن أكبر، وهذا يؤدي الى تقليل المساحات الخضراء، كذلك زيادة الضغط على محطات المحطات الكهربائية، ومحطات تنقية المياه، وشبكات الصرف الصحي، وقد تعجز هذه الاخيرة على تلبية هذه الاحتياجات.

4. القطاعات الحيوية في الاقتصاد الأخضر

توجد العديد من القطاعات الاقتصادية، التي تقلل من الندرة الايكولوجية والمخاطر البيئية، والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، نجد منها ما يلي:¹

❖ **الطاقات المتجددة:** حيث يتم في قطاع الطاقة المتجددة الاعتماد على الاستثمار في الطاقات النظيفة، وترك الطاقات التي تخلف وتعتمد على الكربون؛

❖ **الزراعة المستدامة:** وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للمياه والمحافظة على خصوبة التربة، إضافة إلى العمل على التنوع في المحاصيل الزراعية والماشية، والتركيز على استخدام الأسمدة العضوية بدل الأسمدة الكيماوية، والتوجه إلى تنمية وتطوي المناطق الفلاحية بالريف؛

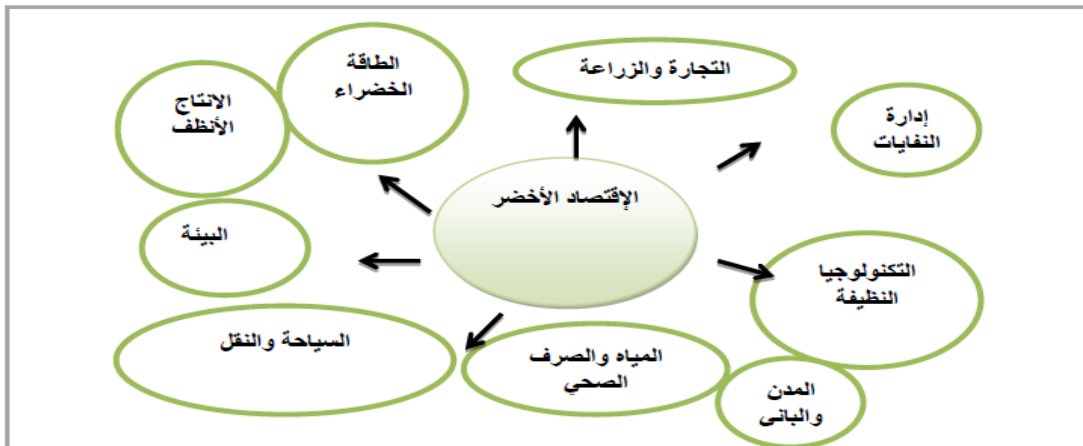
❖ **الحفاظ على الغابات:** تعتبر الغابات جزءا مهما من البنية التحتية البيئية، والتي تساهم في رفاهية الأفراد المقيمين بالمناطق الريفية أو غيرهم من سكان المدن، كما تدعم القطاعات الأخرى والتي تعتمد بشكل كبير على الجوانب البيولوجية؛

¹ فاتح سردوك، داود غديري، فارح شعبانة، (2023): التوجه نحو الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص ص 137-138.

الفصل الأول: الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر: مقارنة نظرية

- ❖ الاستثمار لتحقيق مستويات مستدامة من الصيد: يتطلب هذا القطاع إدارة وتسيير محكم من أجل استدامته، والتنظيم الجيد لعملية الصيد البحري من خلال تحديد الفترات التي يتم فيها الصيد، والفترات التي يجب الاطلاع عنه للحفاظ على الثروة الحيوانية والسلالات النادرة خاصة؛
- ❖ الاستثمار في تحسين الموارد المائية: بحيث أن قطاع المياه المستدام يساهم في نجاعة السياسات المائية ويفتح المجال للاستثمار في البنية التحتية، وجمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها بشكل مفيد؛
- ❖ تنمية السياحة المستدامة: تعتبر السياحة البيئية ذات أهمية كبيرة خاصة وأنها تمثل حاليا ستة أضعاف معدل نمو القطاع بشكل عام، إذ يتوقع توفير مناصب عمل من خلالها، بالرغم من التحديات التي تواجهها كالتلوث بجميع أشكاله؛
- ❖ السكن المستدام: ويكون ذلك من خلال الاعتماد على المواد الصديقة للطبيعة خلال عملية بناء، وتحسين كفاءة استعمال الطاقة في مختلف المنشآت؛
- ❖ النقل المستدام: حيث يتم الاعتماد على السيارات النصف كهربائية، والتي تعمل جزئيا بالكهرباء، وهو ما يفتح المجال أمام المؤسسات للاستثمار في هذا المجال؛
- ❖ الصناعة المستدامة: وهي التي تعتمد على طرق إنتاج مستدامة وحديثة، والتقليل من استهلاك الطاقة؛
- ❖ إدارة وتدوير المخلفات: من خلال عملية معالجة المواد القابلة للتدوير، والتعامل مع هذه المخلفات بشكل إيجابي على أنها ستعود بالفائدة في الجانب الاقتصادي من خلال استغلالها في تصنيع منتجات أخرى، وهو الأمر الذي يجعل هذا المجال واعدا للاستثمار في المستقبل.

الشكل رقم(01-05): مجالات الاقتصاد الأخضر



المصدر: أحلام لعبني، لميس رفاة، (2024): تشجيع الأعمال الريادية الخضراء نهج جديد لتحقيق التنمية المستدامة - تجارب دولية رائدة -، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 09، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 115.

5. مؤشرات الاقتصاد الأخضر

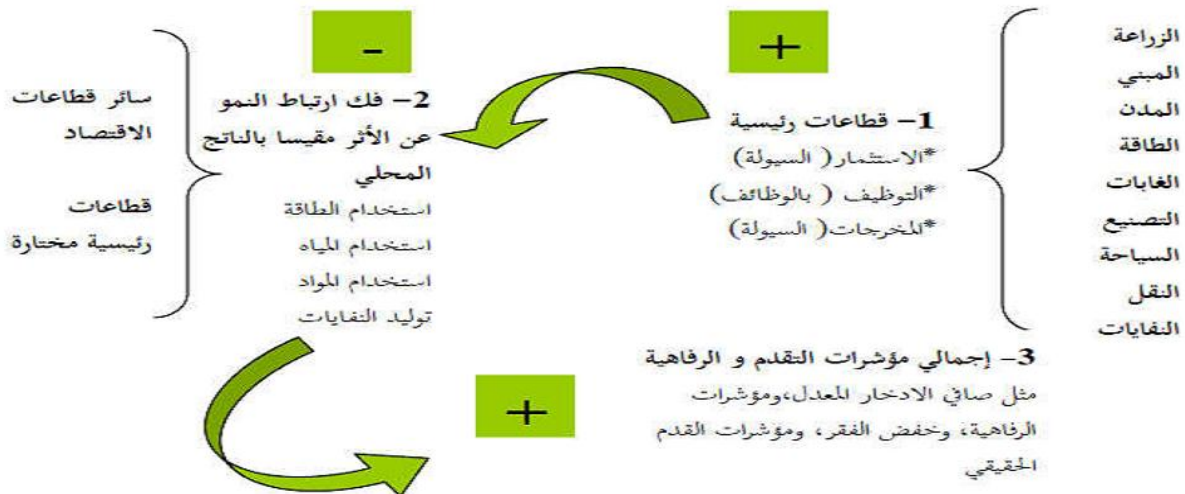
أكدت منظمة التعاون في إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة إمكانية التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال عدد من المؤشرات التي تركز على نمط الكفاءة في استخدام الموارد، وإدارة النفايات، والحفاظ على البيئة، وتشمل هذه المؤشرات الآتي:¹

- المؤشرات الاقتصادية: مثل حصص الاستثمارات القطاعية، أو التجمعية التي تسهم في كفاءة استخدام الموارد، والطاقة، وتعمل على تخفيض النفايات، وتقليل التلوث، وكذلك حصة الناتج القطاعي، أو التجميعي، أو العمالة التي تعني بالمعايير المقررة بيانا.

- المؤشرات البيئية: وهي المؤشرات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، ومنها كفاءة استخدام الموارد، ومستوى التلوث أما على المستوى القطاعي، أو على المستوى الاقتصادي الكمي يمكن التعبير عن هذه المؤشرات عمى سبيل المثال بكمية الطاقة، أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الاجمالي.

- مؤشرات البعد الاجتماعي: ومنها مثالا المجاميع الاقتصادية الكمية التي تعبر عن استهلاك راس المال الطبيعي بما في ذلك تلك المؤشرات المقترحة في العمل الخاص بالحاسبة البيئية، والاقتصادية، أو المقترحة ضمن المبادرة المسماة ما يعد الناتج المحلي التي يمكن ان تعبر عن البعد الصحي ومختلف الابعاد الاخرى الخاصة والرفاه الاجتماعي. والشكل الموالي يوضح ما تم التطرق إليه سابقا:

الشكل رقم (01-06): مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر



المصدر: معزوزي عيسى، بن عثمان جهاد، (2018): الاقتصاد الأخضر تعارض ام تكامل، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 01، جامعة سوق اهراس، الجزائر، ص 135.

¹ حسام الدين نجاتي، (2014): الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مصر، ص 25.

المطلب الثالث: آلية انتقال وتمويل الاقتصاد الأخضر وتحدياته

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على آليات الانتقال وتمويل الاقتصاد الأخضر الأساسية وأهم السياسات الواجب انتهاجها لتعزيز الانتقال له وكذلك تحدياته الأساسية.

1. آلية الانتقال الى الاقتصاد الأخضر

يمكن الانتقال الى الاقتصاد الأخضر من خلال مسارين هما:¹

المسار الأول: ويركز على اطلاق المشاريع الخضراء من خلال اقامة مشاريع جديدة للتنمية الاقتصادية تركز على البعد البيئي والاجتماعي، ويترتب على ذلك العديد من المنافع منها:

➤ تشجيع الأنشطة الشبه الحالية من الكربون؛

➤ اتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي؛

➤ إيجاد فرص عمل جديدة؛

➤ إيجاد مصادر جديدة للدخل؛

➤ تشغيل الشباب في قطاعات جديدة.

المسار الثاني: إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية الى أنشطة خضراء، وهوما يساهم في تحقيق المنافع الآتية:

➤ الحد من انبعاثات الكربون؛

➤ تحسين النقل العام؛

➤ تخفيض الشح المائي؛

➤ تحسين الأمن الغذائي؛

➤ تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل؛

➤ الحد من تدهور الأراضي والتصحر.

كما يترتب على الانتقال الى الاقتصاد الأخضر القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال ادراج القضايا البيئية في جميع الأنشطة الحالية الأنشطة المستقبلية من خلال اطلاق المشاريع الخضراء.

¹ دعوس آمنة، شعبي باية، (2023/2022): دور آليات الاقتصاد الأخضر في التوجه نحو التنمية المستدامة بالجزائر على ضوء التجربة الإماراتية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر، ص ص

وبهذه الطريقة ينخفض محتوى الكربون ومجموع الانبعاثات من الأنشطة الاقتصادية، فتؤدي الآثار المضاعفة لهذه الأنشطة الى تعزيز الاستثمار، وتخفيض النمو الاقتصادي وتحسين إيجاد فرص العمل، ويساهم تحسين الدخل بدوره في الحد من الفقر.

2. آليات تمويل الاقتصاد الأخضر

على الرغم من أن التمويل اللازم للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر كبير جدا، إلا أنه من الممكن حشده من خلال السياسات العامة الذكية وآليات التمويل المبتكرة، عن طريق النمو السريع في أسواق رأس المال، حيث أن التمويل المستدام جزء من الاقتصاد الأخضر، وتتمثل أهداف التمويل في مجال المناخ في الحد من الانبعاثات وتعزيز مصارف الغازات الدفيئة والحفاظ على قدرة النظم البشرية والأيكولوجية على التكيف مع تغير المناخ وزيادة قدرتها على الصمود. والتمويل الأخضر هو الخدمات المالية التي تساعد على زيادة الاستثمار والتمويل، وعمليات المشروع وإدارة المخاطر في مجالات مثل حماية البيئة والحفاظ على الطاقة والطاقة النظيفة، والنقل الأخضر والمباني، ومن أجل التمكن من تفعيل التمويل الأخضر تتوفر جملة من الآليات التي تعتبر حديثة نسبيا، تهدف الى تعبئة رأس المال واستخدامه في دعم مختلف مجالات التمويل الأخضر، وتتمثل هذه الآليات أساسا في¹:

❖ **البنوك الخضراء:** هي هيئات عامة أنشئت بالشراكة مع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة، مؤسسات عامة أو شبه عامة أو مستقلة خاصة مكرسة لتمويل نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وغيرها من مشاريع الطاقة النظيفة والبنية التحتية الخضراء بالشراكة مع المقرضين من القطاع الخاص، يتمثل هدفهم الأساسي في تسريع نمو سوق الطاقة النظيفة مع جعل الطاقة أرخص وأكثر نظافة للمستهلكين، خلق فرص العمل، والحفاظ على الدولار العام. وتقوم هذه البنوك على التزامها بالمسؤولية البيئية والاجتماعية من خلال ممارسات الأعمال الخضراء وذلك باستخدام البنوك الالكترونية بدلا من الفروع التقليدية، اتباع أساليب الدفع الالكتروني، تطبيق نظم إدارة المخلفات والتنوير وإعادة الاستخدام، وكذا تقنيات كفاءة الطاقة الجديدة والمتجددة كما تقوم هذه البنوك بالإضافة لما سبق على دمج معايير الاستدامة في منتجاتها من خلال القروض والحسابات الخضراء التي تقوم على تمويل مشاريع الصديقة للبيئة في مقدمتها مشاريع الطاقة المستدامة. برزت أهمية الصيرفة الخضراء بعدما أدانت العديد من مؤسسات المجتمع المدني المصارف بتمويل المشروعات ذات الضرر البالغ على البيئة والمجتمع، ما دفع المجتمع المدني وكذلك المؤسسات غير الهادفة للربح في مختلف أنحاء العالم إلى ممارسة الضغوط على المصارف من أجل إدماج الاعتبارات البيئية في برامج الإقراض وأنشطتهم اليومية على نحو يؤكد مسؤولية المصارف عن أعمالها.

¹ دنية مرسللي، سامية عصنين، (2023): الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تجارب عالمية ناجحة، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص ص 151-153.

❖ **الجباية الخضراء:** تعرف الجباية الخضراء على أنها تلك الضرائب المفروضة على الملوّثين الذين يحدثون أضراراً بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة واستخدامهم لتقنيات مضرّة بالبيئة، يتم تحديد نسبة هذه الضرائب على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الانبعاثات المدمرة للبيئة. كما تعرف بأنها تلك الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدول بغرض التعويض عن الضرر الذي يتسبب فيه التلوث على اعتبار أن الحق في البيئة هو الحق لجميع الأفراد. وتعرف أيضاً بأنها مجموعة الإجراءات الجنائية التي لها تأثير على البيئة وهذه الإجراءات تتضمن ضرائب ورسوم إتاوات وإجراءات ضريبية تحفيزية. تمثل الضرائب على مصادر تلوث البيئة إحدى الآليات التي تتخذها بعض الحكومات لخفض انبعاثات الكربون وتستخدم حصيلة الضرائب في تمويل مشروعات نظيفة للبيئة كمشروعات الطاقة المتجددة ومصانع تدوير المخلفات، تعد الجباية البيئية: من أنجح الوسائل الحالية لحماية البيئة والأكفاً على الإطلاق، وذلك لأن الجباية البيئية المتمثلة في الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدولة تهدف إلى التعويض على الضرر الذي يتسبب فيه التلوث، على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد، وفي نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجر على عدم الدفع من طرف المكلف.

❖ **أسواق رأس المال الأخضر:** وهي أسواق مالية يتم فيها طرح السندات الخضراء التي تعد نوع مبتكر من السندات والتي تكون عادة معفية من الضرائب لتشجيع تمويل الاستثمار في المشروعات التي تهتم بالحفاظ على البيئة وتقليل نسبة التلوث فالسند الأخضر هو صك استدانة يصدر لتعبئة أموال خصيصاً لتمويل مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة وتم اصدار أول سند أخضر من قبل بنك الاستثمار الأوروبي في عام 2007 بقيمة 600 مليون يورو وقد وجهت المشروعات الطاقة المتجددة وتوفير الطاقة، تلاه اصدار ثاني سند أخضر من البنك الدولي بقيمة 4 مليار دولار أمريكي في عام 2008. وتطور حجم اصدارات السندات الخضراء خلال الفترة 2007-2019، إذ لم يتخطى حجم السندات المصدرة 14 مليار دولار في الفترة 2007-2009، وبدأت تتضاعف بداية من عام 2016. وتستخدم السندات الخضراء المستدامة بيئياً واجتماعياً في تمويل العديد من المشاريع التي تحافظ على البيئة في إطار التحول نحو الاقتصاد الأخضر من جهة، وتعزيز الحياة الاجتماعية وكل مناحي الحياة من جهة أخرى.

❖ **صناديق تمويل البيئة:** هناك العديد من صناديق التمويل في إطار الاتفاقيات البيئية الاقليمية والدولية معنية بتمويل الاستثمار في مجالات حماية البيئة المختلفة منها صندوق البيئة العالمية صندوق المناخ الأخضر، صندوق التكيف صندوق الأمازون، صندوق التكنولوجيا النظيفة، برنامج الاستثمار في الغابات.¹

¹ دنية مرسللي، سامية عصنين، مرجع سبق ذكره، ص 153.

3. السياسات الواجب انتهاجها لتعزيز الانتقال للاقتصاد الأخضر

بعد العديد من الدراسات المتنوعة عمدت هيئة الأمم المتحدة للبيئة الاعتماد العديد من السياسات قصد تسهيل الانتقال للاقتصاد الأخضر كما يلي:¹

➤ إنشاء إطار تشريعي سليم: حيث أن الإطار التنظيمي المصمم جيدا يستطيع تحديد الحقوق وخلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الأخضر وتزيل الحواجز أمام الاستثمارات الخضراء؛

➤ تحديد الأولويات الاستثمار والإنفاق الحكومي في المجالات التي تدعو إلى تحضير القطاعات الاقتصادية: حيث أن الدعم الذي يتسم بمراعاة الصالح العام أو بمزايا خارجية إيجابية يمكن أن يكون محفزا قويا على الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، حيث يمكن للحوافز الضريبية المساعدة على تعزيز الاستثمار الأخضر وتعبئة التمويل الخاص؛

➤ الحد من الإنفاق في المجالات التي تستنزف رأس المال الطبيعي: حيث أن دعم أسعار السلع يشجع على عدم الكفاءة والتبديد والإسراف في الاستخدام، مما يؤدي إلى الندرة المبكرة للموارد القيمة المحدودة أو تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية؛

➤ توظيف الضرائب والأدوات المبنية على السوق لتحويل أذواق المستهلكين وتشجيع الاستثمار الأخضر والابتكار: فمثلا بالنسبة للنفايات، لا تنعكس التكلفة الكاملة المرتبطة بمعالجة النفايات والتخلص منها على أسعار السلعة أو خدمة التخلص من النفايات، والحل لهذه المشكلة هو دمج تكلفة العوامل الخارجية كالتلوث أو الآثار الصحية أو فقدان الإنتاجية في سعر السلعة أو الخدمة غير ضريبة تصحيحية أو رسوم أو جباية باستخدام غيرها من الأدوات المبنية على آليات السوق؛

➤ الاستثمار في بناء القدرات والتدريب: إن القدرة على انتهاز الفرص الاقتصادية الخضراء وتنفيذ السياسات الداعمة تتباين من بلد على آخر، وغالبا ما تؤثر الظروف القومية على استعداد ومرونة الاقتصاد والشعب للتعامل مع التغييرات؛

➤ تعزيز الإدارة الدولية: حيث يمكن للاتفاقيات البيئية الدولية أن تعمل على تسهيل وتخفيف الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مثال ذلك بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون الذي يعد بشكل كبير أحد أنجح الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، كما أن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير حيث نجح بروتوكول كيوتو في تحفيز النمو في عدد من القطاعات الاقتصادية كتوليد (UNFCCC)² المناخ الطاقة المتجددة وتقنيات كفاءة الطاقة من أجل التعامل مع انبعاث غازات الانبعاث الحراري.

¹ بظاهر بختة، (2019): المباني الخضراء كدعامة لتعزيز متطلبات الانتقال للاقتصاد الأخضر - العمارة الخضراء المستدامة أنموذجا-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، جامعة خنشلة، الجزائر، ص ص 202-203.

² UNFCCC: United Nations Framework Convention on Climate Change.

4. تحديات الاقتصاد الأخضر

هناك عدة تحديات للاقتصاد الأخضر منها:¹

- **التحدي الأول:** تحقيق استهلاك وإنتاج مستدامين، بفضل مستهلكين ومنتجين يعملون على احترام الجوانب البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات طويلة دورة حياتهم.
- **التحدي الثاني:** مجتمع المعرفة عبر نشر معلومات على نطاق واسع والتدريب والتربية طويلة الحياة والحصول على الثقافة، وعبر دعم مزيد من البحث ما يكون شرطاً للتنافسية.
- **التحدي الثالث:** الحكم ويساعد على تطوير مجتمعنا من خلال إشراك الجهات الفاعلة المعنية كالدولة والهيئات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية والنقابات الخ.
- **التحدي الرابع:** التغير المناخي والطاقة يتطلب أكثر دقة وتحفظ بالمنتجات التي تستهلكها وتطوير الطاقات المتجددة والتكيف مع الأقاليم.
- **التحدي الخامس:** النقل والحركة التنقل المستدامة تتحقق من خلال تعزيز الترحيل الموجه والتكامل والنقل الأقل تلوث عن طريق التمسك بتخفيض التنقل المجرى وتطوير الأنظمة المبتكرة.
- **التحدي السادس:** الحفظ والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية تجرم ن خل التطوير المعرفة والاعتراف بشكل أفضل بتلبية حاجتنا الأكثر أساسية بالإضافة إلى دعم الاقتصاد وتحضير منظمات أكثر تحفظاً وابتكاراً من الناحية البيئية.
- **التحدي السابع:** الصحة العامة والوقاية وإدارة المخاطر تتحقق من خلال انتباه خاص على نوعية البيئة الهواء والمياه والتربة والضوضاء، وعلى انعدام المساواة الاجتماعية المحتملة المتعلقة بذلك.
- **التحدي الثامن:** الديموغرافيا والهجرة والضمان الاجتماعي تتحقق من خلال تحديد الأثر على الاقتصاد وتوازن أنظمة الحماية الاجتماعية، والتمسك بمكافحة كل الاقصاءات الناتجة بشكل خاص عن العمر والفقر والنقص في التعليم والتدريب والاعتماد على البعد الثقافي المتعدد للمجتمع الفرنسي.
- **التحدي التاسع:** التحديات الدولية: بشأن التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم تتحقق عن طريق دعم الحكم الدولي بغية دمج متطلبات التنمية المستدامة بشكل أفضل ومن خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الطاقة للبلدان الأكثر حرماناً.

¹ آيت قاسي عزو رضوان وآخرون، (2019): الاقتصاد الأخضر كبديل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة عرض حالة مصر والجزائر، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 04، جامعة غليزان، الجزائر، ص ص 40-41.

المبحث الثالث: دور وعلاقة الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر

يُعد الابتكار المالي من المواضيع الحديثة التي حظيت باهتمام متزايد في ظل التحولات الاقتصادية العالمية نحو أنماط تنموية أكثر استدامة. ويأتي الاقتصاد الأخضر كإطار شامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. وفي هذا السياق، تتعزز أهمية البحث في طبيعة العلاقة بين الابتكار المالي والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر. ومن هنا، يهدف هذا المبحث إلى التطرق إلى دور الابتكار المالي في دعم مسار الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

المطلب الأول: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

هنا تجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة تعاني من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما في تعدد وتنوع التعريفات، حيث ظهر العديد من التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط هذه التنمية لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشر تعريفات واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات:¹

فاقتصاديًا: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر.

وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني: فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

أما على الصعيد البيئي: فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

وأخيرا فهي تعني على الصعيد التكنولوجي: نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

والاقتصاد الأخضر يهدف إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها، بما في ذلك التنمية البشرية وبين حماية البيئة، وقد أكد مؤتمر ريو + 20 على أن الاقتصاد الأخضر هو من هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة، ويهدف أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مورد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وإيجاد وظائف للفقراء، وتحقيق المساواة الاجتماعية، ويمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، فلا

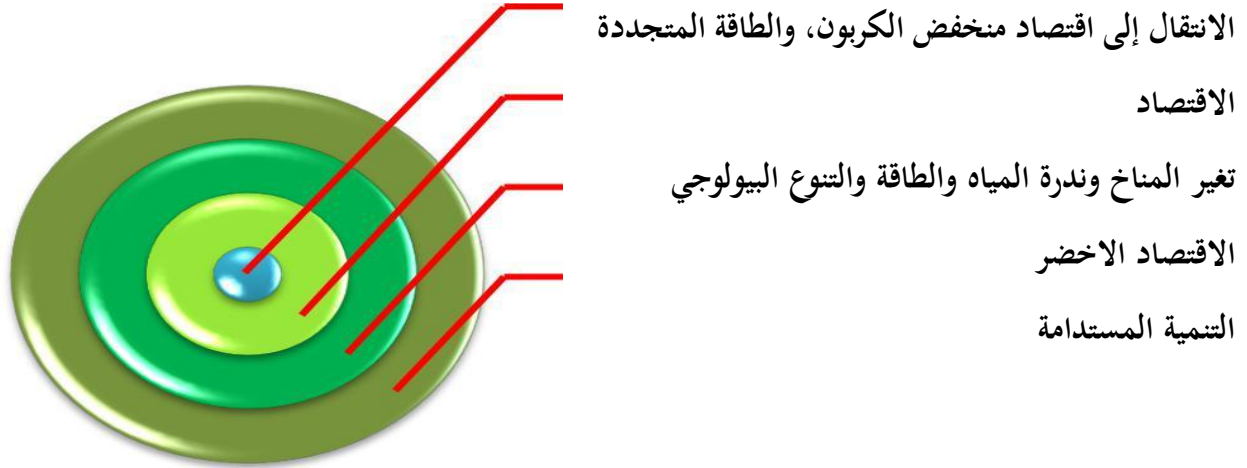
¹ أمينة بديار، محمد توفيق مزبان، (2019): أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 310.

الفصل الأول: الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر: مقارنة نظرية

تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال تحقق التأهيل البيئي والحماية البيئية حيث تعتبر هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية .

وعليه يمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء من الكل، إذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-07): العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.



المصدر: أمينة بديار، محمد توفيق مزيان، (2019): أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 311.

المطلب الثاني: العلاقة بين الابتكار المالي والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر

تُعد العلاقة بين الابتكار المالي والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر من العلاقات الحديثة التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، نظراً لدورها في إعادة توجيه النظام المالي نحو دعم الاستدامة البيئية. فمع تزايد التحديات البيئية مثل التغير المناخي واستنزاف الموارد الطبيعية، أصبح من الضروري تطوير أدوات مالية جديدة قادرة على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو أنشطة اقتصادية أقل ضرراً بالبيئة وأكثر كفاءة في استخدام الموارد. (UNEP, 2011)

ويقوم الاقتصاد الأخضر على فكرة تحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة وتقليل الانبعاثات الكربونية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وهو ما أكدته تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي ترى أن التحول نحو هذا النمط الاقتصادي يتطلب إعادة هيكلة التدفقات المالية نحو الاستثمارات المستدامة.¹ ومن هنا يظهر الابتكار المالي كمدخل أساسي لتحقيق هذا التحول، من خلال تطوير أدوات مثل السندات الخضراء، التمويل المستدام، التأمين الأخضر، وصناديق الاستثمار البيئي .

¹ برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP (2011)، نحو اقتصاد أخضر: مسارات نحو التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ص 16-20، متاح على الموقع: <https://www.unep.org> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/15 على الساعة: 12:11.

الفصل الأول: الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر: مقارنة نظرية

كما يساهم الابتكار المالي في تعزيز فعالية الاقتصاد الأخضر من خلال إدماج المخاطر البيئية والمناخية ضمن تقييم المشاريع الاستثمارية، مما يؤدي إلى إعادة توجيه رؤوس الأموال بعيداً عن الأنشطة عالية الانبعاثات نحو القطاعات النظيفة مثل الطاقة المتجددة والنقل المستدام. وهذا التحول لا يقتصر فقط على الجانب التمويلي، بل يمتد ليشمل تغييراً في سلوك المؤسسات المالية والمستثمرين الذين أصبحوا أكثر وعياً بأهمية الاستدامة البيئية كعامل مؤثر في الربحية والاستقرار المالي على المدى الطويل.

ومن جهة أخرى، فإن العلاقة بين الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر تُعد علاقة تفاعلية وليست أحادية الاتجاه، حيث إن تطور الاقتصاد الأخضر يخلق بدوره طلباً متزايداً على أدوات مالية مبتكرة قادرة على تلبية احتياجات المشاريع البيئية المتنامية.¹ وهذا التفاعل المستمر يؤدي إلى تعزيز الابتكار داخل النظام المالي نفسه، من خلال تطوير منتجات مالية جديدة تتناسب مع متطلبات التحول البيئي وتدعم الاستثمارات منخفضة الكربون.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الابتكار المالي لا يمثل مجرد وسيلة تمويلية، بل يعد محركاً أساسياً للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، حيث يساهم في إعادة تشكيل بنية الاستثمار وتوجيهه نحو مسارات أكثر استدامة. وفي المقابل، فإن الاقتصاد الأخضر يوفر بيئة خصبة لتطوير مزيد من الابتكارات المالية، مما يجعل العلاقة بينهما علاقة تكاملية دائرية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

وتؤكد العديد من الدراسات والتقارير الدولية، مثل تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)² ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والبنك الدولي، أن نجاح التحول نحو الاقتصاد الأخضر يعتمد بشكل كبير على مدى تطور النظام المالي وقدرته على الابتكار في تصميم أدوات مالية تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية في آن واحد.

¹ برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، (2015) : النظام المالي الذي نحتاجه: مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة، متاح على الموقع: <https://www.unep.org> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/15 على الساعة: 12:15.

² UNEP: United Nations Environment Programme.

المطلب الثالث: دور ومساهمة الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر

يُعدّ الابتكار المالي من الركائز الأساسية التي تدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، حيث يساهم في تطوير أدوات وآليات تمويلية حديثة قادرة على توجيه الموارد المالية نحو المشاريع المستدامة بيئياً. وفي ظل التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية، أصبح من الضروري تعزيز دور القطاع المالي في تمويل الاستثمارات الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة.

في هذا السياق، يبرز دور الابتكار المالي في تعبئة الموارد المالية من خلال أدوات مثل السندات الخضراء والقروض المستدامة، التي تسمح بتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية البيئية. وقد أشار International Monetary Fund إلى أن التمويل المستدام يشهد نمواً متسارعاً، ويساهم في إعادة توجيه رؤوس الأموال نحو الأنشطة منخفضة الكربون.¹

كما يساهم الابتكار المالي في تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتقليل المخاطر الاستثمارية، من خلال تطوير أدوات مالية مبتكرة تقلل من حالة عدم اليقين المرتبطة بالمشاريع البيئية. وفي هذا الإطار، توصلت دراسة منشورة عبر Elsevier إلى أن التمويل الأخضر يلعب دوراً مهماً في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتخفيف الاستثمارات البيئية.²

ومن جهة أخرى، يعزز الابتكار المالي الابتكار التكنولوجي الأخضر، من خلال توفير التمويل اللازم للبحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا النظيفة، وهو ما يساهم في تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل الأثر البيئي. كما بيّنت الأدبيات الحديثة أن التمويل الأخضر يرتبط إيجابياً بمستويات الابتكار البيئي، خاصة في الاقتصادات الناشئة.³

إضافة إلى ذلك، يساهم الابتكار المالي في توسيع نطاق الشمول المالي الأخضر عبر استخدام التكنولوجيا المالية، مما يسهل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع صديقة للبيئة. وقد أكدت United Nations Environment Programme أن تطوير النظام المالي يعد عنصراً حاسماً في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.⁴

وعليه، يتضح أن الابتكار المالي يمثل آلية استراتيجية لا تقتصر على توفير التمويل فقط، بل تمتد إلى توجيه الاستثمارات، تقليل المخاطر وتخفيف الابتكار، بما يدعم الانتقال نحو نموذج اقتصادي أكثر استدامة.

¹ صندوق النقد الدولي (2022)، التمويل المستدام في الأسواق الناشئة: التطور، التحديات، وأولويات السياسات ص ص 05-07، واشنطن، متاح على الموقع: <https://www.imf.org> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/15 على الساعة: 12:02.

² Zhang, D., Mohsin, M., Rasheed, A. K., Chang, Y., & Taghizadeh-Hesary, F. (2022): **Public spending and green economic growth: The role of green finance**, Renewable Energy, Elsevier, p p 113.

³ صندوق النقد الدولي (2022)، التمويل المستدام في الأسواق الناشئة: التطور، التحديات، وأولويات السياسات ص ص 10-12، واشنطن، متاح على الموقع: <https://www.imf.org> : تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/15 على الساعة: 12:02.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP (2011)، نحو اقتصاد أخضر: مسارات نحو التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ص ص 16-20، متاح على الموقع: <https://www.unep.org> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/15 على الساعة: 12:11.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، يتبين أن الابتكار المالي لم يعد مجرد تطوير تقني في الأدوات والخدمات المالية، بل أصبح ركيزة أساسية لإعادة توجيه النشاط الاقتصادي نحو مسارات أكثر كفاءة واستدامة، من خلال تعبئة الموارد المالية وتخصيصها بطرق مبتكرة تستجيب للتحديات البيئية والاقتصادية الراهنة. كما أن تنوع أدواته، مثل التمويل الأخضر والسندات الخضراء، يعكس قدرته على دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

ومن جهة أخرى، يبرز الاقتصاد الأخضر كنموذج تنموي بديل يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية، حيث يركز على تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليل الانبعاثات، وتعزيز الاستثمارات في القطاعات البيئية. وهو ما يجعله إطاراً توجيهياً للسياسات الاقتصادية الحديثة، خاصة في ظل تصاعد التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية.

وقد أظهر التحليل النظري وجود علاقة ترابط وتكامل عميقة بين الابتكار المالي والاقتصاد الأخضر، إذ يشكل الابتكار المالي الآلية التي تُمكن من تفعيل أهداف الاقتصاد الأخضر على أرض الواقع، عبر توفير مصادر تمويل ملائمة وتحفيز الفاعلين الاقتصاديين على تبني ممارسات مستدامة. وفي المقابل، يخلق الاقتصاد الأخضر طلباً متزايداً على هذه الابتكارات المالية، مما يعزز من ديناميكية القطاع المالي وتطوره.

الفصل الثاني:

عرض نماذج عالمية لدور
الابتكار المالي في التوجه
نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه
في الجزائر

تمهيد

في ظل التحولات الاقتصادية والبيئية التي يشهدها العالم المعاصر، برز مفهوم الاقتصاد الأخضر كأحد التوجهات الحديثة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. وقد أصبح هذا التوجه يحظى باهتمام متزايد من قبل مختلف الدول، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية وضرورة تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يبرز الابتكار المالي كآلية داعمة من خلال تطوير أدوات ووسائل تمويل حديثة تستجيب لمتطلبات هذا التحول.

وقد اتجهت العديد من الدول المتقدمة، مثل ألمانيا والولايات المتحدة، إلى تبني نماذج متقدمة في هذا المجال، في حين بدأت بعض الدول العربية، على غرار الإمارات العربية المتحدة ومصر، في تبني استراتيجيات تدريجية لتعزيز الاقتصاد الأخضر. أما في الجزائر، فيُطرح موضوع الابتكار المالي في هذا الإطار كأحد المحاور التي تستدعي الدراسة والتحليل. ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: نماذج للاقتصاد الأخضر في بعض الدول المتقدمة وتفعيل الابتكار المالي

المبحث الثاني: نماذج للاقتصاد الأخضر في بعض الدول العربية وتفعيل الابتكار المالي

المبحث الثالث: واقع الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر وسبل تفعيله

المبحث الأول: نماذج للاقتصاد الأخضر في بعض الدول المتقدمة وتفعيل الابتكار المالي

يُعدّ التوجّه نحو الاقتصاد الأخضر من أبرز التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، خاصة في ظل تصاعد التحديات البيئية والضغط المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة. وقد سعت العديد من الدول المتقدمة، مثل ألمانيا والصين والولايات المتحدة، إلى تطوير نماذج اقتصادية قائمة على الاستدامة البيئية وكفاءة استخدام الموارد. وفي هذا الإطار، برز الابتكار المالي كأحد الركائز الأساسية الداعمة لهذا التحول، من خلال تطوير أدوات وآليات تمويلية حديثة تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الأخضر. كما يعكس هذا التوجه تداخلاً متزايداً بين السياسات البيئية والمالية، بوعليه، ففي هذا المبحث سيتم التطرق لأبرز نماذج الاقتصاد الأخضر في بعض الدول المتقدمة، مع تسليط الضوء على دور الابتكار المالي في دعم هذا التحول.

المطلب الأول: تعزيز الابتكار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية ودوره في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر

سيتم تسليط الضوء في هذا المطلب على الابتكار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية وعرض تجربتها في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر نماذج لمؤسسات وبنوك أمريكية في مجال الاقتصاد الأخضر.

1. استراتيجية تعزيز الابتكار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية

تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الدول التي تقود الابتكار المالي عالمياً، حيث تمتلك نظاماً مالياً متطوراً يعتمد على التكنولوجيا الحديثة ويتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع التحولات الرقمية. وتحتضن الولايات المتحدة عدداً كبيراً من المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية الرائدة، التي ساهمت في إحداث ثورة في طرق تقديم الخدمات المالية، مثل المدفوعات الرقمية، والإقراض الإلكتروني، وإدارة الأصول باستخدام الذكاء الاصطناعي. وتعزز الولايات المتحدة الابتكار المالي من خلال مجموعة من الجهود الحكومية والخاصة، تشمل دعم البحث العلمي والتطوير في مجال التكنولوجيا المالية، وتوفير بيئة استثمارية محفزة، وتشجيع الشراكات بين المؤسسات المالية التقليدية والشركات الناشئة. كما تعمل الجهات التنظيمية على تطوير أطر قانونية مرنة تواكب الابتكار مع الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية المستهلك.

وفي هذا الإطار، أشار تقرير مجلس الاستقرار المالي حول آثار الابتكار المالي إلى أن الولايات المتحدة تعتمد نهجاً استراتيجياً يهدف إلى تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وإدارة المخاطر المرتبطة به، خاصة في ظل التطور السريع للتكنولوجيا المالية. وترتكز الاستراتيجية الأمريكية في مجال الابتكار المالي على مجموعة من المحاور الأساسية، تتمثل فيما يلي:¹

¹ مجلس الاستقرار المالي (2019)، **FinTech and Market Structure in Financial Services**، الموقع الإلكتروني:

<https://www.fsb.org> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 على الساعة: 16:00.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

❖ **تعزيز الابتكار في القطاع المالي:** من خلال دعم تطوير التقنيات المالية الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل، والخدمات المصرفية الرقمية، بما يسهم في تحسين كفاءة النظام المالي وزيادة تنافسيته؛

❖ **تطوير الأطر التنظيمية والرقابية:** حيث تعتمد السلطات الأمريكية نهجًا رقبائيًا مرئيًا يتيح اختبار الابتكارات المالية الجديدة، مع ضمان الامتثال للمعايير القانونية وتقليل المخاطر النظامية؛

❖ **تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص:** إذ يتم تشجيع الشراكات بين الحكومة، والمؤسسات المالية، وشركات التكنولوجيا المالية، بما يدعم تطوير حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات السوق؛

❖ **حماية النظام المالي والمستهلكين:** من خلال وضع سياسات تهدف إلى الحد من المخاطر السيبرانية والمالية، وضمان أمن البيانات، وتعزيز الثقة في الخدمات المالية الرقمية؛

❖ **دعم الشمول المالي:** عبر توسيع الوصول إلى الخدمات المالية باستخدام التكنولوجيا، خاصة للفئات غير المخدومة، مما يعزز الإدماج المالي والنمو الاقتصادي.

وتُبرز هذه الاستراتيجية أن نجاح الابتكار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى اعتمادها على اقتصاد السوق القائم على المنافسة، إلى جانب بيئة تنظيمية داعمة، واستثمارات كبيرة في التكنولوجيا ورأس المال البشري، وهو ما يعزز قدرتها على الحفاظ على ريادتها العالمية في هذا المجال.

2. تجربة الاقتصاد الأخضر في الولايات المتحدة الأمريكية

تحتل مركز الصدارة في رصيد التجارب الناجحة والمتفوقة في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة، خاصة في مجال الطاقة الشمسية والتي لها إمكانيات كبيرة منها خاصة في الأجزاء الجنوبية منها معظم أيام السنة ويعود الفضل في نجاحها في هذا المجال، إلى الدعم المالي الكبير من قبل وزارة الطاقة الأمريكية للبحوث في هذا المجال، ففي صحراء نيفادا تعطي الولايات المتحدة نموذج ناجح لإنتاج الكهرباء من الشمس بقدرة 75 ميغاواط، حيث بلغت التكلفة الإجمالية لهذا النموذج نحو 270 مليون دولار.

كاليفورنيا، كخامس أكبر اقتصاد عالمي تستهدف الوصول إلى 100% طاقة نظيفة بحلول 2045، وتعتمد على سياسات شاملة مثل معايير توليد الطاقة المتجددة (RPS) ونظام تسعير الكربون (Cap-and-Trade)، بالإضافة إلى حوافز لتركيب الألواح الشمسية وشراء السيارات الكهربائية¹.

من التجارب الرائدة في استغلال الطاقة بالمباني الخضراء برج (Conde Nast) في نيويورك مكون من (48) طابق، استعمل فيه تقنيات لتوفير الطاقة حيث يستخدم نوعية خاصة من الزجاج تسمح بدخول ضوء الشمس وتبقى

¹ تيايبه رضا، مرنيش حمدي، (2025): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة: تحليل نقدي للتجارب الدولية الرائدة واستشراف آليات التطبيق في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، جامعة البليدة 2، العفرون، الجزائر، ص 310.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

الحرارة والأشعة خارج المبنى وتقلل من فقدان الحرارة الداخلية أثناء الشتاء، وبه خليتان تعملان على وقود الغاز الطبيعي تزود المبنى (400) كيلو واط من الطاقة حيث تغطي كل الكهرباء التي يحتاجها المبنى ليلا و (65) نهارا ، ويستخدم عادم الماء الحار للمساهمة في تسخين المبنى وتزويده بالماء الحار وأنظمة تبريد وتكييف على السقف كمولد غاز أكثر من كونها مولد كهربائي، بالإضافة إلى الألواح الموجودة على المبنى من الخارج تزود المبنى بطاقة إضافية تصل إلى (15) كيلو واط¹.

القطاع الخاص يلعب دوراً محورياً في الابتكار والاستثمار، مع شركات مثل "تسلا" في صناعة النقل الكهربائي وعمالقة التكنولوجيا في الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى توجه نحو محطات طاقة شمسية ورياح أكبر وأكثر فعالية. بيانات عام 2023-2024 تكشف أن حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء وصلت إلى 19622 عرفاوي (2024)، وتجاوزت الفحم لأول مرة في الوقت نفسه، مبيعات السيارات الكهربائية ارتفعت إلى 1.2 مليون سيارة، مدعومة بإعفاءات ضريبية تصل إلى 7,500 دولار لكل مركبة الاقتصاد الدائري يشهد تطورا واضحا، مع جهود ملموسة لتقليل الهدر، إعادة تصميم المنتجات، وتعزيز عمليات إعادة التدوير، خصوصا في تكنولوجيا إعادة تدوير البطاريات والنفايات الإلكترونية.

3. عرض بعض النماذج للبنوك الخضراء ومؤسسات ذات الاقتصاد الأخضر الأمريكية

ومن أهم البنوك الخضراء ومؤسسات ذات الاقتصاد الأخضر الناجحة في الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي:

- بنك Connecticut Green Bank: تم تأسيس البنك الأخضر في Connecticut من قبل الجمعية العامة للولاية، في جويلية 2011 لدعم استراتيجية الطاقة التي يتبناها الحاكم والمشرعون لتحقيق مصادر طاقة أنظف وأقل تكلفة وأكثر موثوقية مع خلق فرص عمل ودعم التنمية الاقتصادية المحلية.

تم توسيع نموذج البنك الأخضر ليشمل مجالات جديدة للبنية التحتية البيئية، تتعلق بالتكيف مع المناخ وتعزيز المرونة، حماية الأراضي المتنزعات والترفيه الزراعة المياه النفايات وإعادة التدوير، والأسواق البيئية، بما في ذلك تعويضات الكربون وخدمات النظم البيئية، منذ إنشائه، قام البنك وشركاؤه من المستثمرين في القطاع الخاص بتوفير أكثر من 2.88 مليار دولار من رأس المال، لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة في جميع أنحاء الولاية، تظهر المشاريع المسجلة حتى السنة المالية 2024 أنه مقابل كل دولار واحد من الأموال العامة التي يلتزم بها البنك الأخضر، يتم جذب استثمارات إضافية بقيمة 7 دولارات من القطاع الخاص إلى الاقتصاد².

¹ بختي رؤوف، بلمختار محمد، (2023/2022): الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة (تجارب دولية)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، ص 34-35.

² موقع بنك Connecticut Green Bank: <https://www.ctgreenbank.com/about-us> تم الاطلاع عليه بتاريخ:

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

-بنك **NY Green Bank**: هو صندوق استثماري تدعمه ولاية نيويورك، مخصص لسد الفجوات التمويلية في أسواق الطاقة النظيفة والبنية التحتية المستدامة، تسهم استثماراته في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، تحسين كفاءة الطاقة وتوليد الطاقة النظيفة، وتعبئة رأس المال الخاص في القطاعات الرئيسية للسوق.

بصفته أكبر بنك أخضر في البلاد، يعتمد على هدف واضح ويتمحور حول تسريع التحول نحو الطاقة النظيفة من خلال حلول تمويلية مبتكرة، يستخدم رأس المال العام لتحفيز الاستثمارات الخاصة في القطاعات الخضراء غير المحدومة، مما يسد الفجوات السوقية ويعزز تحقيق الأهداف المناخية العامة.

يهدف البنك إلى تمكين المستثمرين من القطاع الخاص من توسيع محافظهم للبنية التحتية المستدامة بشكل ملموس، وقد أثبت نموذج البنوك الخضراء فعاليته واستمر في النمو على مدار أكثر من 12 عاما، حيث تعمل المؤسسات المصرفية الخضراء على المستويات المحلية والولائية والإقليمية والوطنية، سواء كوكالات تابعة للحكومة أو كمؤسسات غير ربحية مستقلة¹.

-مؤسسة **سترايب "Stripe"**: هي مؤسسة أمريكية ناشئة تأسست عام 2010 من قبل الأخوان رواد الأعمال الإيرلنديان جون وباتريك كوليسون، مقرها الرئيسي سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، بدأت شركة Stripe كشركة خدمات مالية وإدارة مدفوعات تستهدف الأعمال والشركات الصغيرة بالدرجة الأولى، واليوم توفر الشركة العديد من الخدمات للشركات الناشئة بداية من معالجة عمليات الدفع والتحويل المالي وصولا إلى منح القروض المالية التي يتم تقييمها والموافقة عليها باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي بدلا من الطرق التقليدية للشركات المالية والبنوك².

كانت هذه الشركة في الأصل مجرد شركة خدمات لمساعدة صغار البائعين على الانترنت في تجهيز المدفوعات، واليوم تقدم شركة Stripe الخدمات لعمالقة التكنولوجيا مثل شركة Microsoft وشركة Amazon أيضا، وفي عام 2018 أعلنت الشركة ثلاثة منتجات جديدة عالية المستوى بما في ذلك تكنولوجيا إصدار بطاقات الائتمان، وبرمجيات نقاط البيع، ومنصة لإعداد الفواتير للأعمال التي تتطلب الاشتراكات.

تصنف شركة التكنولوجيا المالية الأمريكية Stripe ضمن اليونيكورن، حيث فاقت قيمتها المليار دولار، وهي تسعى إلى الدخول في جولة تمويلية جديدة قد ترفع قيمتها لأكثر من 70 مليار دولار مقابل 36 مليار دولار في آخر تقييم حصلت عليه الشركة مع إمكانية رفعها إلى ما يصل إلى 100 مليار دولار، حيث تمتلك الشركة قاعدة رأسمالية قوية، إلا أن جولة التمويل الجديدة تساعد على التوسع بشكل أسرع.

¹ موقع بنك NY Green Bank، <https://greenbank.ny.gov/About/About> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 الساعة: 09:54.

² الموقع الرسمي لمؤسسة "Stripe" الأمريكية: <https://stripe.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 الساعة: 10:00.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

وفي أبريل الماضي جمعت الشركة التي تتخذ من سان فرانسيسكو مقراً لها 600 مليون دولار من مستثمرين كبار، وبلغ تقييم "سترايب" 36 مليار دولار¹، ووفقاً لمؤشر "بلومبيرغ بيليونيرز"، ارتفع صافي ثروة أصحاب المؤسسة باتريك وجون إلى 11,4 مليار دولار لكل منهما، وذلك صعوداً من 4,3 مليار دولار في الجولة التمويلية الأخيرة.

-شركة Aspiration: بديل البنوك الصديقة للبيئة تم تأسيسها سنة 2013، يقع مقرها الرئيسي في لوس أنجلوس، وهي شريك مالي يساهم في تحقيق العدالة والاستدامة والوعي الاجتماعي من خلال التمويل الشخصي.

تهدف للتخفيف من تأثير تغير المناخ من خلال المساعدة على الإنفاق والادخار والاستثمار بوعي والمحافظة على ودائع العملاء لتكون خالية من الوقود الأحفوري من خلال التزامها بعدم تمويل مشاريع مثل خطوط الأنابيب أو التنقيب عن النفط، يتم التبرع بنسبة 10% من مساهمة العملاء الشهرية من خلال شعار الدفع ما تراه مناسباً إلى منظمات غير ربحية تدعم العمل المناخي، تشمل الجهات التي استفادت من التبرعات السابقة منظمات مثل Trees Sea التي تحمي وتجدد النظم البيئية الساحلية للكربون الأزرق، و Rainforest Connection ، التي تمنع إزالة الغابات بشكل غير قانوني وتوقف صيد الحيوانات².

-شركة Green Dot Corporation: هي شركة تكنولوجيا مالية خضراء، وحافضة بنكية ملتزمة بتزويد الأفراد والشركات بوسائل مصرفية سلسة وميسرة بالثقة، تساعد من خلال خدماتها المالية الأفراد والشركات في إدارة أكثر من 80 مليون حساب، حيث تقدم بطاقات الخصم الحسابات الجارية والائتمانية والمدفوعة مسبقاً، بطاقات الرواتب بالإضافة إلى خدمات معالجة الأموال القوية، إعادة الضرائب الإيداع النقدي، الدفع، وغير ذلك.

وهي منصة تكنولوجية قائمة على السحابة، تبني أدوات مالية بسيطة وآمنة ومفيدة لعملائها وعملاء شركائها المبتكرين، تمكن قدراتها المالية المدججة بما في ذلك الخدمات المصرفية وحركة الأموال من خلال شبكة جرين دوت التي تضم أكثر من 90,000 موقع توزيع بالتجزئة في جميع أنحاء البلاد، كما تعمل على تضمين ودمج حلول مصرفية مخصصة وقابلة للتطوير مصممة لتعزيز التفاعل الثقة، الولاء، والقيمة بين العملاء.

¹ الموقع الإلكتروني: <https://www.alarabiya.net> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 على الساعة: 15:30.

² موقع الإلكتروني: <https://www.greenfi.com/resources/introducing-greenfi> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 على

الساعة: 16:06.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

المطلب الثاني: تعزيز الابتكار المالي في الصين ودوره في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر

سيتم تسليط الضوء في هذا المطلب على استراتيجية دعم الابتكار المالي في الصين وعرض تجربته في الاقتصاد الأخضر مع تقديم نماذج لمؤسسات وبنوك خضراء.

1. استراتيجية تعزيز الابتكار المالي في الصين

تعد الصين من الدول الرائدة عالميًا في مجال الابتكار المالي، حيث شهد قطاعها المالي تحولًا جذريًا بفضل الاعتماد الواسع على التكنولوجيا الرقمية، خاصة في مجالات الدفع الإلكتروني، والخدمات المصرفية الرقمية، والإقراض عبر الإنترنت. وتحتضن الصين شركات تكنولوجية عملاقة مثل علي بابا وتينسنت، التي لعبت دورًا محوريًا في تطوير حلول مالية مبتكرة عززت من كفاءة النظام المالي وساهمت في توسيع نطاق الشمول المالي.

وتعزز الصين الابتكار المالي من خلال جهود حكومية قوية، حيث تتبنى الدولة سياسات داعمة للتكنولوجيا المالية ضمن استراتيجياتها الوطنية للتحول الرقمي. كما تعمل السلطات على دمج الابتكار المالي في خطط التنمية الاقتصادية، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا السياق، يشير تقرير البنك الدولي حول التكنولوجيا المالية في الصين إلى أن البلاد تعتمد نهجًا استراتيجيًا يجمع بين دعم الابتكار وتنظيمه، بما يضمن تحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي والاستقرار المالي. وترتكز الاستراتيجية الصينية في مجال الابتكار المالي على مجموعة من المحاور الأساسية، تتمثل فيما يلي¹:

- **تعزيز البنية التحتية الرقمية المالية:** من خلال تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني واسعة النطاق مثل علي باي ووي تشات باي، التي ساهمت في انتشار المعاملات غير النقدية بشكل كبير داخل الاقتصاد الصيني؛
- **دعم شركات التكنولوجيا المالية:** حيث توفر الحكومة بيئة داعمة لنمو الشركات الناشئة، مع تسهيل الوصول إلى التمويل وتشجيع الابتكار في الخدمات المالية الرقمية؛
- **تطوير الأطر التنظيمية والرقابية:** تعتمد الصين نهجًا تدريجيًا في تنظيم الابتكار المالي، حيث تسمح بالتجريب والتوسع في البداية، ثم تتدخل لاحقًا لتنظيم السوق والحد من المخاطر، خاصة في مجالات الإقراض الرقمي والعملات الرقمية؛
- **تعزيز الشمول المالي:** من خلال استخدام التكنولوجيا للوصول إلى المناطق الريفية والفئات غير المخدومة، مما ساهم في دمج ملايين الأفراد في النظام المالي الرسمي؛

¹ البنك الدولي (2019)، **Fintech and the Future of Finance in China** الموقع الرسمي:

<https://www.worldbank.org> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 على الساعة: 16:34.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

➤ الاستثمار في العملات الرقمية والتكنولوجيا المتقدمة: حيث تعد الصين من الدول الرائدة في تطوير العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، مما يعكس توجهها نحو مستقبل مالي رقمي متكامل.

وتُظهر التجربة أن نجاح الابتكار المالي في الصين يعود إلى الدور القوي للدولة في توجيه السياسات، إلى جانب التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص، مما خلق بيئة ديناميكية تدعم الابتكار مع الحفاظ على الاستقرار المالي.

2. تجربة الصين في التحول نحو الاقتصاد الأخضر

تعد الصين من الاقتصاديات الناشئة الواعدة والتي بدأت إصلاحات اقتصادية طموحة منذ عام 1979. وتغير الهيكل الاقتصادي في الصين الذي كانت الزراعة تحتل نصيب الأسد فيه وحل محلها التصنيع، حيث انخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 30% في عام 1978 إلى أقل من 10% في السنوات الأخيرة. وقد حقق قطاع الخدمات نمواً ملحوظاً وضاعف حصته من الناتج المحلي الإجمالي من 25% في بداية الإصلاحات إلى أكثر من 51% في عام 2017 وتجاوز على التصنيع باعتباره المساهم الرئيسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 نظراً لأن الخدمات تميل إلى أن تكون كثيفة العمالة وأقل تلويثاً من التصنيع. فسوف يلعب القطاع دوراً متزايد الأهمية في الحفاظ على النمو الاقتصادي للصين وتحوله إلى نموذج تنمية منخفض الكربون وفعال للموارد وأصبح الاقتصاد الصيني يسعى لتحقيق الأهداف التي تسعى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لتحقيقها وهي إنشاء اقتصاد منخفض الكربون وكفاءة الموارد وتحسين إنتاجيته والحفاظ على قاعدة الأصول الطبيعية، وتحسين نوعية حياة الناس، وخلق فرص اقتصادية من النمو الأخضر. وقد حققت الصين تقدماً كبيراً في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ففي العقد الماضي خططت الصين خطوات كبيرة في قطاع الطاقة المتجددة لتصبح أكبر منتج في العالم للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وفي عام 2017 أنتجت الصين أكثر من نصف طاقة الرياح والطاقة الشمسية في العالم تنتقل الصين أيضاً من الفحم إلى مصادر الطاقة مثل الغاز الطبيعي والطاقة المائية والنووية لتقليل انبعاثات الكربون. وتم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بإنتاجية الطاقة والكربون ويتم استخدام الأدوات الاقتصادية مثل الضرائب المتعلقة بالبيئة بشكل متزايد، وأصبحت السياسات المتعلقة بقضايا الهواء والمناخ أكثر صرامة وبدأت في التقارب مع تلك المستخدمة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹.

وبالإضافة إلى الطاقة المتجددة، نفذت الصين عدداً من السياسات لزيادة كفاءة الطاقة. وتشمل هذه تحسين كفاءة الطاقة في المباني، وتشجيع استخدام المركبات الخضراء، وتفويض تركيب المنتجات الموفرة للطاقة. كما وضعت الحكومة الصينية سياسات لتعزيز الزراعة المستدامة مثل دعم الزراعة العضوية والاستثمار بكثافة في تقنيات الزراعة الخضراء

¹ صلاح حامد محمد حسنين، (2023): استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول النامية (الفرص والتحديات)، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، المجلد 04، العدد 02، مصر، ص 503.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

علاوة على ذلك، شجعت الصين الابتكار في التقنيات الخضراء مثل تخزين الطاقة وخلايا الوقود وتقنيات الهيدروجين من خلال تشجيع تطوير منتجات وخدمات جديدة في قطاع الطاقة النظيفة، وتركز الصين أيضا على الحفاظ على المياه من خلال تحفيز الشركات على استخدام المياه المعاد تدويرها وتقليل التلوث، وأصبحت خامس أكبر دولة في تسجيل براءات الاختراع البيئية، حيث شكلت 4.1% من المخزون العالمي خلال الفترة من (2010-2014).¹ ولذا يمكن القول أن انتقال الصين إلى الاقتصاد الأخضر يعد ناجحًا في العديد من الجوانب ولا يزال رائدا عالميا في مبادرات الطاقة الخضراء.

3. عرض بعض البنوك والمؤسسات الخضراء في الصين

من أبرز البنوك والمؤسسات الخضراء بالصين نجد ما يلي:

-البنك المركزي الصيني: يعتزم بنك الشعب الصيني تمديد تقديمه للائتمان منخفض التكلفة إلى البنوك التجارية لتمويل القروض الخضراء حتى عام 2027 على الأقل، وذلك في إطار إرشادات جديدة واسعة تهدف إلى تسريع عملية إزالة الكربون في الدولة الأعلى انبعاثًا في العالم. وبموجب برنامج مرفق خفض انبعاثات الكربون² (Cerf)، تقدم البنوك التجارية قروضًا لمشروعات الاستثمار الأخضر بأسعار قريبة من السعر المرجعي للبنك المركزي، بينما يقوم البنك المركزي بتمويل ما يصل إلى 60% من قيمة القرض لمدة عام واحد بسعر فائدة يبلغ 1.75% وبحلول منتصف عام 2023، تم ضخ ما لا يقل عن 880 مليار يوان (حوالي 123 مليار دولار أمريكي) في مشروعات خفض الانبعاثات ضمن هذا البرنامج منذ إنطلاقه في عام 2021، وفقًا لإفصاح 21 بنكًا رئيسيًا في الصين، مما ساهم في تقليل ما يُقدَّر بـ 215 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون. ويُتاح البرنامج أيضًا للمؤسسات المصرفية غير الصينية، حيث أعلن بنك DBS السنغافوري عن موافقته على تقديم قرض بقيمة 500 مليون يوان (70 مليون دولار) لتطوير مزرعة رياح في مقاطعة خنان شمال شرق الصين، بدعم من البرنامج، ليصبح بذلك أول بنك من جنوب شرق آسيا يحصل على تمويل من البنك المركزي الصيني ضمن هذا الإطار.³

-مؤسسة Ali baba: هي مؤسسة تكنولوجية صينية متعددة الجنسيات، تأسست في أبريل 1999 من قبل 18 شخصا على رأسهم المؤسس جاك ما (Jack Ma)، تأسست بهدف دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصين وتمكينها من الاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق النمو والتنافسية في السوق، إضافة إلى مساعدتها على البيع دوليا، وتعمل الشركة في مجال التجارة الإلكترونية وتجارة التجزئة والانترنت والتكنولوجيا، وتتكون أعمالها من التجارة الصينية والدولية،

¹ صلاح حامد محمد حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 503.

² Cerf : Carbon Reduction Facility.

³ الموقع الإلكتروني: <https://greencentralbanking.com> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/13، على الساعة: 20:39.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

والحوسبة السحابية، الوسائط الرقمية والترفيهية، ومبادرات الابتكار وغيرها، والتي تقدر إيراداتهم بقيمة 27,9 مليار دولار، 2,5 مليار دولار، 1,3 مليار دولار، 213 مليون دولار على التوالي، كما تقدم خدمات البيع من المستهلك إلى المستهلك، ومن الشركة إلى المستهلك، ومن شركة إلى شركة عبر بوابات الويب¹.

وتتمثل الشركات التابعة لمجموعة "علي بابا" في: Ele.me، Taobao، Tmall، Freshippo، AliExpress، ...Ant group، Youku، Dingtalk، Alimama، Alibaba cloud، Lazada

-مؤسسة BYD: تُعد شركة بي واي دي (BYD) الصينية رائدة عالمياً في صناعة السيارات الكهربائية (EV) وبطاريات الليثيوم أيون، حيث أصبحت منافساً قوياً لتسلا وتتصدر مبيعات سيارات الطاقة الجديدة (NEV) عالمياً بحلول 2024 من خلال تركيزها على الاستدامة، أوقفت الشركة إنتاج سيارات الاحتراق الداخلي، وتساهم بشكل كبير في خفض الانبعاثات الكربونية بهدف تحقيق الحياد الكربوني، مستفيدة من تكاملها الرأسي في تصنيع البطاريات².

- مجموعة النمل (ANT GROUP) الصينية: ويعتبر غابة العمل Ant Forest نظام مالي أخضر تعتمد عليه الشركة بهدف إلى تسخير التكنولوجيا الرقمية لتمويل زراعة الأشجار، يقوم مستخدمو التطبيق برفع شجرة افتراضية الطاقة الخضراء" التي يتم جمعها عن طريق دفع منتجات منخفضة الكربون باستخدام Alipay كتذاكر التسوق عبر الانترنت والدفع وفواتير الكهرباء وشحن السيارات وعندما يصل التمويل إلى حجم معين فإن الشركة تقوم بزراعة شجرة حقيقية، وهذا من شأنه أن يساهم في ملائمة البعد البيئي وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة³.

المطلب الثالث: تعزيز الابتكار المالي في ألمانيا ودوره في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر

سيتم في هذا المطلب التعرف على استراتيجية دعم الابتكار المالي في دولة ألمانيا وعرض تجربة ألمانيا نحو التحول للاقتصاد الأخضر.

1. دعم الابتكار المالي في ألمانيا

تعتبر ألمانيا واحدة من الدول الرائدة في الابتكار المالي في العالم، وتعمل الحكومة الألمانية جاهدة لتعزيز الابتكار وتطويره في جميع المجالات، من خلال تقديم الدعم المالي والتشجيع على التعاون بين العلماء والصناعيين، كما تحرص الحكومة على تعزيز التعاون بين الشركات والجامعات والمؤسسات البحثية، وتعمل على إنشاء مراكز البحث والتطوير في جميع أنحاء البلاد، وتشتهر ألمانيا بقطاع التكنولوجيا الناشئة، حيث يوجد الكثير من الشركات الناشئة والمبتكرة في هذا

¹ الموقع الرسمي لمؤسسة "Alibaba" الصينية: <https://www.alibaba.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/05 الساعة: 22:00.

² الموقع الرسمي لمؤسسة "BYD" الصينية: <https://www.bydglobal.com/en/index.html> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 على الساعة: 23:00.

³ حجاب إكرام، لبادي هاجر، (2025): دور التوجه نحو استخدام التكنولوجيا المالية الخضراء في تعزيز التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 16، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 80.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

المجال، علاوة على ذلك تعتبر ألمانيا وجهة مفضلة للشركات التكنولوجية الكبرى حيث توجد فيها العديد من المراكز التكنولوجية والمعاهد والجامعات الرائدة في العالم، مما يجعلها بيئة مثالية للابتكار التكنولوجي والمالي والتعاون الدولي في هذا المجال، وتعتبر القوة الابتكارية للشركات الألمانية هي المحرك للتنمية الاقتصادية، ومن أجل تأمين هذه القوة وتعزيزها تستثمر ألمانيا أكثر من ثلاثة بالمئة (3%) من ناتجها المحلي الإجمالي في البحث والتطوير، وتشجع ألمانيا أيضاً على وجه التحديد التقنيات والابتكارات ونماذج الأعمال الجديدة، حيث أنشئت من أجل ذلك الوكالة الاتحادية للابتكارات المدمرة سنة 2019، والوكالة الألمانية للنقل والابتكار سنة 2021، وأقرت الحكومة استراتيجية الذكاء الاصطناعي عام 2018، وفي عام 2022 أقرت استراتيجية مماثلة للشركات الناشئة¹.

2. تجربة ألمانيا نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر

إن جزءاً أساسياً من رؤية النمو الأخضر الألمانية هو ثروة الطاقة Energy Transition وهي خطة طموحة للتحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة، والتي أصبحت سياسة في عام 2000. وبعد كارثة فوكوشيميا في مارس 2011 أمرت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل الإغلاق الدوري لسبعة مفاعلات، وتقديم خطط للتخلص التدريجي من الطاقة النووية، أكدت ألمانيا أهداف الطاقة النظيفة ولكن يجب الآن تلبية هذه الأهداف دون الطاقة النووية وتبين التجربة الألمانية أن مستويات عالية جداً من الوعي البيئي من مواطنيها هي محرك سياسي من خيارات النمو الأخضر. وقد وضحت ألمانيا أيضاً مدى تعقيد ثورة الطاقة للتنفيذ حيث إنها حالياً لا تزال تشهد زيادة إنتاج الفحم وانبعاثات غازات الدفيئة².

 **في مجال البيئة:** تهدف ألمانيا إلى حماية البيئة وتطوير النمو الاقتصادي معاً. وتنمو التكنولوجيا البيئية 4 أضعاف أفق 2030 إلى 16% من المردود الصناعي، وكانت سياسات النمو الأخضر في ألمانيا دافعا مهما للابتكار البيئي وتمكين تطوير قطاع سلع وخدمات بيئية منافس على الصعيد الدولي يركز على الطاقة المتجددة وفيما يلي أهم المجالات الخضراء المتنامية في ألمانيا³:

- صناعة الطاقة الحيوية تسهم الطاقة الحيوية في إمدادات الطاقة المتجددة على المستويات العالمية الأوروبية ووطنية الألمانية. فالطاقة الحيوية في مصدر الطاقة المتجددة التي تتوفر على مدار 24 ساعة يومياً وتبعاً لذلك سيكون للطاقة الحيوية دور مركزي في إمدادات الطاقة في المستقبل.

- صناعة التوليد المشترك للطاقة والحرارة تمثل مضاعفة إنتاجية الطاقة الهدف المركزي البرنامج المناخ والطاقة المتكامل للحكومة الاتحادية الألمانية تخطط الحكومة لذلك عبر تشجيع زيادة استخدام التوليد المشترك وتعد ألمانيا أكبر سوق في

¹ الموقع الإلكتروني: <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/15 على الساعة: 14:00.

² عبد الله بن محمد المالكي، (2017): التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 37، العدد 04، مصر، ص 178.

³ صليحة حواسني، عبد المجيد قدي، (2020): أهمية الطاقة المتجددة في تحقيق النمو الأخضر - دراسة حالة التميز الألماني-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 632-633.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

أوروبا في هذا المجال وتمتلك إمكانات نمو واسعة فيه، كما تقدم شروطاً مهمة للمستثمرين فيما يخص تطوير وتطبيق تكنولوجيات التوليد المشترك للطاقة عالية الكفاءة.

- صناعة تخزين الطاقة وخلايا الوقود تصدر ألمانيا الدول في هذه الصناعة فهي سوق ومنصة تطوير ومركز للتصدير والخيار الأول للشركات إلى دخول هذه الصناعة ويمكن لوكالة التجارة والاستثمار الألمانية فتح فرص أمام الشركات المتطلعة للتعاون مع الشركاء.

- التقنيات البيئية: أصبحت التقنيات البيئية واحدة من أكثر القطاعات الاقتصادية الهامة في ألمانيا. بفضل ما تمتلكه من تقاليد طويلة وقوى عاملة مؤهلة ومدرية بشكل ممتاز ومنتجات وحلول حديثة. كما أن السياسة البيئية الرائدة والإطار القانوني التي تحدد معايير أكثر طموحاً، ساهمت أيضاً في جعل ألمانيا لاعباً رائداً في الأسواق الخضراء يذكر أنه تتوفر للمستثمرين فرصاً قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

- الصناعة الفوتوفولتية تحتل ألمانيا الريادة أوروبياً في الصناعة الفوتوفولتية وهي الثالثة دولياً (قدرة الإنتاج وعدد العاملين وثمة عدة شركات عالمية رائدة تتمتع بفوائد بيئية الاستثمار الفوتوفولتية الألمانية والتأثير الإيجابي لتجمع الشركات العاملة في القطاع المدعم للمصنعين، ويمكن للمشاركين فيه لعب دور نشط في مشاريع البحث والتطوير مع شركات أخرى في إطار تعاون مع الجامعات وهيئات البحث الرائدة.

- صناعة الطاقة الشمسية الحرارية: تعتبر ألمانيا أشهر بقعة في أوروبا فيما يخص مبيعات تكنولوجيا الطاقة الشمسية الحرارية تمتلك أكبر سوق) وتعد من الدول الرائدة عالمياً في المجال كما تعد موطناً للمعاهد والبحوث المتميزة والمصنعين الرواد في الطاقة الشمسية المركزة وتوفر بها عدة إمكانات للاستثمار في تخزين الطاقة الشمسية الحرارية ومحطات الطاقة الحرارية. وتسهل الوصول إلى أسواق أوروبا الأخرى.

- صناعة طاقة الرياح تعد هذه الصناعة بألمانيا الأكبر في العالم، وتتواجد في طليعة التطور التكنولوجي وتمثل الهندسة الميكانيكية والإلكترونية الألمانية ذات التقاليد الطويلة العمود الفقري لمكانتها القوية ويخلق موقع ألمانيا المركزي مدخلاً مثالياً إلى الأسواق الأوروبية البرية والبحرية على حد سواء كما جذبت الفرص الاستثمارية الممتازة شركات طاقة الرياح من كل العالم للعمل في ألمانيا.

🚩 **في مجال الطاقات المتجددة " ثورة الطاقة "**: قررت الحكومة الألمانية القيام بثورة في مجال الطاقة عبر التحول من الاعتماد على الوقود الأحفوري كمصدر للطاقة إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة النظيفة بشكل رئيسي بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، ورفعت شعار " ثورة الطاقة " في سنة 2010 وعمدت الى وضع استراتيجية خفض نسبة "غازات الاحتباس الحراري" عن عام 1990 بنسبة 40 %بحلول عام 2020، والاستمرار في نسبة الانخفاض حتى تصل إلى 80 %بحلول عام 2050. وفي عام 2011 بلغت مصادر الطاقة المتجددة ما يقارب 20 %من إنتاج الطاقة بألمانيا، بعد أن كانت 6% فقط عام 2000.¹

¹ فاطمة الزهراء مهدي، دليلا تيتام، (2022): متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر بين النظرية والتطبيق دراسة مجموعة من التجارب الدولية الرائدة، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص21.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

❖ **أهم مصادر للطاقات المتجددة في ألمانيا:** حققت ألمانيا نجاح هائل في مجال الطاقة الخضراء ففي عام 2017 تم توليد 1.36٪ من الطاقة الكهربائية في ألمانيا بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. وهذا يعني زيادة بنسبة 8.3٪ مقارنة بعام 2016 لم يتم تحقيق مثل هذه الزيادة في سنة واحدة هذا بحد ذاته يعتبر انجاز، كما عمدت إلى التقليل من مصادر الطاقة التقليدية من خلال تجميد عدة محطات كهرباء ونسبة استهلاك الطاقة النووية والفحم انخفض إلى أدنى مستوى له منذ عام 1990 :

• **الطاقة الشمسية "قطاع صناعي واعد":** تمكنت ألمانيا من أن تصبح أكبر مولد للطاقة الكهربائية من ضوء الشمس في العالم، حيث حققت معدلات نمو هائلة في بضع سنوات فقط وانتقلت من 450 مليون يورو إلى ما يقرب من 9.4 مليار يورو نسبة كبيرة جدا، اما في عام 2006 كان هناك 800000 ع شمسي مركب وجاهز للتركيب وفي حجم هذه المجمعات يتم تسخين المياه، كما تغطي حوالي 5٪ من المنازل الألمانية بالتدفئة من هذا النوع من الطاقة.

• **طاقة الرياح "تجربة رائدة بامتياز":** تمتلك ألمانيا تجارب متفوقة وناجحة جدا في استخدام طاقة الرياح، حيث تحتل حاليا مركز الصدارة عالميا بطاقة كلية تقارب 20.6 ألف ميغا واط، حيث تغطي 15% من حاجاتها الكهربائية من مصادر الطاقة النظيفة (الرياح الشمس والكتل الحيوية وقد نجحت إلى حد كبير في صنع سوق رائجة لتقنية الألواح الضوئية على مستوى الاستخدامات المنزلية، على الرغم من تميز ألمانيا بكثافة السحب، وبذلك حققت هدفين بوسيلة واحدة، بصناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوفير حوالي 2.5 مليون وظيفة.

• **الطاقة النووية وبدائلها من الطاقات المتجددة:** لقد قامت الحكومة الألمانية بإغلاق أقدم 8 مفاعلات نووية بالبلاد، والسير في خطة ممنهجة لإغلاق 9 مفاعلات نووية هي المتبقية بالبلاد بحلول عام 2022، ولمواجهة نقص الطاقة الناتج عن إغلاق المفاعلات النووية انتهجت سياسة التوسع في بناء مزارع لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح، وزيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، حيث قامت ألمانيا ببناء 22 ألف طاحونة هوائية توربينية في شمال البلاد بالقرب من شواطئ بحر الشمال لتوليد الكهرباء واستغلال طاقة الرياح العاتية في تلك المنطقة على شكل مزارع الرياح، وتشير الإحصاءات أنها شكلت أكثر من 40٪ من مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء في ألمانيا في عام 2010، بالإضافة إلى هذا شجعت الحكومة الألمانية سكان مدن الجنوب على تركيب ألواح شمسية في بيوتهم لتحويل الطاقة الشمسية لكهرباء يمكنها الاعتماد عليها، كما تدعم الحكومة الألمانية البحث العلمي في مجال أبحاث تطوير الخلايا الشمسية لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية وأقل تكلفة.

✚ **تدوير النفايات والانبعاثات الغازية:** على مدى عقود من الزمن حققت ألمانيا تقدما ملحوظا في إدارة النفايات، وقد أظهرت زيادة مستمرة في معدل استعادة النفايات وإعادة تدويرها وكذلك حققت إنخفاضا كبيرا في انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع إدارة النفايات، في الوقت الحاضر تولي الدولة اهتماما متزايدا لتقليل النفايات وتحسين إعادة التدوير، خاصة المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، يحدد قانون الاقتصاد الدائري وقانون التعبئة حاليا طريق إدارة النفايات الألمانية.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

لطالما كانت إدارة مثل هذه المجموعة الواسعة والمتنوعة من النفايات تمثل تحديا خاصة بالنسبة للمدن في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك في السنوات الأخيرة صممت العديد من الحكومات المحلية والوطنية عدة أنظمة ومناهج مختلفة لتسهيل جمع النفايات وفرزها وإعادة تدويرها، تعتبر ألمانيا رائدة في مجال إعادة التدوير وإدارة النفايات، ويعود سبب نجاحها إلى عاملين أساسيين: أولا: السياسات الحكومية القوية، ثانيا: الوعي العام العالي في إعادة التدوير.

أقرت ألمانيا ثلاث سياسات رئيسية غيرت نظام إدارة النفايات إلى الأفضل، وهي تستند على مبدأ الملوث يدفع في هذه الحالة يكون المصنعون والصناعات الخاصة مسؤولان أيضا عن التخلص من النفايات وتغطية التكاليف. كما حققت السياسات المذكورة أعلاه نتائج إيجابية للغاية، وشهدت زيادة معدلات إعادة التدوير مع إرساء فهم وقبول لثقافة إعادة التدوير بين الجمهور، كما حفزت الإدارات المحلية والشركات على اعتماد لوائح أكثر صرامة لوضع معايير الإعادة التدوير، لتسهيل العملية كانت من بين الإجراءات التي تم تبنيها هو زيادة كمية صناديق إعادة التدوير حول المدن، مما يسمح بفصل القمامة إلى ست فئات مختلفة تتمثل في النفايات العامة، الورق البلاستيك، الزجاج الشفاف، والزجاج الملون والسماذ¹.

3. حقائق تحول ألمانيا إلى الاقتصاد الأخضر

أبرزت دراسة جديدة عن خمسة حقائق جديدة ساعدت ألمانيا على التحول إلى الاقتصاد الأخضر، تتمثل هذه الحقائق في:²

- **نجاح هائل للطاقة الخضراء:** في عام 2017 تم في ألمانيا توليد 36.1% من الطاقة الكهربائية اعتمادا على مصادر الطاقة المتجددة وهذا يعني زيادة بمقدار 3.8% عن العام 2016، ولم يسبق أن تحققت مثل هذه الزيادة خلال عام واحد.

- **طاقة الرياح تتقدم على الطاقة النووية:** لعبت طاقة الرياح دورا محوريا في هذه الزيادة في إنتاج الطاقة اعتمادا على مصادر الطاقة المتجددة، وقد بانت اليوم تتقدم على الطاقة النووية وطاقة الفحم الحجري، وذلك للمرة الأولى.

- **تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية:** من خلال تجميد عدد من محطات الطاقة تراجعت نسبة استهلاك الطاقة النووية وطاقة الفحم الحجري إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1990.

- **مزيد من استهلاك الطاقة:** على ضوء النمو السكاني والاقتصادي ارتفع استهلاك الطاقة الأولية والكهربائية بمعدل 08% لكل منهما.

¹ أسية حبيب، (2023/2022): استراتيجيات تبني الاقتصاد الأخضر لتحقيق تنمية مستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 166.

² بالعجين خالدية، (2020): دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة - ألمانيا والإمارات نموذجا-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 40-41.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

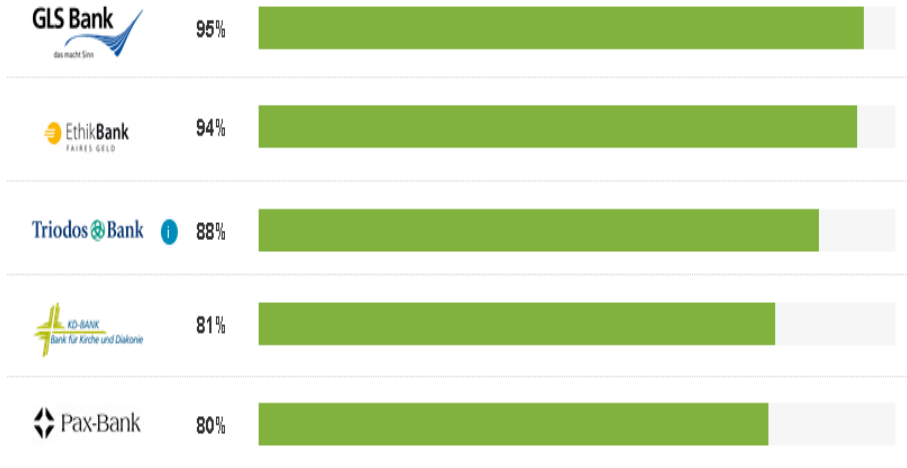
-استقرار مستوى الانبعاثات: صحيح أن انبعاثات الغازات العادمة قد تراجعت في قطاع الطاقة، إلا أنها ارتفعت في مجالات النقل والصناعة وفي الأبنية. بهذا بقي إجمالي انبعاثات الغازات العادمة منخفض عن مستواه في منخفض عن مستواه في عام 1990 بمعدل 27.6%. وفي حال استمرت التوجهات في انخفاض أسعار النفط والمزيد من النمو، فإن ألمانيا ستكون قادرة في 2020 على تخفيض انبعاثات الغازات العادمة بمعدل 30% فقط، بدلا من نسبة 40% التي كان معلنا عنها بأنها الهدف المأمول.

4. عرض بعض البنوك الخضراء في ألمانيا

وفقًا للتقرير التقييمي الخامس الصادر عن Fair Finance Guide في سبتمبر 2020، تبين أن البنوك الألمانية المستدامة تحقق أفضل أداء في مجال الاستثمار الأخلاقي والمسؤول، مما يعزز احترام حقوق الإنسان والبيئة. وقد جاءت أفضل خمسة بنوك من حيث التقييم على النحو التالي¹:

- GLS Bank بنسبة 95 %
- EthikBank (94%)
- Triodos Bank (88%)
- KD-Bank (81%)
- Pax-Bank (80%)

شكل رقم (01-02): أفضل البنوك الخضراء في ألمانيا



المصدر: الموقع الإلكتروني: <https://www.17goalsmagazin.de/en/fair-finance-five-german-banks-leading-sustainable-investments>

تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/10 على الساعة: 23:36.

¹ الموقع الإلكتروني: <https://www.17goalsmagazin.de/en/fair-finance-five-german-banks-leading-sustainable-investments> تم

الاطلاع عليه يوم: 2026/04/10 على الساعة: 23:36.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

- **GLS Bank**: تأسس بنك GLS عام 1974 ويقع مقره في بوخوم، ويستوفي تقريبًا جميع معايير دليل التمويل العادل. يستثمر البنك سنويًا في أكثر من 11,000 شركة ومشروع، مثل المدارس الحرة، ورياض الأطفال، والطاقة المتجددة، ومرافق ذوي الاحتياجات الخاصة، والبناء المستدام. كما يتيح لعملائه حرية اختيار المجالات التي يرغبون في الاستثمار فيها.
- **EthikBank**: يعد EthikBank بنكًا مباشرًا أخلاقيًا وبيئيًا، حيث يوضح بشفافية كيفية استخدام أموال عملائه. ويصف نفسه بأنه "بنك شفاف"، ويحقق نسبة 94% من معايير دليل التمويل العادل في ألمانيا. ومن أبرز مميزاته في تمويل البناء: كلما كان المشروع أكثر صداقة للبيئة، انخفضت نسبة الفائدة على القرض.
- **Triodos Bank**: ينحدر Triodos Bank من هولندا، ويعمل في ألمانيا منذ عام 2009، ويُعتبر من أبرز البنوك الاجتماعية والبيئية في أوروبا. يلتزم البنك بدعم التنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة، ويحقق 88% من معايير التقييم.
- **KD-Bank**: يُعرف رسميًا باسم "بنك الكنيسة والديكونية"، وهو بنك تعاوني بروتستانتي يُعد من أكبر البنوك الكنسية في ألمانيا. يمول البنك مشاريع في مجالات مثل تحسين جودة الحياة لكبار السن، والرعاية الصحية، والمساعدات الإنسانية، والحياة المجتمعية، والتعليم، والإسكان الميسر، بالإضافة إلى تمويل السكن الخاص. وقد حصل على نسبة 81% في التقييم.
- **PAX-Bank**: يعد PAX-Bank بنكًا كنسيًا آخر يقع مقره في كولونيا، ويُعرف باسم "بنك الكنيسة وكاريتاس". وهو بنك تعاوني يهدف إلى تحمل مسؤولية خاصة والمساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع والبيئة. يعمل وفق قيم مسيحية مستدامة، ويمنح القروض بشكل رئيسي للمؤسسات الخيرية والكنسية، كما يمول مشاريع الطاقة المتجددة. وقد حقق تقدمًا ملحوظًا في مجالي حماية المناخ والشفافية منذ عام 2019¹.

¹الموقع الإلكتروني: <https://www.17goalsmagazin.de/en/fair-finance-five-german-banks-leading-sustainable-investments> تم

المبحث الثاني: نماذج للاقتصاد الأخضر في بعض الدول العربية وتفعيل الابتكار المالي

في ظل التحديات البيئية المتزايدة، برزت الحاجة في الدول العربية إلى تبني نماذج للاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يظهر في تجارب دول مثل مصر، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وتعكس هذه النماذج توجهاً نحو تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة والمشاريع البيئية. كما يبرز الابتكار المالي كأداة أساسية لدعم هذا التحول، عبر تطوير آليات تمويل حديثة تتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الأخضر. وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أبرز نماذج الاقتصاد الأخضر في الدول العربية ودور الابتكار المالي في تفعيلها.

المطلب الأول: تعزيز الابتكار المالي في الإمارات العربية المتحدة ودوره في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر

سيتم تسليط الضوء في هذا المطلب على استراتيجية تفعيل الابتكار المالي في الإمارات العربية المتحدة وعرض تجربة الإمارات نحو التحول للاقتصاد الأخضر.

1. جهود تفعيل الابتكار المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول اهتماماً بالابتكار المالي في المنطقة، حيث تسعى جاهدة لتحقيق رؤيتها في تطوير اقتصاد المعرفة والابتكار والتحول إلى مجتمع مبتكر يعتمد على العلوم والتكنولوجيا، وتتضمن جهود الإمارات في مجال الابتكار التكنولوجي والمالي عدة مبادرات وبرامج، مثل مبادرة "دبي الذكية" التي تهدف إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة لتعزيز جودة الحياة في المدينة، وبرنامج "تحول" الذي يهدف إلى تطوير الابتكار والتكنولوجيا في القطاعات الحيوية الرئيسية في الدولة، كما تسعى الإمارات لجذب المواهب العلمية والتكنولوجية من جميع أنحاء العالم، وتشجع على تأسيس شركات ناشئة توفر بيئة مشجعة للابتكار والريادة، وذلك من خلال مراكز الابتكار والتكنولوجيا الموجودة في الدولة، وقد أقرت الإمارات العربية استراتيجية وطنية للابتكار تهدف إلى جعل دولة الإمارات في مقدمة الدول الأكثر ابتكاراً في العالم، وإن هذه الاستراتيجية هي أولوية وطنية للتقدم وأداة رئيسية لتحقيق رؤية مستقبلية¹، وتعمل هذه الاستراتيجية ضمن أربعة مسارات كالتالي:

-المسار الأول: يركز على إرساء بيئة محفزة للابتكار، من خلال توفير بيئة مؤسسية وتشريعات محفزة وداعمة للابتكار، والتوسع في دعم حاضنات الأعمال، والتركيز على البحث والتطوير في مجالات الابتكار وتوفير بنية تحتية تكنولوجية تدعم وتحفز الابتكار في كافة القطاعات.

¹ نفين حسين محمد، (2016): ورقة بحثية بعنوان: دور الابتكار والابداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول - دراسة حالة دولة الإمارات-، الإمارات، ص 12.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

- **المسار الثاني:** يركز على تطوير الابتكار الحكومي من خلال تحويله لعمل مؤسسي وتطوير منظومة متكاملة من الأدوات الحديثة لمساعدة الجهات الحكومية على الابتكار وتوجيهها لخفض مصروفاتها بنسبة 1% ليتم تخصيصها لدعم مشروعات الابتكار وإطلاق برامج تدريبية وتعليمية في مجال الابتكار على مستوى الدولة¹.

- **المسار الثالث:** يركز على دفع القطاع الخاص نحو مزيد من الابتكار، عبر تحفيز الشركات على إنشاء مراكز للبحث العلمي، وتبني التكنولوجيات الجديدة، وتشجيع ودعم الشركات الوطنية لتنمية منتجات وخدمات مبتكرة، واستقطاب الشركات العالمية الرائدة في مجال الابتكار خاصة الابتكار التكنولوجي، بالإضافة إلى تعزيز مكانة الدولة عالميا لاختبار الابتكارات الجديدة وإنشاء مجتمعات ومناطق مخصصة للابتكار، وتشجيع المؤسسات البحثية للتركيز على البحوث التطبيقية.

- **المسار الرابع:** يركز على بناء أفراد يمتلكون مهارات عالية في الابتكار من خلال بناء المواهب والقدرات، مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا واستحداث مواد تعليمية في المدارس والجامعات خاصة بالابتكار، وترسيخ ثقافة وطنية تشجع على ريادة الأعمال والابتكار².

2. أركان الاقتصاد الأخضر بالإمارات العربية المتحدة

تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة لتطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر في كافة أرجائها، أين تم إطلاق استراتيجية دبي للطاقة النظيفة سنة 2050، التي تهدف لجعل دبي مركزا عالميا للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر، وغيرها من المشاريع والمبادرات التي تضمن بناء مستقبل مستدام لأجيالها الحاضرة والمستقبلية، حيث تبنت منهجية الاقتصاد الأخضر كأحد مسارات التنمية المستدامة عبر استراتيجية التنمية الخضراء، تمهيدا لبناء اقتصاد أخضر في دولة الإمارات تحت شعار اقتصاد أخضر التنمية مستدامة"، تهدف من خلالها أن تكون أحد الرواد العالميين في هذا المجال، ومركزا لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء، إضافة إلى الحفاظ على بيئة مستدامة تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطوي . وتشمل المبادرة مجموعة من البرامج والسياسات في مجالات الطاقة والزراعة والاستثمار والنقل المستدام، إضافة إلى سياسات بيئية وعمرانية جديدة تهدف إلى رفع جودة الحياة، وتمثل المبادرات الرئيسية التي تشملها الاستراتيجية ما يلي:³

¹ عبد الحميد رولامي وآخرون، (2018): واقع الابتكار الحكومي في الدول العربية وسبل تطويره، تجربة الجزائر، الإمارات والمغرب، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 02، العدد 03، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، ص 539.

² سامي مراد، (2018): الاستثمار في الابتكار: تجارب وخبرات، دراسة نظرية مسحية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 19.

³ فاتح سردوك وآخرون، (2023): التوجه نحو الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة -تجربة الامارات العربية المتحدة-، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص 142-143.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

➤ **الطاقة الخضراء:** مجموعة من البرامج والسياسات الهادفة لتعزيز إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة والتقنيات الخاصة بها، بالإضافة إلى تشجيع استخدام الوقود النظيف لإنتاج الطاقة، وتعزيز كفاءة استهلاكها وتطوير معاييرها في القطاعين الحكومي والخاص.

➤ **السياسات الحكومية:** تعمل على تشجيع الاستثمار في مجالات الاقتصاد الأخضر، وتسهيل عمليات إنتاج واستيراد وتصدير المنتجات والتقنيات الخضراء، إضافة إلى خلق فرص عمل للمواطنين في هذه المجالات وتجهيز الكوادر فيها؛

➤ **المدينة الخضراء:** تتضمن سياسات التخطيط العمراني الهادفة للحفاظ على البيئة، والرفع من كفاءة المباني بينيا، والاعتماد على وسائل النقل الصديقة للبيئة والمعروفة بالنقل المستدام، فضلا عن برامج تنقية الهواء الداخلي للمدن في دولة الإمارات العربية المتحدة لتوفير بيئة صحية للجميع.

➤ **التعامل مع التغير المناخي:** من خلال السياسات والبرامج الهادفة إلى تخفيض الانبعاثات الكربونية من المنشآت الصناعية والتجارية، بالإضافة إلى تشجيع الزراعة العضوية، والتقليل من الممارسات الخاطئة المؤدية إلى تقليل المساحات الخضراء.

➤ **الحياة الخضراء:** يشمل مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة لترشيد استخدام موارد الماء والكهرباء والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى مشاريع إعادة تدوير النفايات بالبلد؛

➤ **التكنولوجيا والتقنية الخضراء:** يتم التركيز فيها على أهم تقنيات التقاط وتخزين الكربون، بالإضافة إلى تقنيات تحويل النفايات إلى طاقة.

3. المشاريع التحولية نحو الاقتصاد الأخضر في الإمارات العربية المتحدة

لقد خطت الامارات خطى عملاقة وجبارة من خلال مبادرات مكثفة للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر والتي تعد مثلا للدول العربية للأخذ بتجربتها وتطبيقها، ومن خلال المشاريع والمساهمات في الاقتصاد الأخضر التي قامت بها الدولة قمنا بالتطرق إلى أهمها:¹

✚ **المبادرات:** لقد تبنت دولة الامارات العربية المتحدة 10 مبادرات للتمويل المستدام للاقتصاد الأخضر وهي:

❖ عشر مليارات دولار في سنوات من التمويل المستدام: أعلن بنك أبوظبي الوطني (NBAD) في جانفي 2016 عن التزامه بتوفير قروض واستثمارات وتسهيلات بقيمة 10 مليار دولار من التمويل على مدى السنوات العشر القادمة للمشاريع المستدامة بيئيا، من أجل مواكبة التوجهات الخضراء التي وضعتها الرابطة الدولية الأسواق رأس المال.

¹ ثاري زهية، (2020): المبادرات والمشاريع التحفيزية نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول العربية - تجربة الامارات العربية المتحدة والجزائر-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، ص ص 240-241

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

❖ إنشاء مركز أبحاث لإدارة المياه: تم إنشاء مركز للبحوث والتعلم في محمية وادي وريرة في إمارة الفجيرة بدولة الإمارات وذلك بالشراكة بين معهد مراقبة الأرض (Earth Watch) وجمعية الامارات للحياة الفطرية-EWS (WWF) وبتمويل بنك "إتش أس بي الشرق الأوسط (HBC ME) ، وتتمثل أهدافه في تثقيف وتوعية المجتمع حول قضايا المياه العذبة والموارد، وإجراء البحوث الإيكولوجية للمياه العذبة، ووضع السياسات واللوائح بناء على المعرفة العلمية ذات الصلة، وقد انتهى البرنامج الذي استمر 5 سنوات في مارس 2017؛

❖ دمج الاستدامة في العمليات الأساسية في سبتمبر 2015 وقع بنك أبوظبي الوطني على مبادئ خط الاستواء، والتي تعتبر معيارا عالميا لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في مشاريع التمويل، وهي تساعد البنك لتحديد الأطر المؤسسية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ، واعتماد الممارسات الدولية في تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية، كما تدعم التزام البنك الأداء المؤسسية والاجتماعية والحوكمة الخاص به وانبعثات الغازات الدفيئة (GHG) بما يتماشى مع معايير الجيل الرابع المبادرة التقارير العالمية (GRI) ، وفي عام 2012 أطلق بنك اتش اس بي سي (HSBC) استراتيجية "التخفيف" للحد من انبعثات الكربون السنوية بحوالي الثلث لكل موظف، حيث سيتم خفض انبعثات الكربون السنوية من 3.5 طن لكل موظف في عام إلى 2.5 طن بحلول عام 2020، من خلال مشاركة الموظفين والعمل مع الموردين وتمويل المشاريع المبتكرة وتقليل استخدام الطاقة وإعادة تدوير النفايات وتطبيق الطاقة المتجددة وتبني مفاهيم المباني الخضراء وإقامة مراكز البيانات. كما أطلق البنك صندوق الكفاءة الإيكولوجية الذي يدعم المشاريع المبتكرة المقترحة من قبل الموظفين للحد من البصمة البيئية، حيث بلغ عدد المشاريع المدعومة أكثر من 70 مشروعا، والتي تشمل: تجربة إضاءة LED ، منشآت اللوحات الضوئية لإنتاج الطاقة الشمسية، وتحويل النفايات العضوية إلى أسمدة، وتجربة نظام إدارة الطاقة.

✚ الحوافز للمتعاملين للتوجه نحو بيئة خضراء: قدمت (دنيا) للتمويل فرض السيارات الخضراء في سبتمبر 2015 للعملاء الذين يقودون سيارات صديقة للبيئة أو ذات كفاءة في استهلاك الوقود في الامارات بقيمة فائدة منخفضة، كحافز الشراء السيارات الخضراء، وتبنى المبادرة بعد ذلك بنك الامارات دبي الوطني في جانفي 2017 لتعزيز استخدام السيارات الكهربائية والمهجينة على غرار زيادة الطلب عليها.¹

✚ التوجه الرقمي واللاورقي لتخضير وإشراك الجيل الجديد: استثمر بنك الامارات دبي الوطني مبلغ 136 مليون دولار في جوان 2016 على مدى 3 سنوات من أجل تمويل الابتكار الرقمي والتحول متعدد القنوات لعملياته ومنتجاته وخدماته، كما أطلق مبادرة "التوجه الأخضر / اللاورقي في ماي 2016 التي تهدف للتقليل من استخدام الورق من خلال أربع ركائز وهي تبسيط العمليات الرقمنة المشاركة الجماعية والتوعية بهدف خفض استهلاك الورق بنسبة 10-

¹ ثاري زهية، مرجع سبق ذكره، ص ص 240.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

15% بحلول أبريل 2017، وهذا يشمل مبادرة شهرية لكافة الإدارات الداخلية لتقديم أفضل الأفكار استنادا إلى مدى خفض التكاليف وقابلية التوسع وسهولة التنفيذ، وقد تم تقديم أكثر من 300 فكرة ثم تنفيذ 30 فكرة منها.

✚ **تعزيز محو الأمية المالية بين العملاء والطلاب :** بادرت بعض البنوك الإماراتية والمؤسسات المالية ببرامج متعددة منها برنامج "المال الذكي" في نوفمبر 2016 لدعم استراتيجية الاستثمار الاجتماعي بهدف محو الأمية المالية وتمكين الموظفين والعملاء وأفراد المجتمع خاصة فئة الطلاب من إدارة إجراءات التمويل الشخصي، وقد شارك 1000 طالب من مختلف أنحاء الإمارات في برنامج مصرفي ليوم واحد وتعلموا كيف تقوم الصناعة المصرفية وترجمة النظرية إلى معرفة علمية، كما تم إنشاء غرفة تداول تفاعلية (ITR) في الجامعة الأمريكية بالشارقة، وهي بيئة تعليمية متقدمة تقنيا تتكون من 24 مقعد، مصممة لتكون نموذج تداول كما هي في البنوك وبنفس نماذج الخلاصات الحية والبرمجيات الصناعية وأدوات التحليل.

✚ **تزويد الشباب بتجربة العالم الحقيقي:** ركزت الامارات على ادماج الشباب في مبادراتها للتحويل للاقتصاد الأخضر وتبني التنمية المستدامة من خلال مختلف البرامج، نذكر منها: برنامجي "دنيا للتمويل" لقادة أعمال المستقبل في 2013 وبرنامج بنك الفجيرة الوطني NBF GenNext في عام 2015 والهدف الرئيسي للبرنامجين هو إعداد مجموعة من الشباب بالمهارات والمعرفة اللازمة. ليصبحوا قادة الأعمال التجارية في المستقبل من خلال اطلاعهم على مبادئ الإدارة والخدمات المالية الأساسية التي تتراوح من تحديد عوائد المساهمين إلى إعداد استراتيجيات التمويل الملائمة.

ومن بين برامج المدارس التي مست الشباب في سن 15 و 16 في تسع دول من الشرق الأوسط وشمال افريقيا برنامج "تقدم" الذي أطلقه بنك اتش اس بي سي " الشرق الأوسط المحدود والمجلس الثقافي البريطاني الذي يعمل على الجمع بين التعلم على الانترنت اسم ورش عمل تطبيقية قائمة على التفاعل بين المدرسين والمشاركين، وقامت ست دول مختلفة بالمشاركة وهي البحرين ومصر والكويت. ولبنان وقطر والامارات العربية المتحدة في السنة التجريبية المبادرة "تقدم" التي تضم 1234 طالبا و 80 معلما من 58 مدرسة بالشراكة مع الهيئات التعليمية المحلية في الإمارات.¹

✚ **المنح الدراسية للرواد الشباب الإماراتيين ورواد المستقبل:** ضمن هذا البرنامج الهادف لتكوين رواد الأعمال وتجهيزهم للمشاركة في التنمية المستدامة للاقتصاد الاماراتي، فقد تم توزيع منح دراسية بقيمة ما يقارب 109000 دولار وذلك لتمكين طلاب الجامعات وطلاب الدكتوراه للحصول على مبلغ 20000 درهم لتغطية الرسوم الدراسية للعام الدراسي 2015-2016 وقد قدمت هذه المنحة لـ 38 طالبا.

✚ **مد يد العون وتحسين فرص الوصول المحتاجين:** من بين المبادرات المساهمة في تحسين الظروف المعيشية وتنمية المجتمع كل من مبادرة بريق الأمل التطوعية في عام 2014 بميزانية استثمار 900000 ألف دولار المساعدة العائلات

¹ ثاري زهية، مرجع سبق ذكره، ص ص 241

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

الاحتاجة، وكذا حملة ساعدنا على مساعدة الآخرين بمشاركة 27 جمعية خيرية تقدم مشاريع منفصلة في الثمانية بلدان من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

 **منصات مصرفية لجمع التبرعات:** في مبادرة للمحافظة على البيئة وبالتحديد وادي الوريعة، قام بنك الفجيرة بعقد شراكة مع جمعية الامرات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة، حيث يستخدم البنك شبكة صرافاته الآلية لنشر التوعية يهدف الحفاظ على الوادي من خلال مساهمة تبرع العملاء الطوعية بدرهم واحد كلما سحبوا الأموال من الصرافات الآلية، كما يفتح البنك الفعّال للمتبرع للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من المساعدات للفئات المحتاجة.

4. عرض بعض النماذج لبنوك ومؤسسات ناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر في الإمارات العربية المتحدة

ومن أبرز البنوك والمشاريع والمؤسسات الناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر في الإمارات العربية المتحدة نجد:

- **بنك أبو ظبي الأول:** هو أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة وأحد أكبر المؤسسات المالية في العالم حيث يقدم مجموعة واسعة من الحلول والمنتجات والخدمات والتجارب المصرفية المصممة خصيصا لتناسب احتياجات عملائه، ويسعى البنك من خلال العروض المصرفية الاستراتيجية التي يوفرها لتلبية احتياجات عملائه في جميع أنحاء العالم ضمن مختلف مجموعات الأعمال المصرفية الرائدة التي تشمل الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والاستثمار.

واعتبارا من نهاية مارس في عام 2020، كان لدى بنك أبو ظبي الأول ما يقرب من 100 مليار دولار أمريكي من الأصول وقيمة سوقية تبلغ 20 مليار دولار أمريكي، وقع بنك أبو ظبي الوطني على " مبادئ خط الاستواء " ليكون بذلك أول بنك يتبنى هذه المبادئ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وينضم إلى أكثر من 22 مؤسسة عالمية أخرى في تطبيق مقارنة مسؤولة اتجاه المخاطر البيئية والاجتماعية فيما يتعلق بقرارات منح القروض والمهام الاستشارية للبنك. ويعد بنك أبو ظبي الأول من بين أوائل الموقعين على " إعلان دبي بشأن التمويل المستدام "، ويلتزم بشكل كامل بتضمين الاستدامة في ثقافته المؤسسية وبممارسة أعماله بطريقة مسؤولة، وتتوافق أهداف واستراتيجية الاستدامة في البنك مع رؤية أبو ظبي الاقتصادية 2032 ورؤية الإمارات¹.

أطلق "بنك أبو ظبي الأول" اكتتاب السندات الخضراء الأول والوحيد من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2010 بقيمة 221 مليون دولار، وأعقب ذلك سلسلة من السندات الخضراء الخاصة في عام 2020، ووضع البنك كذلك إطار عمل للتمويل المستدام يعكس عمق التزامه بترسيخ موقعه الريادي في قطاع التمويل المستدام، وتولى بنك أبو ظبي الأول مهام مدير حسابات أول إصدار للصكوك الخضراء والتسهيلات الائتمانية الخضراء في المنطقة،

¹ مرسلي دنيا، (2023/2022): دور التمويل الأخضر في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول (الإمارات العربية المتحدة - الصين - الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 175.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

وساهم البنك في توفير تسهيلات ائتمانية متجددة مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة لطيران الاتحاد، في خطوة هي الأولى من نوعها على مستوى قطاع الطيران العالمي، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما حقق نفس البنك إنجازاً جديداً، بإصداره الأول للسندات الخضراء المقومة بدولار هونج كونج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأول سندات خضراء بدولار هونج كونج من قبل مؤسسة مالية خارجية، وأعلن عن إصداره الخاص لسندات خضراء بقيمة 122 مليون دولار "هونج كونج" وبأجل استحقاق مدته 2 سنوات، ويحقق نتائج إيجابية في الربع الأول من 2020، حيث يمثل التمويل الأخضر عنصراً داعماً لنماذج الأعمال والاستثمارات والتشريعات المستدامة، ما يتماشى مع قيم بنك أبو ظبي الأول.¹

- **مدينة مصدر:** تعد مدينة مصدر، التي بدأت عام 2006، واحدة من أبرز المشاريع العمرانية المستدامة في الشرق الأوسط، إذ تعد من الشركات الرائدة في ممارسات الاستدامة، حيث تستخدم التكنولوجيا والطاقة الشمسية للمساعدة في تقليل استهلاك الطاقة والمياه للحفاظ على البيئة، كما يشمل التطوير مساحات تعليمية وترفيهية وسكنية وتجزئة وتصنيع ومساحات مكتبية تعمل بالطاقة المتجددة، فضلاً عن طريقة إنشائها بواسطة الألمنيوم والفولاذ المعاد تدويره بنسبة 100%، وعلى سبيل ذلك، في المنازل يتم ضمان استهلاك المياه باستخدام الأجهزة عالية الكفاءة ووحدات الدفع المنخفض التدفق وتعرفة المياه وأيضاً عدادات المياه الذكية وحتى المياه العادمة المعالجة، والتي يتم إعادة تدويرها لاحقاً لري النباتات. تضم مدينة مصدر مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، المنظمة الحكومية الدولية التي تدعم البلدان في انتقالها إلى مستقبل مستدام للطاقة، إلى جانب معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا الذي يهدف إلى تعزيز الاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتماشياً مع خطة دبي التي تهدف لجعلها مدينة ذكية ومستدامة، فإن المدينة المستدامة دبي التي بلغت تكلفة تطويرها 1.1 مليار درهم والكائنة في دبي لاند هي أولى خطوات هذه الخطة في الإمارة. أنشئ هذا المشروع الصديق للبيئة في عام 2015 ويمتد على مساحة تزيد عن 5 ملايين قدم مربع، وهو يركز على الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما يغطي جميع الجوانب للحفاظ على الطاقة وتوفير نمط حياة صحي لسكانه.²

- **مؤسسة كينو "Kino":** تأسست في دبي في عام 2017 وهي إحدى شركات شركة فيث كاييتال القابضة "Faith Capital Holiday"، حيث توفر شركة كينو تطبيقاً يقدم خدمات غسيل السيارات الصديقة للبيئة، حيث تقوم الشركة بتدريب موظفيها وفق أرقى المعايير، وإرسالهم لتنظيف سيارات العملاء بدلاً من الانتظار ضمن طوابير طويلة عند مراكز غسيل السيارات، وتلقت الشركة تمويلاً من ديتك فينشرز خلال شهر نوفمبر 2019، بعد حصولها على تمويل

¹ مرسلي دنية، مرجع سبق ذكره، ص 176.

² الموقع الإلكتروني: <https://www.bayut.com/mybayut/ar/> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/10 على الساعة: 21:32.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

بقيمة 150 ألف دولار أمريكي لمرحلة ما قبل التمويل الأولى من شركة ستارت أبس، كما تخطط الشركة لتوسيع نطاق أعمالها لتشمل في المرحلة الأولى مختلف أنحاء الإمارات، وبعدها في باقي أنحاء الخليج العربي¹.

المطلب الثاني: تعزيز الابتكار المالي في مصر ودوره في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر

سيتم في هذا المطلب التعرف على مبادرات تعزيز الابتكار المالي في مصر وعرض تجربة مصري التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، مع ذكر نماذج لبنوك ومؤسسات خضراء.

1. تعزيز الابتكار المالي في مصر

تعتمد معظم الدول المتقدمة والنامية الابتكار كاستراتيجية أساسية للتنمية المستدامة، وتصدر معظم تلك الدول سياسات وطنية للابتكار والتكنولوجيا لتدفع وتحفز نظام الابتكار الوطني ليصبح أكثر كفاءة، وقد أنشأت دول متعددة مجالس وهيئات عليا للابتكار وتعمل على إصدار الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للابتكار والتكنولوجيا ومتابعة تنفيذها².

حيث شهد قطاع الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية (FinTech) في مصر نمواً متسارعاً، مدعوماً باستراتيجيات البنك المركزي المصري للشمول المالي، بهدف الوصول لنسبة 77.6% من الشمول المالي بحلول نهاية 2025. يركز هذا التطور على البنية التحتية الرقمية، دعم الشركات الناشئة عبر مبادرات مثل فينتك مصر، وتطبيقات المدفوعات الإلكترونية، والتمويل المستدام لتعزيز النمو الاقتصادي³.

وتهدف الاستراتيجية المعتمدة في مصر إلى التوسع في استخدام الخدمات والمنتجات المالية، من خلال تعزيز الحلول الرقمية والابتكار، ودعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر بواسطة أدوات تمويل مستدامة، مع العمل على رفع الوعي المالي للمواطنين عبر برامج التثقيف والتعليم، وتعزيز الثقة في القطاع المالي من خلال حماية حقوق العملاء، ودعم نمو واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب الاستمرار في تطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية

كما نصح مشروع "تعزيز الابتكار من أجل إتاحة الخدمات المالية للجميع" الذي بلغ تمويله الإجمالي 300 مليون دولار في زيادة فرص حصول المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر في المناطق الأقل حظاً من التنمية في مصر على التمويل. وذلك من خلال توفير آليات تمويل مبتكرة مع تركيز خاص على النساء والشباب⁴.

¹ ورقة بحثية بعنوان: الأفق المستقبلية للشركات الناشئة 2021 في الإمارات العربية المتحدة، متاحة على الموقع الإلكتروني: <https://dtec.ae/wp-content/uploads/2021/02/Report-2021-AR.pdf> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/07 على الساعة: 19:00.

² هشام هدار، (2022): ورقة بحثية بعنوان: سياسات التكنولوجيا والابتكار في مصر، معهد التخطيط القومي، مصر، ص 09.

³ الموقع الإلكتروني: <https://www.cbe.org> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/13، على الساعة: 23:23.

⁴ موقع البنك الدولي، متاح على الموقع: <https://www.albankaldawli.org> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/13، على الساعة: 23:37.

2. التجربة المصرية في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر

تتمتع جمهورية مصر بفرص عديدة ومشجعة للانخراط ضمن إطار الاقتصاد الأخضر، لذا سعت الحكومة على العمل على تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال الآليات التالية¹:

الطاقات المتجددة

➤ تتضمن المستهدفات الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة السعي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة بحماية الموارد الطبيعية والاستغلال الرشيد لها التوسع في استخدام التكنولوجيا النظيفة، والتوسع في مشروعات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة والاستفادة من الإمكانات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها مصر من مصادر لإنتاج هذه الطاقة، مشيرة إلى أنه سوف يتم إنشاء أكبر محطة للطاقة الشمسية على مستوى العالم بمنطقة بنيان بأسوان والتي تضم 31 محطة تنتج 1550 ميغا وات بتكلفة 3.4 مليار يورو، إلى جانب إنشاء 14 مدينة جديدة من مدن الجيل الرابع والتي تعتمد بشكل كلي على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وذلك بمساحة 450 ألف فدان، موضحة أن برنامج عمل الحكومة يشمل كذلك على تشجيع التحول إلى الاقتصاد الأخضر في العديد من القطاعات.

➤ رفع نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة وتسعى مصر إلى تنفيذ خطط طموحة للربط الكهربائي مع دول المنطقة على نحو يجعل من مصر مركزاً للطاقة المتجددة في منطقتها، فضلاً عن الجهود المستمرة لرفع كفاءة استخدام الطاقة وخفض انبعاثات الكربون والميثان في قطاع البترول والغاز، جدير بالذكر تعديل استراتيجية الطاقة المتجددة لتستهدف نسبة 20% من إجمالي الطاقة المنتجة في عام 2022 واعتمد المجلس الأعلى للطاقة الاستراتيجية المصرية للطاقة حتى عام 2035 والذي يستهدف الوصول بنسبة مساهمة الطاقة المتجددة إلى 42% من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في عام 2035، وذلك على النحو التالي (22% خلايا شمسية . 14% رياح - 3 مراكز شمسية - 2% طاقة مائية).

➤ إعداد استراتيجية شاملة للهيدروجين حيث اتخذت مصر خطوات ملموسة للتوسع في إنتاج الهيدروجين وتوطين هذه الصناعة، في ظل الفرص الواعدة التي تمتلكها السوق المصرية في إنتاج الهيدروجين الأخضر، في ظل توافر مصادر الطاقة المتجددة والمساحات الواسعة من الأراضي الإقامة المشروعات وجذب الاستثمارات، بما يعزز رؤية الدولة للتحول إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة.

¹ جابر دهيمي، (2023): مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى التجربة المصرية والجزائرية، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف 01، سطيف، الجزائر، ص ص 96-98.

تشجيع انخراط القطاع الخاص

تبني العديد من المبادرات التي تتيح للقطاع الخاص الاستثمار في مجالات عدة مثل مشاريع تحويل المخلفات إلى طاقة والاستثمار في المخلفات الزراعية والاستغلال الاقتصادي الأمثل للمحميات الطبيعية، موضحة أن دور المؤسسات الداعمة والتمويلية هو دور رئيسي ويساهم في تسريع عجلة التقدم في كافة مجالات الاقتصاد الأخضر.

التمويل الأخضر

➤ السعي للتعاون مع صندوق المناخ الأخضر للاستفادة من آليات تمويل المشروعات الخاصة بالتخفيف والتكيف مع تغير المناخ وقد حصلت بالفعل على ثلاثة مشروعات اثنان في مجال التخفيف وآخر في مجال التكيف.

➤ انشاء سوق السندات الخضراء بهدف التصدي للتغيرات المناخية، ودعم نمو المشاريع الخضراء في مصر. وتعتبر السندات الخضراء من خيارات التمويل المتاحة لشركات القطاع الخاص وكيانات القطاع العام الراغبة في دعم الاستثمارات المناخية والبيئية، حيث أصدرت مصر أول سندات خضراء في المنطقة بقيمة 750 مليون دولار في سبتمبر 2020، وهو واحد من بين 3 إصدارات للسندات الخضراء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الأعوام الماضية.

إدارة المياه

اتخذت مصر عدة خطوات نحو التوجه للاقتصاد الأخضر من خلال مبادرة حياة كريمة وتنمية الريف المصري وتوفير مياه صالحة للشرب والصرف الصحي بالقرى الأكثر احتياجا، كما عملت على تبني استراتيجية تتناسب مع رؤية 2030 وتنفيذ استراتيجية متكاملة تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وتبطين الترع بهدف تحسين جودة الري والبيئة وجودة المنتج والمحافظة على الصحة العامة¹.

النقل المستدام

➤ زيادة الاعتماد على وسائل النقل النظيفة من خلال التوسع في شبكات المترو والقطارات وتوطين صناعة السيارات الكهربائية.

➤ كما يجري تدشين أول ميناء جاف بمدينة السادس من أكتوبر في إطار استراتيجية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الحيوية ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر. التوسع في مشروعات المياه التي تعزز الإدارة المستدامة للموارد المائية وتقلل الهدر، من خلال التوسع في محطات معالجة مياه الصرف لتصبح صالحة للزراعة، ومن أجل ذلك تم تنفيذ مشروعات منظومة مياه مصرف بحر البقر الذي يعالج يوميا 5.2 مليون متر مكعب من المياه لاستصلاح نحو 400 ألف فدان بشمال سيناء. وتعمل الدولة على تنفيذ النظم الزراعية المستدامة، واستصلاح نحو 1.5 مليون فدان الزيادة الرقعة الزراعية بنسبة 20% بحلول عام 2030.

¹ جابر دهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

3. دور البنوك المصرية في دعم مشروعات الاقتصاد الأخضر

فيما يخص القطاع المصرفي المصري اتجهت البنوك المصرية في الفترة الأخيرة إلى تنفيذ خطط طموحة تدعم نمو محفظة تمويلات المشروعات الخضراء، والمشروعات الأكثر حفاظاً على المناخ. أن دعم الصيرفة الخضراء التي تعنى توفير التمويل لدعم الطاقة النظيفة، وتمويل المشاريع البيئية يحتاج إلى حلول عملية مباشرة، حيث ان الصيرفة الخضراء قد تكون جزءاً من معايير تقييم البنك المركزي المصري للبنوك خلال الفترة المقبلة¹.

 **البنك الأهلي المصري:** فيما يخص المبادرات الخضراء للبنك الأهلي نذكر منها:

- يولى البنك اهتماماً كبيراً بتمويل المشروعات الداعمة للمناخ، والمشروعات الخضراء خاصة خلال السنوات الأخيرة.
- البنك يراعى الالتزام بالمعايير البيئية عند تقديم تمويلات خاصة بالمشروعات الضخمة.
- وقع البنك الأهلي عقوداً تمويلية جديدة مع العديد من الشركات التي بدورها تسعى لتحسين البيئة، وذلك بالتعاون مع وزارتي البيئة والبتروك بقيمة 60 مليون يورو.
- يستعد البنك لضخ تمويلات جديدة في مشروعات تخدم البيئة وتحافظ على المناخ وتحقق أهداف التنمية المستدامة.
- يسعى البنك الأهلي للحصول على جزء من قيمة تمويل البنك الدولي الموجه لهذا القطاع.
-  **بنك البركة مصر:** يولى بنك البركة مصر اهتماماً كبيراً بالحفاظ على البيئة وتشجيع المشروعات الخضراء من خلال:
- اعتماد البنك خطة لاستخدام الطاقة الشمسية في كل المعاملات بشكل كامل خلال السنوات المقبلة.
- يسعى البنك لزيادة حصته التمويلية في المشروعات الخضراء والداعمة للحفاظ على المناخ على الرغم من أنها أقل ربحية مقارنة بالقروض الموجهة للمشروعات التقليدية، مما يعكس الدور الاجتماعي الذي تقوم به البنك، ويحافظ على البيئة بشكل كبير.

- يقدم البنك مزايا إضافية للمشروعات صديقة البيئة، أبرزها تقديم دراسات جدوى متكاملة للمشروع، وتقديم الدعم والتدريب الفني، بالإضافة إلى وضع خطط تسويقية متميزة، وإتمام كل التراخيص اللازمة للمشروع.
- يستهدف بنك البركة الوصول بمحفظة قروض المشروعات صديقة البيئة بنهاية 2019 إلى 500 مليون جنيه.
- يعد أول بنك إسلامي يتعاون مع البنك الدولي في عدة مجالات مختلفة، ويسعى الحصول البنك على جزء من قيمة التمويل المقدم من البنك الدولي لدعم المناخ.

 **بنك مصر:** يتمتع بنك مصر برؤية مستقبلية لاحتياجات مصر من الطاقة ويضع دائماً ضمن أولوياته تنفيذ السياسات العامة للدولة في مجال التمويل والتسهيلات الائتمانية ومنها:

¹ عبد المنعم محمد إبراهيم الرفاعي وآخرون، (2019): دور البنوك في دعم الاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء في مصر، مجلة العلوم البيئية، المجلد 48، العدد 02، جامعة عين شمس، مصر، ص ص 455-458.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

➤ وقع بنك مصر وأونيرا لأنظمة الطاقة اتفاق تعاون لتمويل مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة القاهرة 23 نوفمبر 2014 لتمويل شراء أنظمة الطاقة الشمسية، ومن هنا أخذ المبادرة وقام بالتعاون مع أونيرا الأنظمة الطاقة ليصبح أول بنك في مصر يقدم للعملاء خدمات تمويل برامج الطاقة الجديدة والمتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية باعتبار أنها من أكثر الصناعات المرتبطة بالجماهير بما ينعكس إيجابياً على تشجيع ومساندة كافة شرائح المجتمع في كافة متطلباتها.

➤ رصد بنك مصر مبالغ تمويلية مختلفة لتمويل مشروعات الطاقة الشمسية طبقاً لخطة الدولة في توليد من 12 ألف إلى 15 ألف ميغا وات خلال العامين القادمين.

➤ يبلغ حجم الاستثمارات المتوقعة لسوق الطاقة الشمسية في مصر أكثر من 30 مليار جنيه طبقاً للخطة المطروحة من قبل وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة، وهو ما يتطلب إسهامات كبيرة من القطاع المصرفي في مصر.

يتفاوض مع البنك الدولي للحصول على جزء من قيمة القرض المقدم بقيمة 200 مليار دولار خلال الله سنوات المقبلة.

🇪🇬 **البنك الزراعي المصري:** صدر مؤخرًا القانون رقم 84 لسنة 2016 والذي ينص على أن يحول البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي إلى بنك قطاع عام يسمى (البنك الزراعي المصري) يتخذ شكل شركة مساهمة مصرية مملوك رأس مالها بالكامل للدولة، ويكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة، ومركزه الرئيسي مدينة القاهرة الكبرى، وتؤول له كافة حقوق البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ويتحمل بالتزاماته. كما حصل البنك الزراعي المصري على الشريحة الثانية من القرض المساند لدعم المركز المالي للبنك بقيمة 4 مليارات جنيه، وبذلك يكون البنك قد حصل على إجمالي القرض المساند المتفق عليه مع البنك المركزي وقيمه 5.6 مليار جنيه لتدعيم القاعدة الرأسمالية بالبنك، كما نجح البنك في معالجة ديون متعثرة مع نحو 18 ألف عميل بقيمة تصل إلى مليار جنيه، لتصل محفظة الديون المتعثرة لنسبة 14 % مقابل 20% يستهدف البنك خفضها إلى 10 % بنهاية يونيو 2018¹.

4. المشروعات الخضراء في مصر

يتم تنفيذ المشروعات الخضراء في عدة مجالات على النحو التالي:²

1.4. مشروعات خضراء للطاقة المتجددة والنظيفة: والتي من أبرزها ما يلي:

➤ على صعيد مشروعات الوقود الأخضر، تم توقيع 16 مذكرة تفاهم لإنتاج الأمونيا الخضراء والهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس حتى 2029 منها 9 مذكرات تم تحويلها إلى عقود فعلية، حيث تصدرت مصر الدول العربية وفقاً لعدد المشروعات المعلنة لإنتاج الهيدروجين الأخضر حتى عام 2022. فقد تم إنشاء أول مصنع

¹ عبد المنعم محمد إبراهيم الرفاعي وآخرون، (2019): مرجع سبق ذكره، ص 458.

² حماده محمد عبد الله قاسم، (2024): التحول نحو الاقتصاد الأخضر: التجربة المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد 03، جامعة بورسعيد، مصر، ص ص 142-148.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

لتحويل 4 ملايين طن من المخلفات إلى 300 ألف طن من الهيدروجين الأخضر، سنويا، باستثمارات تبلغ نحو 4 مليار دولار

➤ على صعيد مشروعات الطاقة الشمسية، تعد مصر ثاني أكبر دولة الإنتاج الطاقة الشمسية في أفريقيا في 2020، حيث تم إقامة المحطة الشمسية الحرارية بالكريمت في 2011 بإجمالي قدرة إنتاجية 140 ميغاوات. وجمع بنان الشمسي للخلايا الفوتو فولطية بأسوان في 2018، والذي وصل إجمالي استثماراته لنحو 2.2 مليار دولار، بإجمالي قدرة إنتاجية 1465 ميغاوات. ومحطة الخلايا الفوتو فولطية بكم امبو بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية في 2020، بإجمالي قدرة إنتاجية 26 ميغاوات. كذلك من المخطط توليد الكهرباء بتكنولوجيا الضخ والتخزين - جمل علاقة بالتعاون مع شركة ساينوها يدرو الصينية، بإجمالي استثمارات تقديرية تبلغ نحو 2.7 مليار دولار، وقدرة إنتاجية 2400 ميغاوات. فضلاً عن استخدام أنظمة التسخين الشمسي الحراري للمياه، حيث يبلغ إجمالي المساحات المركبة في مصر من السخانات الشمسية أكثر من 3900 ألف م².

➤ على صعيد مشروعات طاقة الرياح لإنتاج الكهرباء، تعد مصر ثالث أكبر دولة لإنتاج طاقة الرياح في أفريقيا في 2021، حيث تم إقامة مزرعة رياح الزعفرانة على عدة مراحل اعتباراً من عام 2001 بتعاون حكومي مع كل من ألمانيا والدنمارك وإسبانيا واليابان، بإجمالي قدرة إنتاجية 545 ميغاوات محطات مزرعة رياح جبل الزيت تضم المزرعة 3 محطات بالتعاون مع بنك التعمير الألماني وبنك الاستثمار الأوروبي والمفوضية الأوروبية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والحكومة الإسبانية، بتكلفة 12 مليار جنيه، بإجمالي قدرة إنتاجية 580 ميغاوات. ويجري تنفيذ محطة طاقة الرياح بمنطقة خليج السويس أول محطة قطاع خاص عن طريق شركة راس غارب لطاقة الرياح والتي تضم تحالف انجي الفرنسية - أوراسكوم المصرية - تويوتا اليابانية، بعقد قيمته 4.3 مليار جنيه، وإجمالي قدرة إنتاجية 250 ميغاوات.

➤ فيما يخص إنتاج الطاقة الكهربائية من حرارة باطن الأرض في مصر، تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الكهرباء والطاقة ووزارة البترول والثروة المعدنية، بهدف التخطيط لاستغلال طاقة حرارة باطن الأرض في مصر.

مشروعات الخضراء للنقل النظيف: والتي من أبرزها ما يلي:

➤ مشروع خطي ممتد من العاصمة الإدارية و6 أكتوبر بإجمالي تكلفة 2.7 مليار يوري وسيستفيد من مونوريل العاصمة الإدارية 600 ألف راكب يومياً، بينما سيستفيد من خط ممتد من 6 أكتوبر 650 ألف راكب يومياً.

➤ مشروع القطار الكهربائي السريع بإجمالي تكلفة 519.5 مليار جنيه، ويصل طول القطار نحو 2000 كم ويتكون من 3 خطوط بالإضافة إلى مشروع القطار الكهربائي الخفيف والذي تصل تكلفته إلى 44.9 مليار جنيه، وسيستفيد منه مليون راكب يومياً.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

- زيادة عدد السيارات المحولة للعمل بالغاز الطبيعي بنسبة 126.5%، حيث بلغت 472 ألف سيارة نهاية أكتوبر 2022 مقارنة بـ 208.4 ألف سيارة نهاية أكتوبر 2014. كما تم التعاقد على تحويل 2300 أتوبيس خلال الـ 8 سنوات بحيث يتقل العام بالقاهرة والإسكندرية للعمل بالغاز الطبيعي بتكلفة 1.4 مليار جنيه.
- تم إقامة 850 محطة لتموين السيارات بالغاز الطبيعي حتى مايو 2022 وجاري إقامة 150 محطة أخرى.
- تسعى مصر نحو التحول إلى مركز إقليمي لصناعة السيارات الكهربائية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.
- تنفيذ وزارة البيئة لبرنامج حملات لفحص عادم المركبات العمل على زيادة المركبات متطابقة المواصفات بيئياً.
- تشجيع استخدام النقل الجماعي والنقل غير الآلي عديم الانبعاثات دراجات هوائية - مشاة بإنشاء مسارات خاصة للمشاة والدراجات.
- تم التعاقد على مشروعات لوجستية، من بينها مشروع امتداد محطة تداول الحاويات كمحطة ثانية (2) بميناء شرق بورسعيد باستثمارات 500 مليون دولار، بجانب مشروع محطة متعددة الأغراض بميناء شرق بورسعيد بالشراكة مع تحالف سكاكي للاستثمار وريالينس لوجستيك باستثمارات تراكمية نحو 65 مليون دولار.
- ✚ **مشروعات خضراء للصرف الصحي المستدام:** والتي من أبرزها ما يلي¹ :
 - محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر، والتي تصل تكلفته الاستثمارية إلى مليار دولار بإجمالي طاقة إنتاجية تصل إلى 5.6 مليون م³ يومياً، تمثل أكبر محطة من نوعها في العالم وفقاً لموسوعة جينيس للأرقام القياسية.
 - محطة معالجة مياه الصرف الصحي بمنطقة الجبل الأصفر بتكلفة استثمارية بلغت نحو 7.8 مليار جنيه، بإجمالي طاقة إنتاجية تصل إلى 3.5 مليون م³ يومياً.
 - محطة تحلية مياه البحر بمدينة الجلالة بتكلفة استثمارية بلغت نحو 150 مليون دولار بإجمالي طاقة إنتاجية تصل إلى 150 ألف م³ يومياً.
- ✚ **مشروعات خضراء المياه الشرب النظيفة:** والتي من أبرزها ما يلي:
 - مشروع محطة تحلية مياه شرق مطروح الرملية 4 بطاقة 130/65 ألف م³ يوم محطة تحلية مياه البحر بشرم الشيخ بطاقة 30 الاف م³ 3 يوم.
 - توسعات محطة معالجة ثلاثية عرب أبو ساعد بطاقة 250 ألف م³ / 3 يوم علاوة على محطة معالجة ثلاثية مرسى مطروح بطاقة 60/30 ألف م³ / 3 يوم
 - محطة تحلية مياه البحر بمدينة الجلالة بتكلفة تصل إلى 150 مليون دولار، بإجمالي طاقة إنتاجية 150 ألف م³ يومياً.

¹ حماده محمد عبد الله قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 145.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

- مبادرة تحسين نوعية المياه من خلال تنفيذ عدد (12) رحلة حقلية لرصد نوعية المياه بالبحرين الأحمر والمتوسط والبحيرات المصرية.
- مشروع استخدام تقنية طبيعية مبتكرة لمعالجة المياه الجوفية الملوثة بالحديد.
- مشروع المنظومة الذكية لإدارة شبكات مياه الشرب وتقليل الفاقد بالأقصر.
-  **مشروعات خضراء للري المستدام:** والتي من أبرزها ما يلي¹ :
- تم تبطين ترع بطول 6271.6 كم، ضمن المشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع.
- الانتهاء من تحديث نظم الري بـ 1.02 مليون فدان من الأراضي الجديدة بنهاية يونيو 2021 كمرحلة أولى ضمن مشروع منظومة الري الحديث.
- متابعة الالتزام بالري الحديث بالأراضي الرملية، والتحول للري الحديث بمزارع قصب السكر.
- مشروعات كبرى لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بإجمالي 21 مليون م³ يوم.
- تطهير 22 ألف كم من المصارف، والتكريك بكميات حفر تصل إلى 10 مليون م سنوياً.
- تنفيذ شبكات الصرف المغطى في زمام 6 مليون فدان، وتحديد الشبكات في زمام 2.36 مليون فدان.
- مشروع لتطوير منظومة الري والصرف بواحة سيوة بشكل مستدام.
- الانتهاء من إنشاء قناطر أسبوط الجديدة، والعمل على إنشاء مجموعة قناطر ديروط الجديدة، تدعيم القناطر القائمة، وتحديث انظمة تشغيل البوابات.
- إحلال وتحديد محطات الري والصرف القائمة وإنشاء محطات جديدة لخدمة الزراعة والاحتياجات المائية المختلفة.
-  **مشروعات خضراء للزراعة المستدامة:** والتي من أبرزها ما يلي:
- زيادة مساحات الأراضي المستصلحة من 36.4 ألف فدان عام 2009 إلى 86 ألف فدان عام 2021.
- تم تنفيذ 320 مشروعاً زراعياً خلال 8 سنوات بأكثر من 42 مليار جنيه في مجالات منها ضمان الزراعة المستدامة ومكافحة التصحر والحد من آثار التغيرات المناخية.
- افتتاح مشروع مستقبل مصر للزراعة المستدامة مشروع الدلتا الجديدة على امتداد طريق محور روض الفرج - الضبعة الجديد، بتكلفة إجمالية 8 مليار جنيه، ويستهدف استصلاح مليون وخمسون ألف فدان من إجمالي 2.2 مليون فدان المساحة الإجمالية للدلتا الجديدة.
- مشروع الصويات الزراعية، بهدف زراعة الخمسة آلاف صوبة زراعية على مساحة 20 ألف فدان، اذ تبلغ المساحة 3 أفدنة لكل منها، بعضها 12 فدانا في الصوبة الواحدة.

¹ حماده محمد عبد الله قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 146.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

➤ مشروع استنباط المحاصيل الزراعية، حيث يتم تنفيذ مشروعات تسعى إلى استنباط محاصيل جديدة تتحمل درجة الحرارة والملوحة.

➤ مشروع الاستزراع المالي، والذي يتضمن مشروع إنشاء نظام كبير للاستزراع البحري بالمحافظات الساحلية من أجل تعويض انخفاض العائد من البحر المفتوح بسبب تغير المناخ مثل بركة غاليون بكفر الشيخ على مساحة 4000 فدان.

➤ مشروع التكيف في دلتا النيل للتغيرات المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، لدعم أنظمة حماية الأراضي المنخفضة في منطقة الساحل الشمالي ودلتا النيل.

➤ **مشروعات خضراء لتحسين البيئة:** والتي من أبرزها ما يلي¹:

➤ إلزام المصانع بوضع فلاتر على المداخل وتم ربطها بالشبكة القومية للرصد، بالإضافة إلى الاهتمام بمعالجة مياه الصرف الناتج عن الصناعات واستخدامه في التشجير. في مجال المخلفات الصلبة، تم تنفيذ بنية تحتية متميزة في عديد من المحافظات شملت مصانع تدوير، ومقالب ومدافن طبقاً لأحدث التكنولوجيات.

➤ تم رفع 280 مليون طن مخلفات بتكلفة 29.5 مليار جنيه، فضلاً عن توقيع عقود تشغيل منظومة المخلفات الجديدة في 5 محافظات بتكلفة 3 مليارات جنيه.

➤ إبرام عقدين لإنشاء وتطوير مصانع المعالجة والتدوير للمخلفات البلدية والمدافن الصحية ورفع التراكمات بمنظومة النظافة بتكلفة 4.2 مليار جنيه، بجانب مشروع إدارة مكون المخلفات الصلبة للتحكم في تلوث الهواء بالقاهرة الكبرى، والذي تبلغ تكلفته 126 مليون دولار، كما تم شراء أو رفع كفاءة 5000 معدة نظافة..

➤ المبادرة الرئاسية للتشجير 100 مليون شجرة، حيث سيتم تخصيص 3 مليارات جنيه للمبادرة خلال 7 سنوات، وتساهم وزارة التنمية المحلية بزراعة 80 مليون شجرة، بجانب استكمال وزارة البيئة وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة زراعة 20 مليون شجرة.

➤ العمل على مضاعفة النصيب العالي للفرد من المساحات الخضراء في مصر والذي يقدر 1.2 م² / فرد، بالإضافة إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحوالي 61.2 مليون طن سنوياً تكافئ 20% من إجمالي الانبعاثات السنوية الحالية لمصر.

➤ إنشاء مدن الجيل الرابع "مدن ذكية خضراء"، أبرزها العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة والمنصورة الجديدة.

➤ مشروعات حماية السواحل بتكلفة 4.2 مليار جنيه، وإنشاء محطات التحلية المياه، والري بالوسائل الذكية، ومعالجة الصرف الصحي.

➤ تحويل قناة السويس إلى قناة خضراء، باعتماد الوقود النظيف في كافة مرافقها.

¹ حماده محمد عبد الله قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص 147-148.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

➤ تحولت بمدينة شرم الشيخ إلى مدينة خضراء، حيث تم تدريب أطباء مستشفى المدينة على مواجهة الأمراض المرتبطة بالتغيرات المناخية، كما حصل أكثر من 180 فندقاً ومركزاً للغوص بالمدينة على العلامة الخضراء¹.

المطلب الثالث: تعزيز الابتكار المالي في المملكة العربية السعودية ودوره في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر

سيتم في هذا المطلب التعرف على مبادرات تعزيز الابتكار المالي في المملكة العربية السعودية وعرض تجربتها في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، مع ذكر نماذج لبنوك ومؤسسات خضراء.

1. تعزيز الابتكار المالي في المملكة العربية السعودية

يشهد قطاع التقنية المالية في المملكة نمواً سريعاً، مدفوعاً بالتطورات التنظيمية، والتحول الرقمي، والاستثمار في البنية التحتية المالية. وتهدف المملكة إلى ترسيخ مكانتها كمركز عالمي للتقنية المالية، من خلال تعزيز الابتكار، والشمول المالي، وتنويع الاقتصاد. تتبنى المملكة مبادرات تدعم الشركات الناشئة، والمدفوعات الرقمية، والخدمات المصرفية المفتوحة، وتقنيات البلوك تشين، مما يساهم في بناء منظومة مالية رقمية متطورة. يلعب هذا القطاع دوراً حيوياً في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وتحسين الكفاءة، وتعزيز النمو الاقتصادي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في التحول الرقمي والاقتصادي²، حيث تهدف "رؤية 2030" إلى تعزيز مكانة المملكة كإحدى الدول العشر الأولى على مؤشر التنافسية العالمية بحلول عام 2030، ويعتبر البحث والتطوير من المقومات الأساسية لتعزيز الابتكار وتحقيق مراكز متقدمة على مؤشرات التنافسية العالمية، ولاشك بأن نهج السعودية في تنمية أعمال البحث والتطوير عبر بناء جسور التعاون بين القطاعين العام والخاص، يمثل حجر أساس في تحسين القدرات الابتكارية للمواهب التقنية في الدولة، وأعلنت المملكة عن برنامج جديد لتعزيز البحث والتطوير والابتكار يهدف لرصد الناتج المحلي الإجمالي للدولة بـ 16 مليار دولار بحلول عام 2040، وتركز المبادرة على استثمار 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً على البحث والتطوير والابتكار، وتوفير فرص العمل في القطاعات التقنية³.

2. جهود المملكة العربية السعودية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر

تهدف المملكة العربية السعودية في ظل رؤيتها لعام 2030 إلى تنويع الاقتصاد ومزيج الطاقة لتقليل الاعتماد على النفط، وتحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. ولقد قامت بالفعل بإصلاح أسعار الطاقة، ووضع معايير لكفاءة الاستخدام مساهمة منها في تنفيذ عمليات خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة من السياسات، والتي تعد الأولى من نوعها سعياً إلى تحقيق تحول كبير في الاقتصاد الأخضر. كما

¹ حمادة محمد عبد الله قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 148.

² استراتيجية التقنية المالية، متاح على الموقع: <https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/strategies/fintech-strategy> تم

الاطلاع عليه يوم: 2026/04/14، على الساعة: 10:04

³ الموقع الإلكتروني: <https://www.asharqbusiness.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/14 على الساعة: 10:15.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

عززت خلال رئاستها لمجموعة العشرين العام 2020م من دورها الريادي تجاه القضايا الدولية المشتركة، والإسهام في حماية كوكب الأرض، ونتج من ذلك إصدار إعلان خاص حول البيئة لضمان مستقبل مستدام يحد من التدهور البيئي ويساهم في الحفاظ على التنوع الحيوي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإصلاحها، والحفاظ على المحيطات، وتشجيع توفر الهواء والماء النظيفين، والتعامل مع الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية الشديدة، ومعالجة التغير المناخي. وفيما يلي أبرز الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية في سبيل التحول إلى الاقتصاد الأخضر¹:

-الاقتصاد الأخضر الطاقة المتجددة في 7 أبريل 2010م تم إنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، بهدف بناء مستقبل مستدام للمملكة من خلال إدراج مصادر الطاقة الذرية والمتجددة ضمن منظومة الطاقة المحلية. وتشمل الطاقة المتجددة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المتحولة من النفايات والطاقة الجوفية الحرارية. وبدأت المدينة مشروع دراسة تأثير ربط محطات الطاقة المستدامة بالشبكة الكهربائية السعودية، وذلك بمشاركة الجهات ذات العلاقة بقطاع الطاقة الكهربائية، منها: الشركة السعودية للكهرباء، والشركة الوطنية لنقل الكهرباء، وهيئة تنظيم المياه والكهرباء. البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في المملكة أطلقت المملكة العربية السعودية استراتيجية للتنمية الوطنية الشاملة لدعم تنوع مصادر الطاقة، ولتحقق هدف الوصول إلى 45.3 جيغا واط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2020م، و5.9 جيغا واط بحلول عام 2030م، و54 جيغا واط بحلول عام 2040م. كما تعمل المملكة على مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي لاستثمار القطاع الخاص في مصادر الطاقة المتجددة وتوطين الصناعة بتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وضمان القدرة التنافسية للطاقة المتجددة من خلال تحرير سوق المحروقات تدريجياً.

-تبنت المملكة مبادرة الاقتصاد الدائري للكربون وأبرزتها في أهم المحافل العالمية، وفي مقدمتها قمة قادة مجموعة العشرين 2020م التي عقدت في العاصمة الرياض، تأكيداً لدورها الفاعل في مبادرات إدارة الانبعاثات والتحول إلى الطاقة النظيفة، من خلال:

- تهدف المبادرة في المملكة إلى تحويل الانبعاثات الكربونية إلى مواد أولية أو معاد تدويرها، ببناء نظام اقتصادي مستقل وقائم بذاته، من خلال الركائز الأربع لمفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، المتمثلة في (الحفض، وإعادة الاستخدام، والتدوير، والإزالة).

¹ جمعية الاقتصاد السعودية، 2022، تقرير حول الاقتصاد الأخضر ص ص 16 - 21، متاح على الموقع: <https://sea.org.sa/wp-content/uploads/2022/05/Egreen.pdf> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/11 على الساعة: 00:59.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

- منح رئاسة المملكة لمجموعة العشرين الأولوية لإدارة انبعاثات الغازات، ضمن جدول أعمال مجموعة عمل ريادة المناخ للمجموعة، وذلك بهدف تكريس الاهتمام بتطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون لتجاوز التحديات التي تواجهها بعض القطاعات في ضبط الانبعاثات، مع مراعاة الموارد والطموحات الاقتصادية والمناخية.
- دعت المملكة دول العالم للتعاون في تبني الاقتصاد الدائري للكربون للوصول إلى ما تطمح إليه الدول في مجال الحياد الكربوني المتوائم مع اتفاقية باريس للمناخ، والمتوافق مع الطموحات والتطلعات التنموية لكل دولة .
- إصدار إعلان خاص حول البيئة - خلال رئاسة المملكة لمجموعة العشرين - لضمان مستقبل مستدام يحد من التدهور البيئي ويساهم في الحفاظ على التنوع الحيوي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإصلاحها، والحفاظ على المحيطات، والتشجيع على توفير الهواء والماء النظيفين، والتعامل مع الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية الشديدة، ومعالجة التغير المناخي.
- إنشاء "مجلس للمحميات الملكية" يشمل ستة مواقع بالمملكة، بهدف الحفاظ على الاقتصاد الأخضر الغطاء النباتي وزيادته، وتنظيم الحركة داخل المحميات، بما لا يضر بالقرى والهجر وأماكن المواطنين داخل نطاقه، ولتنمية المحميات الطبيعية عبر اتساع نطاق رقعتها الجغرافية من 4 % إلى أكثر من 14 % مع المحافظة على البيئة الطبيعية والنباتية والحياة الفطرية وتكاثرها وإنائها والحد من الصيد والرعي الجائر ومنع الاحتطاب.
- أعلن سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في 27 مارس 2021م عن مبادرتي "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر"، وسيتم العمل من خلال المبادرة الأولى على رفع الغطاء النباتي، وتقليل انبعاثات الكربون، ومكافحة التلوث وتدهور الأراضي، والحفاظ على الحياة البحرية، وبالتالي تقليل الانبعاثات الكربونية بأكثر من 4 % من الإسهامات العالمية، وذلك من خلال مشاريع الطاقة المتجددة التي ستوفر 50 % من إنتاج الكهرباء داخل المملكة بحلول عام 2030م، ومشاريع في مجال التقنيات الهيدروكربونية النظيفة التي ستحمو أكثر من 130 مليون طن من الانبعاثات الكربونية، إضافة إلى رفع نسبة تحويل النفايات عن المرامد إلى 94 % .وضع استراتيجية وطنية للبيئة تشمل 64 مبادرة لإعادة هيكلة قطاع البيئة ليتواءم مع اتساع المملكة وتنوع بيئاتها، ومواكبة النمو الكبير في القطاعات المؤثرة في البيئة من خلال إطلاق خمسة مراكز بيئية متخصصة وممكنة، وهي: المركز الوطني للالتزام البيئي، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، والمركز الوطني لإدارة النفايات، والمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، والمركز الوطني للأرصدة لتعزيز الالتزام البيئي وخفض تكلفة التدهور البيئي، إضافة إلى إنشاء صندوق البيئة لدعم استدامة قطاع البيئة، والعمل مع وزارة الداخلية لتأسيس القوات الخاصة للأمن البيئي.¹

¹ جمعية الاقتصاد السعودية، 2022، تقرير حول الاقتصاد الأخضر ص 20، متاح على الموقع: <https://sea.org.sa/wp-content/uploads/2022/05/Egreen.pdf> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/11 على الساعة: 00:59.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

كما اعتمد نظام بيئي جديد متوافق مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية، وتم إعداد نظام جديد لإدارة النفايات ونظام الأرصاد نجح فريق من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في تصميم وتصنيع أول سيارة شمسية (عربية) تسجل في نظام SAE الأمريكي، وهي السيارة (وهج) التي شاركت نسختها الأولى بنجاح في السباق الشمسي بأستراليا عام 2011م.¹

تم إطلاق حملة للمعيشة البيئية المستدامة في مدينة جدة، وهي ترجمة لمبادرة الخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة (بيئتي علم أخضر وطن أخضر) التي أطلقتها الجمعية البيئية السعودية ومجموعة يونيلفر بمشاركة أمانة مدينة جدة، وتهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الاهتمام بالبيئة، وتبني حلول بيئية لمشكلات التلوث الناجمة عن المواد الصناعية، والعمل على تدوير النفايات والمخلفات، ومحاولة تنمية تقنية الطاقة الخضراء وربطها بالاقتصاد الأخضر.

من الجهود التي بذلتها المملكة مواجهة خطر النفايات، ليس بالتخلص منها فقط، بل للإفادة منها من خلال إنشاء ثلاثة مصانع طاقتها السنوية 65 طنًا، كما ركزت جهودها على تحويل وتصنيع النفايات الورقية والبلاستيكية والمعدنية والعضوية .

- الاقتصاد الأخضر كفاءة الطاقة تم إنشاء المركز السعودي لكفاءة الطاقة بقرار مجلس الوزراء رقم 363 وتاريخ 24 ذو القعدة 1431هـ القاضي بتحويل البرنامج الوطني (المؤقت) لإدارة وترشيد الطاقة بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية إلى مركز وطني دائم في إطار التنظيم الإداري للمدينة يسمى (المركز السعودي لكفاءة الطاقة)، بهدف ترشيد ورفع كفاءة استهلاك الطاقة، وتوحيد الجهود بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال مما يسهم في المحافظة على الثروة الوطنية من مصادر الطاقة ودعمها، بما يعزز التنمية والاقتصاد الوطني، وتحقيق أدنى مستويات الاستهلاك الممكنة بالنسبة للنتائج الوطني العام والسكان.

- بدء تشغيل محطات تحلية المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية في كل من الخفجي وينبع، كما أن المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بصدد إنشاء محطات أخرى في كل من: حقل وضبا وجزر فرسان؛ بهدف مساندة المحطات القائمة التي تعمل بالوقود، ولتكون محطات بديلة لها على المدى البعيد. إقامة المؤتمر العالمي الخامس "بيئة المدن 2015 من نفايات إلى طاقة" الذي عقد خلال الفترة من 5-7 مايو 2015م في جامعة طيبة بالمدينة المنورة، بتنظيم مشترك بين أمانة منطقة المدينة المنورة ومدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة وبلدية دبي ومركز البيئة للمدن العربية، وبدعم من منظمة المدن العربية. وهدف المؤتمر إلى إتاحة الفرصة لمسؤولي المدن للالتقاء وتبادل

¹ جمعية الاقتصاد السعودية، 2022، تقرير حول الاقتصاد الأخضر ص 20، متاح على الموقع: <https://sea.org.sa/wp-content/uploads/2022/05/Egreen.pdf> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/11 على الساعة: 00:59.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

الخبرات ومناقشة الأفكار والحلول التي من شأنها تحويل النفايات إلى طاقة، وتسهيل الضوء على أفضل الممارسات والتجارب العالمية في مجال النفايات وتحويلها إلى طاقة.

وقعت المملكة العربية السعودية في بداية عام 2010م عقداً من ثلاث مراحل لتوليد 10 ميغاواط من الخلايا الشمسية بتقنية النانو لإنتاج مياه بسعر 33 هللة لكل كيلوواط في الساعة بتكلفة أقل لكل متر مكعب، على أن يتم استخدام خاليا شمسية مركزة ضمن المرحلة الثالثة¹.

3. عرض نماذج لبنوك خضراء في المملكة العربية السعودية

من أبرز البنوك الخضراء في المملكة العربية السعودية ما يلي:

- **البنك المركزي السعودي:** شكل البنك المركزي السعودي فريقاً داخلياً للوقوف على أبرز التغييرات في المعايير والممارسات الدولية لفهم وتحليل كيفية إدارة الشركات المالية للمخاطر المتعلقة بالمناخ. كما استثمرت المملكة في العديد من المشاريع البيئية المتمثلة في المباني الخضراء وحماية الحياة البحرية، إضافة إلى زيادة حجم وعدد المحميات الطبيعية. كما أطلقت المملكة مبادرة "السعودية الخضراء" في مارس 2021 بهدف رفع الغطاء النباتي، وتقليل انبعاثات الكربون، ومكافحة التلوث وتدهور الأراضي، والحفاظ على الحياة البحرية.²

- **بنك الجزيرة:** بنك الجزيرة هو أحد المؤسسات المالية الرائدة والأسرع نمواً على مستوى المملكة العربية السعودية. ويعمل بنك الجزيرة بهدف تقديم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء، والتي تتضمن الخدمات المصرفية للأفراد والشركات وخدمات الخزينة والخدمات المصرفية الخاصة، بالإضافة إلى خدمات التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والخدمات الاستثمارية والوساطة المقدمة من خلال الشركات التابعة لبنك الجزيرة. ويتم اعتماد كافة المنتجات والخدمات المصرفية والإشراف عليها من قبل لجنة شرعية مستقلة، بينما يتم تقديمها إلى العملاء من قبل فريق متخصص من موظفي البنك ذوي المهنية والكفاءة العالية.

تأسس بنك الجزيرة كشركة سعودية مساهمة عامة، وتتماشى رحلة الاستدامة في بنك الجزيرة بشكل وثيق مع أهداف الرؤية الوطنية الطموحة "المملكة 2030"، حيث يحرص البنك على الاستفادة من الفرص الجديدة وغير المسبوقة التي نشأت من خلال هذه الأهداف.

¹ جمعية الاقتصاد السعودية، 2022، تقرير حول الاقتصاد الأخضر ص 21، متاح على الموقع: [https://sea.org.sa/wp-](https://sea.org.sa/wp-content/uploads/2022/05/Egreen.pdf)

[content/uploads/2022/05/Egreen.pdf](https://sea.org.sa/wp-content/uploads/2022/05/Egreen.pdf) تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/11 على الساعة: 00:59.

² الأخضر بن عمر، (2022): التحول نحو المصارف الخضراء بين الواقع والمأمول على ضوء التجارب العربية، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 02، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، الجزائر، ص 400.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

وفي الوقت الذي يتم لإعداد لعالم الغد المتصل، واصل بنك الجزيرة المساهمة في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال دوره الفعال كإحدى المؤسسات المالية الرائدة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية. في هذا الإطار، يولي بنك الجزيرة الأولوية القصوى لأهداف برنامج تطوير القطاع المالي FSDP-13 في برنامج تحقيق الرؤية VRPs، وهي خرائط طريق مع خطط زمنية وأهداف مرحلية محددة ومؤشرات أداء رئيسية معتمدة، لضمان تحقيق للأهداف الشاملة لرؤية المملكة 2030. يتضمن برنامج تطوير القطاع المالي تصوراً للنمو المطرد لقطاع الخدمات المصرفية والمالية، الذي يشهد حالياً تحولاً سريعاً. ويساهم بنك الجزيرة في تحقيق الأهداف الشاملة للبرنامج، والتي تتمثل في تنمية وتنويع الاقتصاد، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، والتحول إلى مجتمع غير نقدي مدعوم بالبنية التحتية والتقنيات الرقمية التي يسهل الوصول إليها. وبصفته مشاركاً فاعلاً في برنامج تطوير الخدمات المصرفية والمالية، يساهم بنك الجزيرة في إرساء أساس قوي لضمان استدامة قطاع الخدمات المصرفية والمالية في المملكة على المدى الطويل.¹

- **بنك ساب:** أطلق البنك السعودي البريطاني (ساب) منتج الودائع الخضراء المتوافق مع الشريعة الإسلامية محققاً الأولوية في طرح هذا المنتج الفريد من نوعه في المملكة، والذي يتيح للعملاء من الأفراد والشركات القدرة على إيداع أموالهم بهدف استخدامها لتمويل المبادرات الخضراء بعوائد تنافسية واستثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل، وسيتمكن العملاء من الاطلاع على المجالات التي تدعمها أموالهم بشكل ربع سنوي، ويمكنهم إدارة حساباتهم الخضراء ببساطة كوديعة عادية. ويستهدف المنتج تمويل المبادرات والمشاريع المتعلقة بالاستدامة مثل الطاقة المتجددة والنقل المستدام والإدارة المستدامة للمياه والتكيف مع التغير المناخي.²

¹ تقرير الاستدامة لبنك الجزيرة، 2023، متاح على الموقع: <https://www.aljazirabank.com>. تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/14، على الساعة: 10:44.

² الموقع الإلكتروني للبنك: <https://www.sab.com> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/14، على الساعة: 10:25.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

المبحث الثالث: واقع الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر وسبل تفعيله

في ظل التحديات البيئية والاقتصادية الراهنة، برز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي تسعى إليه الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر النمو، ويُعدّ الابتكار المالي من الآليات الحديثة التي يمكن أن تدعم هذا التوجه من خلال توفير أدوات تمويل ملائمة للمشاريع البيئية، غير أن هذا المجال يطرح العديد من الإشكاليات المرتبطة بمدى جاهزية المنظومة المالية لتبني هذه الأدوات. وعليه سيتم من خلال هذا المبحث عرض واقع الابتكار المالي في دعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر وسبل تفعيله.

المطلب الأول: الابتكار المالي في الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى مواكبة التغيرات والمستجدات في مجال الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية، ومن أهم الابتكارات المالية المعتمدة في الجزائر والتي تسعى إلى تدعيمها وتعميمها وهذا لما لها من فوائد على المؤسسات والأفراد بصفة خاصة وعلى الدولة بصفة عامة ما يلي:

 **منصات التمويل التساهمي:** عرف التمويل التساهمي الصادر في العدد 68 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2023/10/25 في النص التنظيمي للجمهور للتمويل التساهمي، والذي سيسمح بتمويل المشاريع، وذلك عبر المنصات الرقمية، على أنه "كل مشروع ممول من طرف الجمهور يهدف إلى تجسيد أي مبادرة لها تأثير اقتصادي أو اجتماعي أو بيئي أو ثقافي. ويكلف مستشار الاستثمار التساهمي بـ: "إنشاء وإدارة، عبر الإنترنت، منصات الاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي واستثمار أموال الجمهور في مشاريع استثمارية تساهمية. حيث تأخذ الأموال المستثمرة في مشروع استثماري تساهمي شكل الاكتتاب في قيم منقولة أو منتجات مالية يقوم بإصدارها صاحب المشروع الاستثماري التساهمي".¹

ولقد قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها "COSOB"² الجزائرية بمنح الاعتماد النهائي لشركة ينفيستي في مارس 2025 لتشغيل أول منصة للتمويل التساهمي "كراود فاندنغ"، والتي تعد مصدرا بديلا للتمويل يتناسب مع المؤسسات الناشئة والمصغرة وأصحاب المشاريع المبتكرة، حيث تتيح جمع التمويل من الجمهور بسرعة عبر منصة رقمية، مما يساهم في تحسين البيئة الحاضنة لهذه المؤسسات.

 **منتجات الصيرفة الإسلامية:** حاولت الجزائر كغيرها من الدول تبني التمويل الإسلامي بغية الاستثمار بصيغ تمويل توافق الشريعة الإسلامية من جهة ومحاولة منها لتقليل الاكتناز، حيث سعت إلى وضع النظام رقم 20-02 والذي حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. حيث حدد

¹ النظام رقم 23-01 (12 أبريل 2023)، يحدد شروط اعتماد وممارسة المستشارين في ميدان الاستثمار التساهمي ومراقبتهم، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، الصادرة في 25 أكتوبر 2023، العدد 68، ص 14.

² COSOB: La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

بنك الجزائر منتجات الصيرفة الإسلامية التي تخضع لترخيصه فيما يلي: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، وحسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار،¹ ويوضح الجدول أدناه طبيعة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وحصة البنوك العمومية والخاصة منها:

جدول رقم (01-02): منتجات التمويل الاسلامي للفترة من 2020 إلى 2023

مليار دينار؛ نهاية الفترة				
2023	2022	2021	2020	منتجات التمويل
139.5	129.7	130.7	132.3	المراجعة
4.2	2.0	1.1	1.2	المشاركة
8.3	7.6	6.0	4.9	المضاربة
100.4	86.5	83.9	82.7	الإجارة
18.7	153.9	133.1	74.7	السلم
18.5	14.3	11.1	6.6	الاستصناع
458.5	393.9	365.9	302.3	المجموع الكلي
%4.7	%1.6	%0.5	%0.1	حصة المصارف العمومية
%95.3	%98.4	%99.5	%99.9	حصة المصارف الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات (تقرير بنك الجزائر، 2023، ص 63 وتقرير بنك الجزائر، 2024، ص 57)، متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/10 على الساعة: 13:02.

يعكس الجدول تطور منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020-2023)، حيث ارتفع الحجم الإجمالي من 302.3 مليار دينار إلى 458.5 مليار دينار، وهو ما يدل على تنامي الطلب على هذا النوع من التمويل وتزايد اهتمام النظام المصرفي به. ويُفسّر هذا النمو بتوجه السلطات نحو تعزيز الشمول المالي واستقطاب المدخرات خارج القنوات التقليدية، إضافة إلى تنامي الوعي بأهمية الصيرفة الإسلامية كبديل تمويلي.

فمن حيث هيكلية المنتجات، تبرز صيغة المراجعة كالأداة المهيمنة دون منازع، إذ استحوذت على الحصة الأكبر طوال الفترة، رغم تسجيلها تراجعاً طفيفاً في السنوات الوسطى قبل أن تعاود الارتفاع في 2023. ويعكس هذا الاعتماد

¹ عبد الحميد بوالودين، (2023): الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر، مؤتمر تيازة الدولي للمالية الإسلامية، بنك الجزائر، المنعقد يوم 20 فيفري، تيازة الجزائر، ص 06.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

الكبير على المراجعة توجه المصارف نحو الصيغ الأقل مخاطرة والأكثر وضوحاً من حيث العوائد، على حساب الصيغ التشاركية التي تتطلب مستوى أعلى من إدارة المخاطر.

في المقابل، تُظهر صيغ التمويل التشاركي مثل المشاركة والمضاربة نمواً تدريجياً، وإن ظل محدود الحجم، حيث ارتفعت قيمتها بشكل بطيء مقارنة بباقي الأدوات. ويشير ذلك إلى بداية تحول محتشم نحو تمويل قائم على تقاسم المخاطر، إلا أن هذا التوجه لا يزال بحاجة إلى بيئة تنظيمية ومؤسسية أكثر دعماً لتشجيع انتشاره.

كما سجلت صيغتا الإجارة والاستصناع تطوراً ملحوظاً، خاصة الإجارة التي عرفت نمواً مستقراً، ما يعكس توسع تمويل الأصول والاستثمارات، في حين يدل ارتفاع الاستصناع على تحسن نسبي في تمويل المشاريع الإنتاجية. وعلى العكس من ذلك، تميزت صيغة السلم بتذبذب كبير، حيث ارتفعت بشكل لافت ثم شهدت انخفاضاً حاداً في 2023، وهو ما يمكن تفسيره بارتباطها بقطاعات موسمية مثل النشاط الفلاحي.

أما من حيث هيكل السوق، فتُظهر البيانات هيمنة واضحة للمصارف الخاصة التي استحوذت على النسبة الأكبر من التمويل الإسلامي، مقابل حضور ضعيف للمصارف العمومية رغم تحسن حصتها تدريجياً. ويعكس ذلك تفاوتاً في سرعة تبني هذا النوع من التمويل بين القطاعين، مما يستدعي تعزيز دور البنوك العمومية لتوسيع قاعدة التمويل الإسلامي ودعم الابتكار المالي في الجزائر.

 **العملات الافتراضية:** منع المشرع الجزائري العملة الافتراضية وهذا بموجب المادة 117 من القانون رقم 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، حيث منع جميع أوجه التعامل بها، ومنع شرائها وبيعها مقابل العملات الرسمية أو استعمالها كأداة للوفاء كما أن مجرد حيازة هذه العملة في المحافظ الإلكترونية لتخزينها دون تداولها يعد مخالفة يعاقب عليها القانون.¹

 **الدينار الرقمي الجزائري:** ومحاولة من طرف الدولة الجزائرية لمواكبة المستجدات في مجال الصيرفة والرقمنة تم اعتماد عملة رقمية تحت مسمى الدينار الرقمي الجزائري، والتي نصت عليه المادة 2 من القانون رقم 09-23 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 12 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي.²

وتهدف هذه الخطوة إلى مواكبة التطور في مجالات الانفتاح الاقتصادي، كما تعد محاولة لدعم مساعي الجزائر للانضمام إلى مجموعة "البريكس" للاقتصادات سريعة النمو نهاية 2023.

 **ابتكارات التكنولوجيا المالية:** يعد الدفع الإلكتروني من أهم الابتكارات المالية التي تسعى دولة الجزائر لتعميمها في مختلف المؤسسات ومن أهم وسائل الدفع التي اعتمدت عليها ما يلي:

¹ فريدة حداد، عبد الحق قويس، (2021): العملة الافتراضية في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 03، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 385

² الموقع الرسمي لوزارة المالية، متاح على الموقع: <https://www.mf.gov.dz> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/08 على الساعة: 14:50.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

➤ **نشاط الدفع عبر الأنترنت والدفع عبر جهاز TPE:** بدأ الدفع عبر الأنترنت ببطاقة CIB والدفع عبر جهاز TPE رسمياً في الجزائر، في أكتوبر 2016 حيث اقتضت هذه الخدمة في المرحلة أولى على كبار المفوترين: كشركات توزيع المياه والطاقة (غاز وكهرباء) وشركات الهاتف الثابت والمحمول وشركات التأمين والنقل الجوي وبعض الإدارات. إلا أنه فيما بعد تم تعميم الدفع عبر الأنترنت ليشمل 475 تاجراً هم أعضاء في نظام الدفع عبر الأنترنت عن طريق بطاقة ما بين البنوك، حيث بلغ العدد الإجمالي للمعاملات منذ إطلاق الدفع عبر الأنترنت 38,378,545 معاملة.

➤ **الدفع عبر الهاتف المحمول:** تم فتح خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول رسمياً في الجزائر في سنة 2022، حيث اقتضت في المرحلة الأولى على فتح الخدمة بين البنوك فقط.

المطلب الثاني: تجربة الجزائر في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق لتطور البنية القانونية والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر، والمشاريع المنجزة في إطاره، وأهم البرامج الصديقة للبيئة في الجزائر، وكذلك دور البنوك في دعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

1. تطور البنية القانونية والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر

باشرت الجزائر فور استقلالها سنة 1962 مجموعة من الإصلاحات التشريعية للحفاظ على مواردها الطبيعية كالتأمين على الموارد الطبيعية ومباشرة التنمية الصناعية بالاعتماد الكبير على المحروقات، غير أن الأزمة النفطية منتصف الثمانينات جعلت من الجزائر تتبنى إصلاحات اقتصادية لتقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي في هذه المرحلة بدأ الاهتمام البيئة ولكن بشكل محدود من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لحماية البيئة (1984)، لكن التشريعات البيئية كانت ثانوية مقارنة بالأولويات الاقتصادية، غير أن الإصلاحات المتوالية بدأت تظهر الاهتمام المزاي بالتوجه نحو التنمية المستدامة من خلال الإصلاحات التالية¹:

❖ الأزمة السياسية والاقتصادية (1990-2000) التحديات والإصلاحات:

شهدت الجزائر أزمة سياسية واقتصادية حادة في التسعينيات، كما أثر على استقرار التشريعات الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي (1994-1998) فرضت إصلاحات هيكلية، بما في ذلك تحرير الأسعار وخصخصة بعض القطاعات العامة التشريعات البيئية بدأت تأخذ شكلاً أكثر تنظيماً مثل قانون حماية البيئة (1990)، الذي ركز على مكافحة التلوث وإدارة النفايات، لكن تطبيق هذه القوانين كان ضعيفاً بسبب الأزمة السياسية. لم يكن هناك تركيز واضح على الاقتصاد الأخضر، حيث كانت الأولوية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي.

¹ منى جعفر، طارق قدوري، (2025): التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر - سياسات حكومية خضراء-، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 81-82.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

❖ القرن الحادي والعشرون (2000-2020) التوجه نحو التنمية المستدامة مع تحسن أسعار النفط:

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، استثمرت الجزائر في مشاريع البنية التحتية والسياسات الاجتماعية بدأت التشريعات تركز على التنمية المستدامة، مع إصدار الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة التي تمتد ما بين 2001-2011)، قانون البيئة والتنمية المستدامة (2003) شكل إطارا قانونيا لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، مع التركيز على قطاعات مثل الزراعة، الغابات، والمياه، أطلقت مبادرات لدعم الطاقة المتجددة، مثل البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة (2011-2030)، الذي يهدف إلى إنتاج 22,000 ميغاواط من الطاقة المتجددة بحلول 2030، مع التركيز على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح قانون المحروقات الجديد (2019) شجع الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة، مع تضمين بنود تعزيز كفاءة الطاقة والحد من الانبعاثات.

❖ الفترة الحالية (2020-2025) خطة إنعاش الاقتصاد والاقتصاد الأخضر:

أعلن الرئيس عبد المجيد تبون في 2020 عن خطة إنعاش اقتصادي تركز على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات تضمنت المخططة إصلاحات تشريعية لتعزيز الاستثمار الأخضر، مثل قانون الاستثمار الجديد (2022)، الذي رفع القيود على الملكية الأجنبية وشجع الاستثمارات في القطاعات الخضراء التشريعات الحديثة، مثل قانون النقد والقرض (2023)، تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتسهيل التمويل للمشاريع الصديقة للبيئة. تم إدماج الاقتصاد الأخضر في الخطة الخماسية (2020-2024)، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية مثل الزراعة المستدامة، إدارة المياه، والسياحة البيئية¹.

2. المشاريع المنجزة في إطار الاقتصاد الأخضر في الجزائر

قامت الجزائر بإنشاء العديد من المشاريع التطوير الاستثمار في الطاقات المتجددة والتحكم في الطاقة وحماية البيئة ومن هذه المشاريع:²

- مركز تنمية الطاقات المتجددة والذي انشئ سنة 1988 وكانت مهمته تطوير المعدات الشمسية وإدخال أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- المركز الهجين للطاقة الشمسية والغاز الطبيعي بحاسي الرمل حيث يعمل هذا المركز على إنتاج الطاقة الشمسية وحرق الغاز وتصل قدرة انتاجه 150 ميغا واط وبعد هذا المشروع التابع لشركة نبال (سونلغاز - سوناطراك) أول مشروع من نوعه في العالم؛
- مزرعة تعمل بطاقة الرياح تشرف عليها مؤسسة نبال حيث تزود هذه المزرعة 18 قرية بالجنوب بالكهرباء؛

¹ منى جعفر، طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص 82.

² تيايبي رضا، مرنيش حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 315-316.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

- المجمع الهيدروليكي بسد بني هارون والذي يوفر حوالي 960 مليون متر مكعب من الماء؛
 - كما تم انشاء حوالي 16 محطة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية تنتج ما يقارب 600 ميغا واط على المستوى الوطني وتوزع على 26 ولاية.
- مما سبق يظهر اهتمام الجزائر بالطاقات المتجددة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر لتنويع الاقتصاد الوطني والتحرر من التبعية للمحروقات واعتماد بدائل اقتصادية تتماشى والمتطلبات البيئية المستقبلية.
- وقد أنشأت لهذا الغرض هيكلًا مؤسسيًا متكاملًا، يشمل:
- آليات التخطيط والتوجيه تظهر من خلال اللجنة الوطنية للمتغيرات المناخية وهي تتولى توطيد السياسات الوطنية وتهيئة التقارير الدولية. إلى جانبها، اللجنة الوطنية للانتقال الطاقي تركز على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة. أما التنفيذ والتشغيل، فهنا تدخل عدة جهات فالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تفتح الباب الرئيسي للاستثمارات والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة تدير برامج كفاءة الطاقة.
- أما الشركة الجزائرية لطاقة الرياح متخصصة في تطوير مشاريع طاقة الرياح. ثم هناك سونلغاز، التي تتحكم فعليًا في قطاع توزيع الكهرباء وتلعب دور المشتري الوحيد للكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة.
- كل هذه المؤسسات تجسد بوضوح إرادة الدولة في بناء هياكل حكومية وتنفيذية قوية تقود هذا التحول في مجال الطاقة والاقتصاد.

3. البرامج الصديقة للبيئة في الجزائر للانتقال للاقتصاد الأخضر

تتمثل أهم البرامج والاستراتيجيات الصديقة للبيئة في الجزائر للانتقال للاقتصاد الأخضر فيما يلي: ¹

❖ البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في الجزائر (2011-2030)

يدور هذا البرنامج حول تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغاوات وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2011 و 2030 منها 12000 ميغاوات موجهة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء، 10000 ميغاوات موجهة للتصدير. إن الطاقات المتجددة متواجدة في صميم السياسة الطاقوية والاقتصادية للجزائر حتى سنة 2030 وسيكون حوالي 40% من انتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية واللتين ستكونان محرك لتطوير اقتصاد مستدام من شأنه التحفيز على نموذج نمو جديد.

❖ الاستراتيجية الوطنية للبيئة الجديدة (2017 – 2035)

استجابة للنموذج الجديد للتنمية الاقتصادية، تتكفل الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035 ب 14 من بين 17 هدف للتنمية المستدامة للأمم المتحدة التي التزمت بها الجزائر أثناء مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة سنة

¹ رقية حدادو، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

2015. وتتركز هذه الاستراتيجية على سبعة (07) محاور هي تحسين الصحة ونمط الحياة المحافظة على الرأسمال الطبيعي الثقافي الوطني تأمين الأمن الغذائي المستدام تطوير الاقتصاد الأخضر والتدويري زيادة مقاومة الجزائر للتصحر زيادة مقاومة الجزائر للتغيرات المناخية ومشاركتها في الجهود الدولية ووضع حوكمة بيئية.

❖ البرنامج الوطني لتمويل المرأة الماكثة في البيت لتشجيع الاقتصاد الأخضر

لقد تم التأكيد على أهمية تشجيع المرأة للتوجه نحو إنجاز مشاريع تدويرية وتسمح باستغلال مخلفات النشاطات المنزلية وكذا النفايات المضرة بالبيئة من أجل إنتاج سلع ومنتجات مربحة، حيث أن وكالة أنبام سجلت إهتمام متزايد بمجالات الاقتصاد الأخضر خاصة لدى فئة النساء حيث يحصي ما يزيد عن 1151 مشروع في مجال الصناعات التدويرية والاقتصاد الأخضر، وهي مشاريع صديقة للبيئة على غرار إستخلاص الزيوت الأساسية وللإشارة، فقد تم تنظيم بدار البيئة بتيبازة. معرضا لمؤسسات تنشط في مجالات الرسكلة وصناعة السلل والدوم وإستخلاص الزيوت الطبيعية. قبل أن يتم إعطاء إشارة إنطلاق ورشة تكوينية وقافلة تحسيسية حول الاقتصاد الأخضر وأهميته. من جهتها، صرحت وزيرة البيئة أن الإقتصاد الأخضر يعد نموذجا من نماذج التنمية المستدامة وهو رؤية وتوجه جديد للجزائر، داعية الشباب إلى الإنخراط فيه والعمل على بعث مشاريع صديقة للبيئة.

❖ المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

في دراسة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر، أكدت أنه يمكن خلق 1421619 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر بين 2011 و 2025 مقارنة مع 273.000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010 في مجالات العمل المرتبطة بالبيئة مثل إعادة تدوير النفايات والطاقات المتجددة، وفي وثيقة المخطط الوطني الجزائري للتهيئة الإقليمية تشير الحكومة أن التنمية المستدامة تشكل بعدا يوجه مجموعة الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، بحيث يتجه الخط التوجيهي الأول نحو اقليم مستدام فهو يمزج بين بعدين رئيسيين هما تهيئة الإقليم والديمومة حيث تشمل تهيئة الإقليم كل الإنجازات المادية وغير المادية، أما الديمومة فتشير إلى اتخاذ الاجراءات المناسبة في الوقت والمكان المناسبين لحماية الموارد ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الحديث عن التنمية المستدامة يعني الحديث عن الاقتصاد الأخضر.

❖ البرنامج الخماسي لحماية البيئة (2010-2014)

أولى البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2010-2014)، الذي بلغ غلافه المالي 286 مليار دولار الأهمية لتحديث البنيات التحتية وخصخصة الاقتصاد، وقد تم تنفيذ برامج في مجال حماية البيئة وتوفير المياه والتحكم في نسبة الغازات الدفينة وتم تخصيص غلاف مالي يبلغ 2000 مليار دينار لقطاع الماء والتطهير (سدود). أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تشهد عجزا في الموارد المائية محطات التطهير والتحلية، و 7 مليار دولار لتهيئة المجال الترابي، ونحو مائة بنية تحتية لحماية البيئة.¹

¹ رقبة حدادو، مرجع سبق ذكره، ص 66.

4. دور البنوك في دعم مشروعات الاقتصاد الأخضر في الجزائر

نتيجة للأضرار البيئية الناجمة عن الثورة الصناعية الله القطاع المصرفي العالمي إلى تمويل المشروعات الصديقة للبيئة والداعمة لخفض الانبعاثات الغازية والتي تقلل من تغيرات المناخ، حيث تلعب البنوك دورا محوريا في تشجيع هذه المشروعات الداعمة للحفاظ على المناخ في الانتشار والوجود في كل أسواق العالم خاصة لاستحواذ البنوك على النصيب الأكبر من التمويل عالميا ووفقا لما تقدمه من شروط ميسرة وفوائد منخفضة تستقطب البنوك المزيد من هذه المشروعات الخضراء.

وفيما يخص القطاع المصرفي الجزائري اتجهت البنوك في الفترة الأخيرة إلى تنفيذ خطط طموحة تدعم نمو محفظة تمويلات للمشروعات الخضراء والمشروعات الأكثر حفاظا على المناخ من خلال استيعاب العوامل الخارجية البيئية، وضبط تصورات المخاطر من أجل تعزيز الاستثمارات الصديقة للبيئة وتقليل الاستثمارات الضارة، قامت البنوك بتشجيع نبي الممارسات الصديقة للبيئة عن طريق تمويل الاستثمارات الخضراء التي توفر منافع بيئية.

كما نجد الصيرفة الخضراء تغطي مجال واسع من الكيانات المالية وفئات الأصول وتشمل التمويل العام والخاص، وتشكل كذلك الإدارة الالكترونية للمخاطر البيئية عبر النظام المالي كما سعت البنوك الجزائرية لإظهار واقع الصيرفة الخضراء في البنوك التجارية من خلال استغلال الموارد في مشاريع تنموية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتفعيل النشاط الاقتصادي الأخضر.¹

¹ منى جعفر، طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

المطلب الثالث: صعوبات وتحديات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر والدروس المستفادة من التجارب السابقة

من خلال هذا المطلب سيتم التعرض إلى صعوبات وتحديات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر، ومجهودات الحكومة الجزائرية لدعم نجاح هذا التوجه.

1. صعوبات وتحديات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر

لعل الأهمية الكبرى لمنحى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر تبرز على المستوى الدولي وعسى أن تكون الحل الأمثل للمشكلات المناخية لكوكب الأرض وبالأخص ظاهرة الاحتباس الحراري التي تعتبر تحديا حقيقيا للمستقبل الحياة على الكوكب. وبالنسبة للجزائر تركز في هذا الجزء على الصعوبات ذات الطابع الاقتصادي، ثم تلك المرتبطة بالعامل البيئي، على أساس أن هاتين الجزئيتين يشكلان نواة الاقتصاد الأخضر، وهما عاملين محوريين بجران معهما بقية العوامل الأخرى:¹

الصعوبات المرتبطة بالعامل الاقتصادي

- يعاني الاقتصاد الجزائري من الاعتمادية الكبيرة على الربع البترولي منذ الاستقلال، ولم تنجح السياسات العمومية في إصلاح هذا الخلل إلى حد هذا اليوم من سنة 2025 إلا بشكل نسبي رغم المجهودات المبذولة من السلطات ورغم المخططات والوعود والمؤسسات المنشأة لهذا الغرض.
- ولا يزال مناخ الأعمال في الجزائر دون المستوى المرغوب وفقا للمعايير العالمية نظرا لعدم الاستقرار المتعدد الجوانب وهشاشة بنية الاقتصاد الوطني وضعف المستوى التعليمي وضآلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي بحيث لا تصل إلى 1% من ميزانية الدولة.
- الصعوبات المتعلقة القطاع المصرفي، إذ تبين الإحصائيات أنه في سنة 2012 احتلت الجزائر المرتبة 150 من مجموع 183 دولة فيما يخص منح القروض، مما بين حجم 29 معضلة التمويل المصرفي في بلادنا.
- القصور في الحصول على المعلومة الاقتصادية من قبل الأجانب الساعين للاستثمار في بلادنا، وعجز في نظام الإشهار والتسويق المخرجات المؤسسات الجزائرية، وصعوبات في التصدير إلى الخارج ولا حتى إلى الدول الإفريقية الفقيرة المجاورة. ومن جهة أخرى يجمع الخبراء على أن الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات لا يتمتع بمزايا تنافسية لا كميا من حيث فائض الإنتاج ولا كيفا من حيث الجودة واحترام المواصفات الدولية، إذ أن السعر والتنوعية هما العاملان الأساسيان في السوق والمؤسف أن بعض المؤسسات الصغيرة تستفيد من مزايا الاقتصاد الوطني بدون آثار إيجابية.

¹ سلطان عمار، (2025): حاجة الجزائر إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر والصعوبات التي تواجهها، المجلد 10، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الحلفة، الجزائر، ص ص 564-569.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

■ ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية وضعف استغلال نتائج البحث العلمي، وقلة الهيئات المساعدة والداعمة ماليا للأفكار الإبداعية، وعدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال مقارنة مع الدول المتقدمة، كما تلاحظ بعض النقائص في النظام الجبائي؛

■ صعوبات متعلقة بضعف البنية التحتية والتي تتضح على مستوى الخدمات المقدمة في المطارات والموانئ على سبيل المثال والتي لا ترقى إلى المستوى العالمي، كما يعاني قطاع النقل والمواصلات وخاصة النقل البري من صعوبات جمة من ازدحام مروري وفوضى التوقف وخطر الحوادث، وهو بالإضافة إلى ذلك يعدو أكبر ملوث في الوقت الحالي، بحيث يساهم بنسبة 22 % من ثاني أكسيد الكربون، و 57,7 % من غاز النتروجين وأيضا غاز الكبريت وأول أكسيد الكربون 33 ويتزايد استهلاك الطاقة بقوة مع تزايد أعداد العربات المقتناة سنويا؛

■ هناك مشاريع أخرى في مجالات معالجة النفايات والبناء الأخضر وغير ذلك، لكنها تبقى محدودة الأثر وهي في حاجة المزيد من التطوير والتوسع أكثر. ورغم ما تقدم من إنجازات فإن بعض القطاعات مازالت بعيدة كل البعد عن مفهوم الاقتصاد الأخضر مثل الفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتارا مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و 330 ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتدوير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية.¹

الصعوبات المرتبطة بالعامل البيئي

لا يختلف الوضع البيئي في الجزائر كثيرا عن ما هو عليه الوضع في بقية دول العالم، إذ أن ظواهر الاحتباس الحراري والتغير المناخي والتلوث البيئي هي ظواهر علمية لا حدود لها، فحتى طبقة الأوزون التي في السماء لم تسلم من الضرر، غير أن الجزائر مشكلات خاصة بما وعلى رأسها التصحر جنوبا وشح الأمطار شمال البلاد، واستنزاف الأراضي الزراعية وتحويل مساحة كبيرة منها إلى مناطق عمرانية أو صناعية، كما أن الغطاء الغابي في حصار كبير بسبب الحرائق على وجه خاص وقد احتلت الجزائر المرتبة 84 في مؤشر الأداء البيئي العالمي لسنة 2020 من أصل 180 دولة، 37 وهي مرتبة متوسطة، لكنها تنذر بخطر كبير محقق بالبلاد يجب مجابهته فورا.

ورغم أن الجزائر تملك ترسانة قانونية كبيرة في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، وهي تعكس اهتمام السلطات العمومية بهذا الجانب، وأيضا احترامها لتعهداتها الدولية المترتبة عن مصادقتها على المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، إلا أن جزئية الاقتصاد الأخضر ما زالت غائبة إلى حد بعيد في المنظومة القانونية الوطنية، ذلك أن الاهتمام بهذا الجانب بدأ متأخرا ومحتشما مقارنة بالتجارب الدولية وبدول الجوار. وبالإضافة إلى ذلك فإن فعالية وكفاءة أنظمة حماية

¹ سلطان عمار، مرجع سبق ذكره، ص 567.

الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

البيئة تعتمد بالدرجة الأولى على إمكانيات وطاقت وحدود تطبيق وتنفيذ التشريعات البيئية المختلفة بدقة وحزم، وهو ما تفتقر إليه بلادنا إلى حد كبير.

كما أنه برغم كل الجهود المبذولة لم يتغير في الوضع البيئي لبلادنا كبير أمر، ولا زال في حالة من التدهور مع توفر نظام ردعي ووجود غرامات على الجهات المنتهكة لتدابير الحماية البيئية، والسبب في ذلك قد يعود لضعف الردع اعتبارا لكون الغرامات المالية زهيدة وغير مرهقة مقارنة مع حجم التلوث، وبالتالي فهي لا تؤتي أكلها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد يعود السبب إلى قلة الأموال المرصودة لحماية البيئة في نظرة تهميش وقلة اعتبار وكذا " تعدد الهيئات مع غياب وجود تنسيق بينها ما سبب تشتت في الجهود وعدم اكتمالها، إضافة لكثرة النصوص القانونية وتبعثرها وتشتتها، حسبما انتهت إليه إحدى الدراسات .

ومن الصعوبات التي تعرقل عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر محدودية الثقافة البيئية لدى شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري، ونقص في الوعي، فمن يحرق المساحات الشاسعة من الغابات من أجل رعي أغنامه في حاجة إلى إعادة الدخول إلى المدرسة الابتدائية بدون شك.¹

2. سبل تعزيز الابتكار المالي ودعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بالاستفادة من التجارب السابقة

لا شك أن التجارب الدولية الناجحة في مجال التحول نحو الاقتصاد الأخضر قد مرت بمراحل متعددة من التحديات والإخفاقات قبل تحقيق النجاح، حيث ساهمت هذه التجارب في بناء نماذج مالية مبتكرة تدعم الاستدامة البيئية وتحقق النمو الاقتصادي في آن واحد. وقد أظهرت هذه التجارب أن الابتكار المالي يمثل أداة محورية لتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الصديقة للبيئة، وتجاوز العوائق التي تواجه المشاريع الخضراء. ومن أبرز السبل المستخلصة لتعزيز هذا التوجه ما يلي:

- ❖ يُعد الابتكار في الأدوات المالية الخضراء من أهم ركائز التحول، إذ يتطلب الأمر تطوير حلول تمويلية جديدة مثل السندات الخضراء والتمويل المستدام، مع ضرورة تبني رؤية متعددة الأبعاد عند تصميم هذه الأدوات لضمان فعاليتها في تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية؛
- ❖ يمثل التمويل أحد أبرز التحديات التي تواجه المشاريع الخضراء، غير أن التجارب السابقة أثبتت أن توفر فكرة مستدامة وقابلة للتطبيق يمكن أن يجذب مصادر تمويل متنوعة، خاصة مع تزايد اهتمام المستثمرين بالاستثمار المسؤول بيئياً، مما يستدعي تعزيز الثقة في هذا النوع من المشاريع؛
- ❖ يتطلب دعم الابتكار المالي تشجيع تطوير التكنولوجيا المالية (FinTech) التي تساهم في تحسين كفاءة التمويل الأخضر، من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل، وتعزيز الشفافية، وتقليل تكاليف المعاملات؛

¹ سلطان عمار، مرجع سبق ذكره، ص 569.

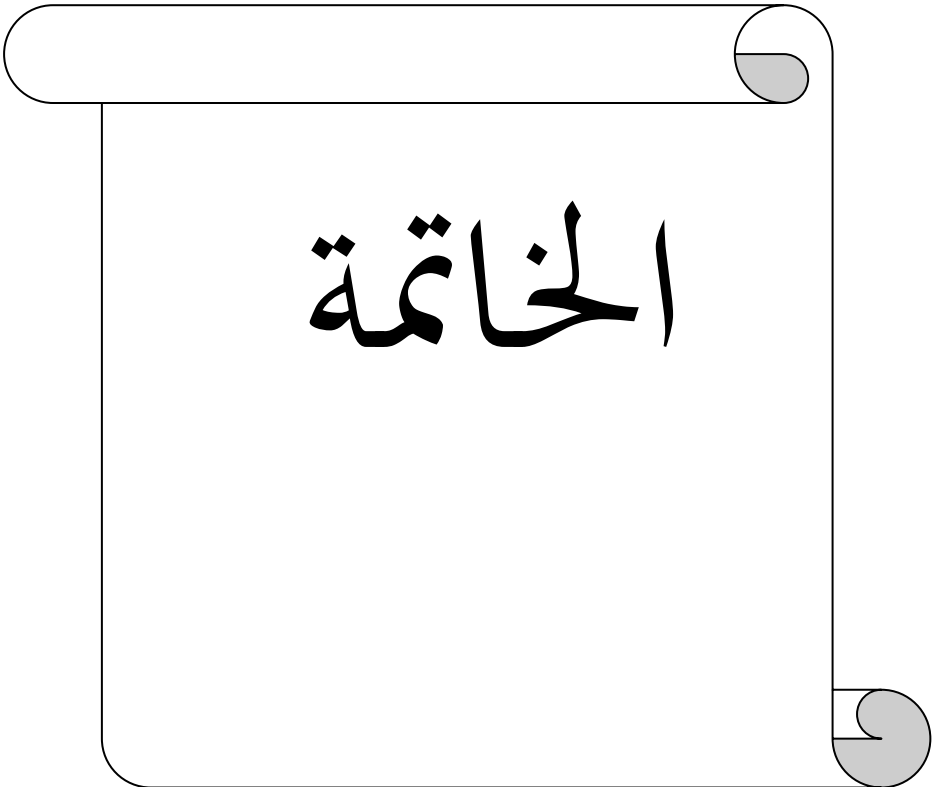
الفصل الثاني: عرض نماذج عالمية لدور الابتكار المالي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر

- ❖ تبرز أهمية وضع استراتيجيات متكاملة لدعم حاضنات ومسرعات الأعمال المتخصصة في المشاريع الخضراء، حيث توفر هذه الهياكل بيئة ملائمة لاحتضان الأفكار المبتكرة وتحويلها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ؛
 - ❖ تلعب الجامعات ومراكز البحث دورًا حاسمًا في ترسيخ مفاهيم الاقتصاد الأخضر، من خلال دعم البحث العلمي التطبيقي، ومرافقة أصحاب المشاريع البيئية، وتقديم برامج تعليمية تجمع بين المعرفة المالية والاستدامة؛
 - ❖ تساهم السياسات الحكومية بشكل كبير في تعزيز الابتكار المالي الأخضر، من خلال تبني استراتيجيات وطنية واضحة، وتكثيف المبادرات الداعمة للاستثمار المستدام، إضافة إلى تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي؛
 - ❖ يعد تنويع مصادر التمويل أمرًا ضروريًا لدعم المشاريع الخضراء، وذلك عبر تفعيل دور صناديق الاستثمار المستدام، وتشجيع ملائكة الأعمال، وتوسيع نشاط شركات رأس المال المخاطر في المجال البيئي؛
 - ❖ تبرز الحاجة إلى إنشاء هيئات ومجالس متخصصة في الابتكار الأخضر، تتولى تقييم المشاريع، وتأمين نتائج البحث العلمي، وربطها بمتطلبات السوق، بما يساهم في تسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر؛
 - ❖ يمثل توفير فضاءات عمل مخصصة للمشاريع الخضراء عاملاً محفزًا للابتكار، حيث تتيح هذه البيئات تبادل الخبرات والتجارب، وتعزز من فرص التعاون بين مختلف الفاعلين؛
 - ❖ تلعب الحملات الإعلامية دورًا مهمًا في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر، من خلال توعية الشباب بأهمية المشاريع المستدامة، وتحفيزهم على الانخراط في العمل الريادي البيئي؛
 - ❖ تتطلب عملية دعم الابتكار المالي الأخضر تكامل جهود مختلف الفاعلين، بما في ذلك الحكومات، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية، والجامعات، بما يضمن تحقيق نتائج فعالة ومستدامة؛
 - ❖ تُعد الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية من الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في المشاريع الخضراء، حيث تساهم في تقليل المخاطر وتحفيز رواد الأعمال على تبني نماذج أعمال صديقة للبيئة.
- إن تعزيز الابتكار المالي في إطار الاقتصاد الأخضر يتطلب تبني رؤية شمولية تركز على التكامل بين التمويل، والتكنولوجيا، والسياسات العامة، مع الاستفادة من التجارب السابقة التي أثبتت أن الاستثمار في الاستدامة لم يعد خيارًا بل ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية طويلة الأجل.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تبين أن الابتكار المالي يشكل أداة حيوية في دعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال تطوير آليات تمويل حديثة قادرة على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الاستثمارات المستدامة، خاصة في مجالات الطاقات المتجددة، كفاءة الطاقة، وحماية البيئة. وقد أظهرت النماذج العالمية، لاسيما في الدول المتقدمة، أن نجاح هذا التحول يرتبط بوجود منظومة مالية متطورة تتكامل فيها السياسات الحكومية مع الأدوات المالية الخضراء مثل السندات الخضراء والتمويل المستدام.

أما على مستوى الدول العربية، فقد برزت جهود متنامية لتبني هذا التوجه، إلا أنها لا تزال محدودة نسبياً بسبب تحديات تتعلق بضعف الأسواق المالية، ونقص التشريعات الداعمة، وقلة الخبرات في مجال التمويل الأخضر. وفيما يخص الجزائر، فقد كشفت الدراسة عن وجود بوادر اهتمام بالاقتصاد الأخضر، خاصة في قطاع الطاقات المتجددة، غير أن دور الابتكار المالي لا يزال دون المستوى المطلوب، نتيجة محدودية الأدوات المالية وغياب إطار تنظيمي متكامل. وعليه، فإن تعزيز مساهمة الابتكار المالي في الجزائر يقتضي تطوير البيئة التشريعية، تنويع المنتجات المالية الخضراء، وتحفيز الاستثمارات في المشاريع البيئية، بما يدعم تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة.



الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر لم يعد مجرد خيار تنموي، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة. وفي هذا السياق، برز الابتكار المالي كأداة محورية لإعادة توجيه مسار التمويل نحو الأنشطة المستدامة، من خلال تطوير آليات مالية جديدة قادرة على تعبئة الموارد وتوجيهها بكفاءة نحو المشاريع ذات الأثر البيئي الإيجابي، بما يضمن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

وقد أظهر التحليل أن الابتكار المالي يسهم بشكل فعال في دعم الاقتصاد الأخضر عبر عدة مستويات، أبرزها توسيع قاعدة التمويل من خلال أدوات مثل السندات الخضراء والتمويل المستدام، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، إضافة إلى تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر المرتبطة بالمشاريع البيئية. كما أن التجارب الدولية، خاصة في الدول المتقدمة، أكدت أن نجاح هذا التحول يرتبط بوجود منظومة مالية متكاملة تتفاعل فيها السياسات النقدية والمالية مع الاستراتيجيات البيئية، إلى جانب وجود أطر تنظيمية صارمة تضمن فعالية هذه الأدوات وتحد من المخاطر المرتبطة بها.

وفي هذا الإطار، برزت نماذج دولية رائدة استطاعت تحقيق نتائج ملموسة في مجال الاقتصاد الأخضر، من خلال توظيف الابتكار المالي بشكل فعال، وهو ما يعكس أهمية التخطيط المالي طويل المدى، وتكامل المؤسسات المالية مع أهداف الاستدامة. هذه التجارب تقدم دروساً مهمة تتمثل في ضرورة بناء أسواق مالية خضراء متطورة، وتعزيز دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية، إلى جانب تحفيز الاستثمار الخاص في القطاعات المستدامة.

أما بالنسبة للجزائر، فإن الدراسة توضح أن هناك جهوداً متنامية نحو تبني الاقتصاد الأخضر، خاصة في مجالات الطاقات المتجددة والبرامج البيئية، إلا أن تفعيل الابتكار المالي لا يزال في مرحلة محدودة نسبياً. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، من بينها ضعف تنوع الأدوات المالية الموجهة للتمويل الأخضر، وغياب سوق مالية خضراء متكاملة، إضافة إلى محدودية الأطر التنظيمية المحفزة لهذا النوع من الاستثمارات. ومع ذلك، فإن الإمكانيات المتاحة في الجزائر، خاصة في قطاع الطاقة الشمسية والموارد الطبيعية، تجعلها مؤهلة للاستفادة من التجارب الدولية إذا ما تم تطوير البنية المالية وتعزيز الإطار التشريعي.

وبناءً عليه، يمكن القول إن تعزيز دور الابتكار المالي في الجزائر يمثل شرطاً أساسياً للانتقال الفعلي نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال تبني إصلاحات مالية ومؤسسية عميقة، وتطوير أدوات تمويل مبتكرة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة بما يتلاءم مع الخصائص الوطنية. وبذلك، يصبح الابتكار المالي ليس فقط وسيلة تمويل، بل رافعة استراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

اختبار الفرضيات:

من أجل القيام بهذه الدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات وكانت الإجابة عليها كما يلي:

❖ الفرضية الأولى: " يساهم الابتكار المالي في تعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر".

الفرضية مقبولة، حيث يعتبر أن الابتكار المالي يلعب دوراً محورياً في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال توفير أدوات تمويل حديثة مثل السندات الخضراء والقروض المستدامة، والتي تساهم في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع البيئية، كما يساعد على تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الخضراء، مما يعزز من فعالية هذا التوجه.

❖ الفرضية الثانية: " هناك نماذج عالمية ناجحة للاقتصاد الأخضر من خلال تفعيل الابتكار المالي".

الفرضية مقبولة، لقد تبين من خلال دراسة تجارب دول متقدمة وعربية، وجود نماذج ناجحة اعتمدت على الابتكار المالي في دعم الاقتصاد الأخضر، فبالنسبة للدول المتقدمة تم عرض بعض النماذج في الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، وألمانيا، وبعض النماذج في الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة، مصر، والمملكة العربية السعودية، حيث ساهمت السياسات المالية المبتكرة والأدوات التمويلية الحديثة في تحقيق تقدم ملحوظ في مجالات الطاقة المتجددة والاستثمار المستدام. ويعكس ذلك أهمية التكامل بين السياسات المالية والبيئية في إنجاح هذا التحول، حيث قامت كل من هذه الدول بوضع مبادرات وبرامج ورؤى مستقبلية تهدف إلى التشجيع على تنمية روح الريادة والابتكار وتأسيس مؤسسات ناشئة قائمة على أفكار ابتكارية تدعم التنمية المستدامة.

❖ الفرضية الثالثة: " توجد نماذج ناجحة للاقتصاد الأخضر معتمدة على الابتكار المالي في الجزائر".

الفرضية مقبولة جزئياً، حيث تبين أن الجزائر لا تزال في مراحل أولية في مجال تفعيل الابتكار المالي لخدمة الاقتصاد الأخضر، رغم وجود بعض المبادرات المرتبطة بالطاقات المتجددة والسياسات البيئية. إلا أن هذه الجهود لا ترقى إلى مستوى النماذج الدولية الناجحة، بسبب محدودية الأدوات المالية وضعف الإطار التنظيمي.

نتائج الدراسة:

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- يُعد الابتكار المالي أحد الأدوات المحورية في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال إعادة توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات ذات البعد البيئي وتعزيز الاستدامة الاقتصادية؛
- يساهم الابتكار المالي في رفع كفاءة تخصيص الموارد وتقليل المخاطر المرتبطة بالمشاريع البيئية، مما يجعله رافعة أساسية لتسريع الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون؛

- تتنوع أدوات الابتكار المالي المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، مثل السندات الخضراء، التمويل المستدام، وصناديق الاستثمار البيئي، والتي أثبتت فعاليتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة؛
- أظهرت التجارب الدولية الناجحة أن فعالية الاقتصاد الأخضر ترتبط بوجود تكامل بين السياسات المالية والبيئية، إلى جانب تطوير أطر تنظيمية داعمة للتمويل الأخضر؛
- ساهمت العديد من الدول المتقدمة في تحقيق تقدم ملحوظ في مجال الاقتصاد الأخضر بفضل اعتمادها على أدوات مالية مبتكرة وسياسات تحفيزية موجهة؛
- توجد نماذج دولية ناجحة يمكن الاستفادة منها في مجال تفعيل الابتكار المالي لخدمة الاقتصاد الأخضر، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والنقل المستدام؛
- رغم تطور بعض المبادرات العالمية، لا يزال تفعيل الابتكار المالي في العديد من الدول النامية محدوداً بسبب ضعف الأسواق المالية وقلة الأدوات المالية الخضراء؛
- في الجزائر، ما تزال آليات التمويل الأخضر والابتكار المالي في مرحلة غير متقدمة نسبياً، رغم وجود توجهات رسمية نحو دعم الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة؛
- تعتمد الجزائر بشكل كبير على التمويل العمومي في دعم المشاريع البيئية، مع ضعف مساهمة القطاع الخاص والتمويل المبتكر في هذا المجال؛
- يواجه تفعيل الاقتصاد الأخضر في الجزائر تحديات تتعلق بغياب سوق مالية خضراء متكاملة وضعف التنسيق بين السياسات المالية والبيئية؛
- رغم الجهود المبذولة، لا تزال الحاجة قائمة إلى تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي لتعزيز دور الابتكار المالي في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر؛
- تُظهر النتائج أن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة يمكن أن يشكل مدخلاً أساسياً لتطوير المنظومة المالية في الجزائر وتوجيهها نحو الاستدامة.

اقتراحات الدراسة:

- بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، نقترح جملة من الاقتراحات تمثلت في:
- تعزيز الوعي بأهمية الابتكار المالي والتمويل الأخضر من خلال نشر الثقافة البيئية والمالية داخل المؤسسات الاقتصادية والجامعات، وترسيخ التعاون بين الحكومة والقطاع المالي ومراكز البحث العلمي؛
 - دعم تطوير أدوات التمويل الأخضر عبر تشجيع إنشاء آليات مالية متخصصة مثل البنوك الخضراء أو الصناديق الاستثمارية المستدامة، مما يساهم في تمويل المشاريع البيئية بكفاءة أكبر؛

- تحفيز القطاع المصرفي على تبني منتجات مالية خضراء وتبسيط إجراءات التمويل للمشاريع البيئية، مع تقليل القيود البيروقراطية التي قد تعيق تمويل الابتكار الأخضر؛
- تنويع مصادر التمويل عبر تشجيع مشاركة القطاع الخاص ورأس المال المخاطر في تمويل المشاريع ذات البعد البيئي، بما يخفف الاعتماد على التمويل العمومي فقط؛
- توفير بيئة تنظيمية وتشريعية محفزة للتمويل الأخضر، من خلال تطوير قوانين واضحة تدعم الاستثمارات المستدامة وتحدد من المخاطر المرتبطة بها؛
- تشجيع البحث العلمي والابتكار التكنولوجي في مجالات البيئة والطاقة النظيفة، وربط مخرجات البحث العلمي باحتياجات الاقتصاد الأخضر؛
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الابتكار المالي الأخضر، وتكييفها مع الخصائص الاقتصادية الوطنية؛
- تعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي من خلال إنشاء منصات معلوماتية لرصد وتمويل المشاريع الخضراء وتسهيل الوصول إلى البيانات الخاصة بالاستثمارات المستدامة؛
- إدماج مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام في البرامج التعليمية والتكوينية بهدف إعداد كفاءات قادرة على قيادة هذا التحول؛
- دعم الشراكات بين المؤسسات المالية والجامعات والمؤسسات الاقتصادية لتطوير مشاريع مبتكرة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

آفاق الدراسة:

- من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة، يمكن اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو تزيد من إثرائها سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، ويتمثل أهمها فيما يلي:
- تحليل دور الابتكار المالي في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة ومدى مساهمته في تسريع التحول الطاقوي؛
 - تقييم فعالية أدوات التمويل الأخضر في تطوير أسواق الطاقة المتجددة وخلق بيئة استثمارية مستدامة؛
 - دراسة تجارب دولية مقارنة في مجال الابتكار المالي الأخضر وإمكانية تكييفها مع الواقع الجزائري؛
 - تحليل العلاقة بين التحول الطاقوي والابتكار المالي ودورهما في تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول النامية؛
 - دراسة أثر إدماج التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز كفاءة التمويل الأخضر وتوسيع قاعدة الاستثمار المستدام.



قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. باللغة العربية

- إسحاق خرشي، (2021): المقاولاتية: البحث عن الفكرة- إنشاء المؤسسة- المرافقة المقاولاتية، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- حسام الدين نجاتي، (2014): الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مصر.
- نجم عبود نجم، (2003): إدارة الابتكار - المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة-، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن.
- نجم عبود نجم، (2015): القيادة وإدارة الابتكار، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.

2. باللغة الأجنبية

- Zhang, D., Mohsin, M., Rasheed, A. K., Chang, Y., & Taghizadeh-Hesary, F. (2022): **Public spending and green economic growth: The role of green finance**, Renewable Energy, Elsevier,

ثانياً: المجلات والدورات العلمية

- ابراهيم حسن جمال، (2020): الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الاسلامية في دولة قطر (2014-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 121، جامعة بغداد، العراق.
- أحلام لعيني، لميس رفادة، (2024): تشجيع الأعمال الريادية الخضراء نهج جديد لتحقيق التنمية المستدامة - تجارب دولية رائدة -، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 09، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر.
- الأخضر بن عمر، (2022): التحول نحو المصارف الخضراء بين الواقع والمأمول على ضوء التجارب العربية، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 02، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، الجزائر.
- أمينة بديار، محمد توفيق مزبان، (2019): أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

- آيت قاسي عزو رضوان وآخرون، (2019): الاقتصاد الأخضر كبديل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة عرض حالة مصر والجزائر، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 04، جامعة غليزان، الجزائر.
- بالعجين خالدية، (2020): دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة - ألمانيا والإمارات نموذجا-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، جامعة المسيلة، الجزائر.
- بطاهر بختة، (2019): المباني الخضراء كدعامة لتعزيز متطلبات الانتقال للاقتصاد الأخضر -العمارة الخضراء المستدامة أنموذجا-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، جامعة خنشلة، الجزائر.
- تبوب رحاب، (2025): تعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تشجيع التمكين الاقتصادي للمرأة عرض تجارب دولية وفردية رائدة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 01، جامعة البلدية 02، الجزائر.
- تيايبية رضا، مرنيش حمدي، (2025): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة: تحليل نقدي للتجارب الدولية الرائدة واستشراف آليات التطبيق في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، جامعة البلدية 2، العفرون، الجزائر.
- ثاري زهية، (2020): المبادرات والمشاريع التحفيزية نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول العربية - تجربة الامارات العربية المتحدة والجزائر-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة تيسمسيلت، الجزائر.
- جابر دهيمي، (2023): مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى التجربة المصرية والجزائرية، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف 01، سطيف، الجزائر.
- الجوزي فتيحة، بوزيدة حميد، (2018): الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 06، جامعة محمد بوغرة، بومرداس، الجزائر.
- جيار فيروز، (2019): دور الابتكارات المالية في مجال التأمين في دعم قدرة شركاته على تغطية المخاطر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة قسنطينة 02، الجزائر.
- حجاب إكرام، لبادي هاجر، (2025): دور التوجه نحو استخدام التكنولوجيا المالية الخضراء في تعزيز التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 16، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

- حماده محمد عبد الله قاسم، (2024): التحول نحو الاقتصاد الأخضر: التجربة المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد 03، جامعة بورسعيد، مصر.
- دنية مرسللي، سامية عصنين، (2023): الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تجارب عالمية ناجحة، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.
- رقية حدادو، (2021): التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المقرنزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02، المركز الجامعي أفلو، الجزائر.
- سامي مراد، (2018): الاستثمار في الابتكار: تجارب وخبرات، دراسة نظرية مسحية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- سلطان عمار، (2025): حاجة الجزائر إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر والصعوبات التي تواجهها، المجلد 10، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- شريف غياط، محمد بوقموم، (2009): حاضرات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 03، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- صلاح حامد محمد حسنين، (2023): استراتيجيات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول النامية (الفرص والتحديات)، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، المجلد 04، العدد 02، مصر.
- صليحة حواسني، عبد المجيد قدي، (2020): أهمية الطاقة المتجددة في تحقيق النمو الأخضر - دراسة حالة التميز الألماني-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
- عبد الحميد رولامي وآخرون، (2018): واقع الابتكار الحكومي في الدول العربية وسبل تطويره، تجربة الجزائر، الإمارات والمغرب، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 02، العدد 03، المركز الجامعي ميله، الجزائر.
- عبد القادر بوعزة، محمد مسعودي، (2014): قراءة في ماهية الابتكار المالي والهندسة المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 03، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
- عبد القادر حسيني، (2018): السندات الخضراء كأداة لتحويل ودعم عممية الانتقال الى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 04، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

- عبد الله بن محمد المالكي، (2017): التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 37، العدد 04، مصر.
- عبد المنعم محمد إبراهيم الرفاعي وآخرون، (2019): دور البنوك في دعم الاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء في مصر، مجلة العلوم البيئية، المجلد 48، العدد 02، جامعة عين شمس، مصر.
- فاتح سردوك، داود غديري، فارح شعابنة، (2023): التوجه نحو الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.
- فاطمة الزهراء مهديد، دليلة تيتام، (2022): متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر بين النظرية والتطبيق دراسة مجموعة من التجارب الدولية الرائدة، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر.
- فريدة حداد، عبد الحق قريمس، (2021): العملة الافتراضية في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 03، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
- فضيلة بوطورة، علاء الدين الوافي، (2020): نماذج عالمية ناجحة في تفعيل الاقتصاد الأخضر من خلال الجامعات الخضراء لتحقيق التنمية الشاملة دراسة حالة جامعتي (واجينجين، أكسفورد) المصنفتين الأولى عالمياً-، مجلة الباحث، المجلد 20، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- قادم فاطمة، (2023): التوجه نحو الاقتصاد الأخضر من خلال استغلال الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.
- قويدري خديجة، بوبكر مصطفى، (2025): أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي: إشارة إلى حالة البحرين منذ 2022، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- كاكي عبد الكريم، بورقة قويدر، (2020): الثلاثية الجديدة: الابتكار الأخضر والاقتصاد الأخضر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإشكالية التنمية المستدامة (إسقاط المقاربة على حالة الجزائر)، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 18، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- مبرك ابراهيم، (2023): أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1985-2022)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

- محمود بركان، رشيد حفصي، (2023): الابتكار المالي كآلية لتطوير الصناعة المالية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- معزوزي عيسى، بن عثمان جهاد، (2018): الاقتصاد الأخضر تعارض ام تكامل، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 01، جامعة سوق اهراس، الجزائر.
- ملاحى رقية، العايدى مريم، (2023): الاقتصاد الأخضر كمدخل لتعزيز الاستثمار السياحي في ظل الانتقال إلى الاستدامة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، جامعة بشار، الجزائر.
- منى جعفر، طارق قدوري، (2025): التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر - سياسات حكومية خضراء-، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- مهابات نوري عبد الله، عبد الله نورالدين كريم، (2021): دور الهندسة المالية في تحقيق الابتكار المالي دراسة تحليلية لآراء المديرين في المصارف الأهلية في مدينة أربيل، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 55، جامعة تكريت، العراق.
- نذير ياسين، (2025): دور الابتكار المالي في النظام المالي الحديث: مراجعة مفاهيمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 10، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر.
- وادة سعاد، (2025): المؤسسات الناشئة الخضراء ورهانات دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر - التجربة الألمانية نموذجا-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 16، العدد 01، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية

- أسية حبيب، (2023/2022): استراتيجيات تبني الاقتصاد الأخضر لتحقيق تنمية مستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- بختاوي زهراء، (2024/2023): دور الاقتصاد الأخضر في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة وحدة البانتونيت حمام بوغراة BENTONITE EN، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، مغنية، الجزائر.
- بختي رؤوف، بلمختار محمد، (2023/2022): الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة (تجارب دولية)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر.

- بوزياني نور الهدى، (2025/2024): الابتكار المالي في البنوك ودوره في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري- ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة غليزان، الجزائر.
- دعوس آمنة، شعبي باية، (2023/2022): دور آليات الاقتصاد الأخضر في التوجه نحو التنمية المستدامة بالجزائر على ضوء التجربة الإماراتية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.
- صفاء بياضي، (2020): مساهمة الابتكار التكنولوجي في تعزيز تنافسية المجمعات الصناعية -دراسة حالة مجمع بن حمادي- برج بوعريرج، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- فائزة مخالفة، مريامة رويح، (2019/2018): الابتكارات المالية وأثرها على الاستقرار المالي العالمي - دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.
- مرسلي دنيا، (2023/2022): دور التمويل الأخضر في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول (الإمارات العربية المتحدة - الصين - الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- مي علي ونان، (2022): دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية تجارب دولية مع الإشارة إلى العراق للمدة (2001-2022)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

رابعاً: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- عبد الحميد بوالودنين، (2023): الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر، مؤتمر تيازة الدولي للمالية الإسلامية، بنك الجزائر، المنعقد يوم 20 فيفري، تيازة الجزائر.
- موسى بن منصور، (2014): الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية ، المنعقد يومي 5 و6 ماي، جامعة سطيف، الجزائر.

خامسا: القوانين والمراسيم

- النظام رقم 01-23 (12 أبريل 2023)، يحدد شروط اعتماد وممارسة المستشارين في ميدان الاستثمار التساهمي ومراقبتهم، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، الصادرة في 25 أكتوبر 2023، العدد 68.

سادسا: التقارير والأوراق البحثية

- تقرير الاستدامة لبنك الجزيرة، 2023، متاح على الموقع: <https://www.aljazirabank.com>. تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/14، على الساعة: 10:44.
- تقرير بنك الجزائر، 2023، وتقرير بنك الجزائر، 2024، متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/10 على الساعة: 13:02.
- جمعية الاقتصاد السعودية، 2022، تقرير حول الاقتصاد الأخضر، متاح على الموقع: <https://sea.org.sa/wp-content/uploads/2022/05/Egreen.pdf> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/11 على الساعة: 00:59.
- نفين حسين محمد، (2016): ورقة بحثية بعنوان: دور الابتكار والابداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول - دراسة حالة دولة الإمارات-، الإمارات.
- هشام هداره، (2022): ورقة بحثية بعنوان: سياسات التكنولوجيا والابتكار في مصر، معهد التخطيط القومي، مصر.
- ورقة بحثية بعنوان: الأفاق المستقبلية للشركات الناشئة 2021 في الإمارات العربية المتحدة، متاحة على الموقع الإلكتروني: <https://dtec.ae/wp-content/uploads/2021/02/Report-2021-AR.pdf> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/07 على الساعة: 19:00

سابعا: مواقع الانترنت الرسمية والموسوعات

- استراتيجية التقنية المالية، متاح على الموقع: <https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/strategies/fintech-strategy> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/14، على الساعة: 10:04.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، (2015) : النظام المالي الذي نحتاجه: مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة، متاح على الموقع: <https://www.unep.org> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/15 على الساعة: 12:15.

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP (2011)، نحو اقتصاد أخضر: مسارات نحو التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ص ص 16-20، متاح على الموقع: <https://www.unep.org> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/15 على الساعة: 12:11.
- البنك الدولي (2019)، **Fintech and the Future of Finance in China** الموقع الرسمي: <https://www.worldbank.org> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 على الساعة: 16:34.
- صندوق النقد الدولي (2022)، التمويل المستدام في الأسواق الناشئة: التطور، التحديات، وأولويات السياسات ص ص 05-07، واشنطن، متاح على الموقع: <https://www.imf.org> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/15 على الساعة: 12:02.
- مجلس الاستقرار المالي (2019)، **FinTech and Market Structure in Financial Services**، الموقع الإلكتروني: <https://www.fsb.org> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 على الساعة: 16:00.
- الموقع الإلكتروني للبنك: <https://www.sab.com> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/14، على الساعة: 10:25.
- الموقع الإلكتروني: <https://greencentralbanking.com> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/13، على الساعة: 20:39.
- الموقع الإلكتروني: <https://www.17goalsmagazin.de/en/fair-finance-five-german-banks-leading-sustainable-investments> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/10 على الساعة: 23:36.
- الموقع الإلكتروني: <https://www.alarabiya.net> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 على الساعة: 15:30.
- الموقع الإلكتروني: <https://www.asharqbusiness.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/14 على الساعة: 10:15.
- الموقع الإلكتروني: <https://www.bayut.com/mybayut/ar/> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/10 على الساعة: 21:32.
- الموقع الإلكتروني: <https://www.cbe.org> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/13، على الساعة: 23:23.

- موقع الإلكتروني: <https://www.greenfi.com/resources/introducing-greenfi> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 على الساعة: 16:06.
- الموقع الإلكتروني: <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/15 على الساعة: 14:00.
- موقع البنك الدولي، متاح على الموقع: <https://www.albankaldawli.org> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/13، على الساعة: 23:37.
- الموقع الرسمي لمؤسسة "BYD" الصينية: <https://www.bydglobal.com/en/index.html> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 على الساعة: 23:00.
- الموقع الرسمي لمؤسسة "Alibaba" الصينية: <https://www.alibaba.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/05 على الساعة: 22:00.
- الموقع الرسمي لمؤسسة "Stripe" الأمريكية: <https://stripe.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 على الساعة: 10:00.
- الموقع الرسمي لوزارة المالية، متاح على الموقع: <https://www.mf.gov.dz> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/04/08 على الساعة: 14:50.
- موقع بنك Connecticut Green Bank: <https://www.ctgreenbank.com/about-us> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 على الساعة: 09:45.
- موقع بنك NY Green Bank، <https://greenbank.ny.gov/About/About> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/04/13 على الساعة: 09:54.